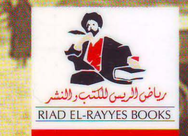
سامي مروان مبيّض

نكبة نصارى الشام

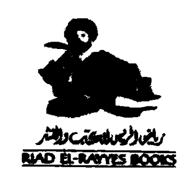
أهل ذمة السلطنة وانتفاضة ١٨٦٠



سامي مروان مبيض

نكبة نصارى الشام

أهل ذمة السلطنة وانتفاضة ١٨٦٠



The Tragedy of Levantine Christians
Dhimmis of the sultanate and the uprising of 1860

By Sami Moubayed

First Published in January 2021

BEIRUT — LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb

www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-726-0

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١

صورة الغلاف: دمشق عام ١٩٢٠

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو — علي الحاج حسن

المحتويات

إهداء

إلى أمي الحبيبة...وأبي الذي غادر عالمنا جسداً قبل صدور هذا الكتاب بأشهر قليلة، وكان ينتظر أن يراه بين يديه.

مقدمة المؤلف

عندما بدأت بالعمل على هذا الكتاب، استغرب الكثيرون قراري. «لماذا العودة الآن إلى تلك الأحداث الدامية بعدما عفا عنها الزمن؟ ما الهدف من إثارتها اليوم بعد أن نسيها كل الناس؟» الحقيقة أن أحداً لم ينسَها، بل تناساها الجميع، حفاظاً على «الوحدة الوطنية»، واحتراماً لمشاعر المكوّن المسيحي التاريخي وذكرياته في مدينة دمشق، الذي كان ضحية هذه الفتنة.

يتناول هذا الكتاب تلك المجزرة الرهيبة التي حصلت في منطقة باب توما وبعض حارات القيمرية في صيف عام ١٨٦٠، وراح ضحيتها على مدى سبعة أيام بلياليها ما لا يقلّ عن خمسة آلاف مسيحي من أصل اثنين وعشرين ألفاً كانوا مقيمين داخل أسوار المدينة القديمة، بين وافد من قرى البقاع أو قاطن أصيل. سُميت شعبياً باسم «طوشة النصارى»، وهو لقب جائر، لأن مسيحيي الشام لم يطوشوا، بل طاش بعض المسلمين عليهم. في هذا العام تمر الذكرى الواحدة والستون بعد المئة لفتنة عام ١٨٦٠، وها نحن نعود

إليها اليوم لدراستها بعمق، ليس نبشاً لماض أسود بهدف التحريض وإثارة الفتن، بل لنتعلم منه، أملاً في ألّا يُعاد أبداً.

حاول السوريون، بكل طوائفهم وخلفياتهم السياسية، التعتيم على هذه الحقبة المظلمة من تاريخهم الحديث، ملقين اللوم في ما حدث إما على الدولة العثمانية الحاكمة يومها أو على الدول الأوروبية، رافضين الاعتراف بأن أجدادهم شاركوا في مذبحة شنيعة من هذا الحجم، يندى لها الجبين. هذا مع العلم أن في تاريخ كل شعوب العالم ماضياً مريباً وأسود، لكن الفارق بيننا وبينهم أنهم قاموا بدراسته بإمعان ولم يخجلوا من الاعتراف به، لا بل إنهم اعتذروا عنه خلال مراحل مختلفة من تطوير بلادهم، قبل دفنه في كتب التاريخ. أما في سورية، فلم تأتِ كتب التاريخ المدرسية أو الجامعية المطبوعة حكومياً منذ نهاية الحكم العثماني وحتى يومنا هذا على ذكر أحداث عام ١٨٦٠، مع العلم أن اللبنانيين كتبوا عنها في مناهجهم المدرسية منذ عام ١٩١٤، عند صدور كتاب «مختصر تاريخ لبنان» للمؤرخ لحد خاطر[١].

ولم تحصل في سورية أي مصارحة وطنية بهذا الأمر، أو حتى ندوة علمية. في دمشق بقي الموضوع مطوياً، لا يقترب منه إلا قلة من المؤرخين السوريين، مثل العلامة الدكتور عبد الكريم رافق، الذي وضع أبحاثاً قيِّمة للغاية عن هذا الموضوع باللغتين العربية والإنكليزية، والباحث المعروف الأستاذ عبد الله حنا، والباحث المختص بأحداث الستين، إلياس بولاد. لم يشيَّد أي نصب تذكاري في دمشق لشهداء عام ١٨٦٠، أسوةً بشهداء ساحة المرجة مثلاً الذين أعدمهم الحاكم العثماني جمال باشا خلال الحرب العالمية الأولى، ولم يُسمَّ أي شارع أو مدرسة أو ساحة عامة بأسمائهم. حتى قائمة الشهداء

بقيت مجهولة، فلا نعرف عددهم بالتحديد أو هوية الكثير منهم أو حتى مكان دفنهم، فلا شواهد قبور لهم، إذ دُفن معظمهم في مكان سقوطهم داخل حارات باب توما، التي تحولت اليوم إلى مقاهٍ وخمارات وفنادق.

حتى الرواية الدمشقية لتلك الأحداث، بشقيها المسيحي والمسلم، بقيت في طيّ الكتمان والنسيان القسري. فرئيس الوزراء فارس الخوري مثلاً، الذي فقد جده لأمه في هذه الأحداث، لم يأتِ على ذكرها، لا في أوراقه ولا خطبه، تجنباً لإثارة المزيد من الفتن، وذلك لعمله الدؤوب على توحيد صفوف السوريين في مواجهة المستعمر الفرنسي[٢]. ولكن الكثير من الشهود المعاصرين كتبوا عن الفتنة بإسهاب، مثل قاضي دمشق الشرعي محمد سعيد الأسطواني، ومحمد أبو سعود الحسيبي، أحد الأعيان المعتقلين على إثر تلك الأحداث، والطبيب البروتستانتي ميخائيل مشاقة، صاحب الكتاب الشهير «مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان» الذي وضع عام ١٨٧٣.

كلمة لا بد منها عن مصادر البحث

هنا تجب الإشارة إلى أمر مهم، وهو أن كتاب «مشهد العيان» قد صدر في مصر عام ١٩٠٨، أي بعد وفاة مؤلفه بعشرين سنة، وهو من تحقيق ملحم خليل عبده وأندراوس حنا شخاشيري. ولكنهما تدخلا في الصياغة والعبارات والأسلوب بطريقة غير علمية، لينزلا نفسهيا في مرتبة المؤلف، بحجة أن المخطوط الأصلي كان مكتوباً بلغة عامية ركيكة وغير صالحة للنشر. بذلك، تكون دقة «مشهد العيان» تحت المهجر، علماً أن الكثير من الباحثين اعتمدوا عليه لتثبيت رواية ما حدث في دمشق يومها.

لا يوجد أي وثيقة عن تلك المذابح في المكتبة الظاهرية بدمشق أو في مكتبة الأسد أو مكتبة الكنيسة المريمية أو حتى في متحف الوثائق التاريخية في قصر الرئيس خالد العظم بسوق ساروجا، التابع لوزارة الثقافة السورية، علماً أن المخطوط الأصلي لأبي سعود الحسيبي (رقم ٤٦٦٨) بقي محفوظاً في المكتبة الظاهرية حتى نهاية الستينيات من القرن العشرين، عندما حققه ونشره الدكتور كمال الصليبي في «مجلة الأبحاث» عام ١٩٦٨، ولكنه دمّر مع انهيار أحد جدران المكتبة العادلية بدمشق في مطلع الثمانينيات، حيث كان موجوداً ضمن عرض خاص عن مخطوطات المدينة.

في عام ١٩٧٦ صدر كتاب بعنوان «العرب من خلال وثائقهم»، تضمن بحثاً للبروفسور الألماني فريتز شتيبات، أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة برلين الغربية، تناول المخطوطات العربية المتعلقة بأزمة عام ١٨٦٠ والأحداث التي سبقتها، لعل أبرزها «حسر اللثام عن نكبات الشام» الصادر في القاهرة لمؤلف مجهول عام ١٨٩٥، يُعتقد أنه المؤرخ القدير نعمان القساطلي، وبحث آخر بعنوان «نبذة مختصرة عن أزمة سورية» لكاتب مجهول أيضاً، نشره الأب لويس شيخو من الجامعة اليسوعية في «مجلة المشرق» عام ١٩٢٦ (المخطوط الأصلي موجود في دير الأرمن الكاثوليك في بزمار في لبنان)، ويوجد مخطوط آخر في الجامعة الأميركية في بيروت مؤلف من ٣٦٤ صفحة، عنوانه «كتاب الأحزان في تاريخ واقعة الشام وجبل لبنان وما يليهما بما أصاب المسيحيين من الدروز والإسلام» وضعه كاتب مجهول آخر عام ١٨٦٥. إضافةً إلى كل تلك الكتب، هناك محفوظات وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسية، من تقارير دبلوماسية وسرية أُرسلت من دمشق إلى لندن وباريس في ذلك الصيف اللاهب،

وقد قلّ الرجوع إليها من قبل المؤرخين السوريين. وأخيراً هناك أوراق يوهان فتزشاين، قنصل بروسيا في دمشق خلال الفترة ما بين ١٨٤٨-١٨٦١، الموجودة في مكتبة الدولة في برلين، التي قامت بدراستها الباحثة انكبورك هوون، ومخطوط صغير بعنوان «تنهدات سيريا»، يعتقد أنه للكاتب المسيحي جبرائيل شحادة، وهو موجود في مكتبة البطريركية الأنطاكية الأرثوذكسية، تحت رقم ١٨٩.

ما يهمنا تحديداً في هذا البحث هو الشق الدمشقي من تلك الأحداث، مع الإشارة طبعاً إلى أهمية العامل الدولي والصراعات الدائرة يومها بين إنكلترا وفرنسا من جهة والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى، وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية على الوضع الداخلي في دمشق والمدن التابعة لها والقريبة منها. لقد غيرت تلك الأحداث مدينة دمشق جذرياً وكشفت عن خللٍ رهيب في بنيتها الاجتماعية والسياسية والطائفية، حان الوقت للرجوع إليها اليوم، بعد كل هذه المذابح التي تعرضت لها سورية أخيراً. فمجازر اليوم خير دليل على أننا لم نتعلم شيئاً من أحداث ١٨٦٠، وما زلنا كما كنا في منتصف القرن التاسع عشر، مجتمعاً قبليّاً وقابلاً للانحراف نحو الهاوية. في الذكرى الـ١٦١ لأحداث الستين، يجب أن نقف عليها بشجاعة ونحاول فهمها بتمعن، بعيداً عن الشحن الطائفي والمذهبي، لبناء هوية وطنية حقيقية ومجتمع غير قابل للاختراق.

سامي مروان مبيّض

دمشق الشام في ١ حزيران ٢٠٢٠

الهوامش

(١) أبي فاضل، مروان: «مذابح ١٨٦٠ في لبنان عبر الكتب المدرسية اللبنانية منذ عام ١٩١٤»، بحث نشر في كتاب ١٨٦٠ :تاريخ وذاكرة نزاع (بيروت ٢٠١٥) ص ٣٨٧-٤٠٦.

(٢) خوري، كوليت: أوراق فارس الخوري، الجزء الأول (دمشق ١٩٨٩) ص ٣٦.

الفصل الأول

مذبحة دمشق

في صباح يوم السبت ٧ تموز ١٨٦٠ دخلت مجموعة من الفتيان إلى حيّ باب توما، أحد أقدم أحياء دمشق الواقع داخل المدينة القديمة في الطرف الشمالي الشرقي من السور الكبير، أعمارهم تراوح ما بين العاشرة والرابعة عشرة. بدأوا يستفزون الأهالي بالصراخ والكلام البذيء وبرسم الصليب بالدهان الأحمر على الأرض أو على أبواب البيوت. ثم وضعوا سلسلة من الحجارة على شكل صليب لكي يدوسوها بأقدامهم[1]. لا نعرف أسماءهم أو عددهم بالتحديد أو من دفعهم إلى هذا الفعل. غضب أهالي الحيّ المسيحي من هذا التصرف، وتحديداً لأنه صادف مرور البطريرك أيروثيوس للروم الأرثوذكس، وشكّلوا وفداً رفيعاً لمقابلة الوالي، مؤلفاً من مترجم البطريرك حنا فريج والوجهاء أنطون الشامي ومتري شلهوب[2]. أرسل الوالي قائد الشرطة لاعتقال الأولاد ونُفذت الأوامر وأُجبِروا على تكنيس الطرقات التي عبثوا بها، ونُقل بعضهم مكبّلين بالسلاسل إلى سجن القلعة، حيث قضوا بضع ساعات قبل إطلاق سراحهم.

تكرر المشهد ذاته على مدى يومين، واعتُقل المخربون مجدداً، لكن أهالي سوق الأروام (القسم الغربي من سوق الحميدية) احتجوا هذه المرة وطلبوا من الجنود إطلاق سراحهم قبل وصولهم إلى السجن، بحجة أنهم أولاد قُصَّر. نهض شقيق أحد المعتقلين، ويدعى إبراهيم الشعّال، وصاح أمام الجمع في وسط السوق: «يا مسلمين، يا أمة محمد، المسلمون يكنسون حارة النصارى! سكّروا دكاكينكم حتى نشتكي!»[٣] اشتد الصراخ والعويل داخل المتاجر، وردّ الجمع بصوت واحد: «يا غيرة الدين!»[٤] عند خروج المعتقلين تحت الحراسة الطفيفة باتجاه أقرب «كركون»، أو مخفر، بعد جولة في الأسواق لعرضهم على الناس، هاجمهم عدد من الرجال مجهولي الهوية، قيل إنهم سجناء أُخرجوا للتوّ من المعتقل، حيث كسروا قيود الفتيان أمام حانوت رجل يدعى عبد الكريم السمّان في باب البريد بآخر سوق الحميدية من جهته الشرقية، وعادوا بهم إلى منطقة باب توما في الساعة الثانية بعد الظهر من يوم ٩ تموز وهم يصرخون: «لم يبق إسلام في الشام، لم يبق إسلام!»[٥].

ذهب أحد وجهاء المدينة الشباب، واسمه أبو سعود الحسيبي (أصبح نقيباً لأشراف دمشق في مطلع القرن العشرين)، إلى مقهى صغير في مدخل حيّ القنوات، وصار يوقف الناس الذين ظهروا فجأةً في كل زقاق، يُخرجون سلاحاً قديماً من بيوتهم للتوجه به إلى الحيّ المسيحي، من مسدسات حربية وسيوف وفؤوس. دخل عليهم أحد الرجال وصاح بأعلى الصوت: «يا ويلكم يا أهالي القنوات، ما زلتم جالسين ولم تتحركوا؟ لقد قُتل أكثر من أربعين نفراً من المسلمين».[٦] الحقيقة أن اثنين فقط من المسلمين، لا أربعين، قُتلا بالفعل في الساعات الأولى من الاشتباكات، على يد الضابط العثماني صالح زكي بك، بهدف منعهما من دخول الحيّ المسيحي، ولكن مجرد إشاعة

أن الرقم قد وصل إلى هذا الحدّ، كان كافياً لتهيّج مشاعر المسلمين على طول المدينة وعرضها. خلال هذه الأثناء كان الأشقياء و«الزعران» والمرتزقة يتدفقون على منطقة باب توما من كل حدبٍ وصوب، وصل عددهم إلى عشرين ألفاً (كان عدد سكان دمشق ١٥٠ ألفاً) يسرقون وينهبون ويغتصبون ويذبحون كل من مرّ أمامهم من نساء وأطفال وشيوخ.

تدمير الكنائس

في الساعة الخامسة عصراً، انسحبت القوات العثمانية النظامية من الحيّ المسيحي بأمر من الوالي، مع ارتفاع عدد الرعاع والمجرمين الوافدين إليه، الذين لم يتركوا أمراً قبيحاً إلا فعلوه، أو محرماً إلا استحلوه، فأحرقوا جميع الكنائس، وتهجموا على الرهبان وقتلوا ثمانية منهم في الساعات الأولى، ثم تهجموا على القنصليات والبعثات التبشيرية البروتستانتية والكاثوليكية، ودير الرهبان الإسباني ودير العازارية الفرنسي والمدرسة الآسية ومقر «أخوات الرحمة» للراهبات، المؤسس قبل أشهر قليلة في دمشق بدعم ماليّ من الإمبراطور نابليون الثالث[٧]. إضافة إلى المريمية، هُدم مصلى حنانيا الشهير، ودُمرت كنيسة سلطانة العالم للأرمن الكاثوليك في باب توما، وكنيسة سيدة النياح للروم الكاثوليك في حارة الزيتون، وكنيسة القديس منصور للآباء العازاريين في باب توما، وكنيسة القديس بولس المجاورة لدير رهبان الفرانسيسكان، وكاتدرائية القديس أنطونيوس المارونية في باب توما، وكنيسة القديس بولس للسريان الكاثوليك في باب شرقي، وكنيسة القديس سركيس للأرمن الأرثوذكس في باب شرقي أيضاً. حتى مستشفيات البرص والجذام لم تسلم من الأذى، فقد هوجمت أيضاً، وقتل

قاطنوها من أطباء ومرضى، بعد نهب كل ممتلكاتها. وقيل يومها إن المرضى المختلين عقلياً أُخرجوا من حجراتهم وحُرِّضوا على المسيحيين أيضاً.

حرق القنصليات

أُحرقت القنصلية الروسية أولاً، وقتل مترجمها الدمشقي خليل شحادة، وتمكن أربعة موظفين محليين من الهروب إلى مخزن الحطب، وبقوا فيه أربعة أيام بلياليها من دون أي طعام أو شراب[٨]. وهوجمَت القنصلية الأميركية حيث ذُبح القنصل المقيم، وهو دمشقي المولد والإقامة وليس أميركياً، على يد بقّال يدعى ديب السمّان. وحدهما القنصليتان البريطانية والبروسية سلمتا من الأذى، لكونهما موجودتين خارج المنطقة المسيحية، الأولى جانب سوق الأروام، والثانية شمال الجامع الأموي. ثم جاء دور القنصلية الفرنسية، التي هرب أفراد طاقمها جميعاً إلى حيّ العمارة ونزلوا ضيوفاً عند الأمير عبد القادر الجزائري، نزيل دمشق في منتصف القرن التاسع عشر، الذي كان له الفضل بحماية آلاف من الأسر المسيحية يومها، كما هو معروف، وكما سنرى في هذا الكتاب.

هروب الدكتور مشاقة

أما نائب القنصل الأميركي، وهو من أهالي دير القمر، ويدعى الدكتور ميخائيل مشاقة، فقد خرج من الباب الخلفي لداره بحثاً عن ملجأ، ومعه ابنه وابنته الصغيرة، ذات الست سنوات، بعدما هجم الجمع على داره وحطموا بابه الأمامي بالبلطات والفؤوس، وهم يطلقون الرصاص

على نوافذه[٩]. كان مشاقة قد دَرس الطب على يد جراح فرنسي في دمشق، وتخصص في مستشفى قصر العيني في القاهرة، ثم تولى منصبه القنصلي قبل عشرة أشهر فقط من اندلاع الفتنة في دمشق[١٠]. حمل معه مبلغاً من النقود، وصار يرميها في وجه كل من يعترضه من «الزعران»، فيتركونه يمضي وهم يلهثون وراء النقود المبعثرة على الأرض. في إحدى الحارات وصل إلى طريق مسدود ونفد مخزونه من المال، فضرب أحد الرجال ابنته بالفأس وأطلق عليه عياراً ناريّاً، ولكن لم يصبه، وهنا تعرّف إليه أحد الأشخاص، فلجأ مشاقة إلى الحيلة، وطلب أخذه إلى الضابط المسؤول في المنطقة، وقال إنه ذاهب بمهمة خاصة له.

نجحت الخطة، ونُقل إلى منزل مؤقت تسكن فيه امرأة عجوز، بعد تجريده من طربوشه وساعته. وصل خبره إلى الأمير عبد القادر الذي أرسل بعض الرجال الموثوقين لإخراجه من المنزل، متنكراً بزي رجل مغربي من رجال الأمير[١١].

في مذكراته، يقول ميخائيل مشاقة:

لما خلوت بنفسي ضربت أفكاري إلى عائلتي وما ترى أمرها مع المتعصبين، وماذا جرى لكل فرد منها، ثم إذا كانوا بجوع أم عري، وفيما إذا أحرق الثوار داري أم أبقوها، ثم إذا كانوا أحياء، فعلى أي فراش ينامون وبأي غطاء يتغطون؟ لأني أبقيت الثوار يعالجون الباب وأنهم سوف لا يبقوا عليه ولا يذروا، ثم لا عِلم لي بما وقع لهم أفراداً وإجمالاً، وخصوصاً ابنتي التي ضربها ذلك الوغد بالبلطة وشج رأسها، وفيما هل وجد

بين أولئك الطغاة من بقلبه حنان كاف ليضمد لها جراحها، ثم أطلقت تصوري نحو زوجتي وطفلها الرضيع ووالدتها وخالتها اللواتي فارقتهم بالبيت عند خروجي منه، فماذا حل بهم يا ترى[١٢]؟

كذلك كان حال الشاب المسيحي ديمتري دباس، الذي أغلق متجره في باب توما ولبس عمامة بيضاء ليظنه الناس مسلماً، ثم لجأ إلى دار الوجيه عبد الله الشربجي، الذي كان قد استقبل جمعاً مسيحياً في بيته. يروي الدباس في مذكراته التي حققها الأب جورج مسوح من جامعة البلمند، كيف وصل بعدها إلى القلعة بسلام، ويتحدث عن حسن معاملة مأمورها هاشم آغا، الذي رفض تسليم المسيحيين الموجودين في داخلها، متحدياً أوامر الوالي. وجاء في ردّ المأمور هاشم آغا: «كما أنك سرعسكر على العسكر، وأنا مأمور حافظي على القلعة التي هي عرض السلطان. شخصاً واحداً لا أسلم ونقطة دم ما أتلف!»، ثم أغلق أبواب القلعة وأرخى سلاسلها وأمر الطوبجية (المدفعجية) بأن يكونوا جاهزين لرد أي عدوان من عسكر الوالي[١٣].

عائلات مسلمة حمت المسيحيين

كثيرةٌ هي الأسر المسلمة التي فتحت أبوابها للمسيحيين يومها، فبالإضافة إلى الأمير عبد القادر، كان هناك الوجهاء صالح آغا المهايني وصالح الموصللي وعبد اللهّ العمادي (شقيق جد وزير الاقتصاد الدكتور محمد العمادي) وسعيد آغا النوري وعمر آغا العابد (الجد الأكبر لأول رئيس

جمهورية محمد علي العابد) والمفتي محمود الحمزاوي (جد الشاعر خليل مردم بك)، والتاجر عثمان جبري، والشيخ سليم العطار (مدرس البخاري في جامع سليمان باشا) والشيخ عبد الله البيطار (جد العلامة الشيخ محمد بهجت البيطار) الذي حذر من نار الفتنة وسفك دماء المسيحيين خلال خطبة له على منبر جامع الدقاق في حيّ الميدان[١٤]. مع ذلك، في أحد التقارير البريطانية المرسلة من دمشق إلى لندن بعد شهرين، نفى الكاتب أي دور للوجهاء المسلمين، قائلاً: «لا الوالي ولا أعضاء مجلس الولاية أو العلماء ظهروا في الشوارع يومها، ولا حتى أي شخص على اتصال مع الحكومة لا من قريب ولا من بعيد حاول الوقوف في وجه الفوضى»[١٥]. هذا الادعاء غير صحيح وساقط تاريخياً.

أحد المبشرين البريطانيين المقيمين في دمشق يومها كتب تقريراً مساء ٩ تموز ١٨٦٠ جاء فيه:

> **في الساعات الثلاث الماضية، شهد الطريق أمام منزلي مشهداً شنيعاً، رجال يركضون، مسلحون وعزّل، مع أولاد ونساء وهم يصرخون ويهتفون ضد المسيحيين الكفار: «اقتلوهم، اذبحوهم، احرقوهم، لا تتركوا منزلاً واقفاً أو شخصاً على قيد الحياة. لا تخافوا. لا تخافوا من شيء، فالعساكر لن يوقفوكم. لن يوقفكم أحد». على مدى ثلاث ساعات، مرّ الناس أمام منزلي، من كل الأعمار، يحملون ما يستطيعون العثور عليه داخل المنازل، كأنهم وحوش خارجون من جهنم. لا أعلم متى يستدرك هؤلاء وهم يمرون أمام منزلي أن رجلاً مسيحياً يسكن في داخله فيدخلون**

عليه ليقتلونا جميعاً. لا أمل لدي أن هذا الإجرام سينتهي اليوم. جيراني يعرضون عليّ الأمان في بيوتهم، ولكنني لا أستطيع حتى الوقوف على عتبة منزلي، خوفاً من الموت[١٦].

أما المبشر وليام غراهام، وهو أيرلندي، فقد حاول الوصول إلى مقر القنصلية البريطانية، لكن رجلاً اعترضه على الطريق وأنهى حياته بطلق ناري، ظنّاً منه أنه أحد الدبلوماسيين الأوروبيين[١٧]. حاول ثمانية رهبان إسبان حماية أنفسهم من الموت، فأغلقوا أبواب ديرهم ورفضوا فتحه لأحد، حتى لرسول الأمير عبد القادر، الذي جاء لإخراجهم إلى مكان آمن، وطرق الباب ولكن أحداً لم يجب، فغادر ظناً منه أنهم هربوا أو هلكوا، فدخل عليهم المجرمون وقاموا بذبحهم[١٨].

مقتل القس يوسف حداد

أحد أشهر ضحايا هذه المجزرة كان يوسف حداد، راعي الكنيسة المريمية وواعظها، والمسؤول عن المدرسة البطريركية، المعروفة بالآسية. قُتل جميع مدرسي الآسية يومها، ولم ينجُ إلا وكيل واحد فقط، هو ميخائيل كليلة، الذي استطاع النجاة بالتلاميذ وصولاً إلى منزل الأمير عبد القادر الجزائري في حيّ العمارة. في صباح العاشر من شهر تموز، حصلت هجمة شرسة على الكنيسة المريمية، وقُصفت بالمدافع، وبدأ المهاجمون بالسلب والنهب والحرق والقتل، فسقط عدد من الكهنة، وتمكن آخرون من الخروج إلى الأزقّة، وكان من بين هؤلاء يوسف حداد، متستراً بعباءة. تمكن يوسف حداد من الهروب عبر أسطح البيوت حتى وصل إلى الناحية المعروفة

بمئذنة الشحم في آخر سوق البزورية. هناك تعرف أحد المهاجمين إليه وصاح: «هذا إمام النصارى!»، فانقضوا عليه بالفؤوس وشوهوه تشويهاً ثم ربطوا رجليه وصاروا يطوفون به حارات الشام سحلاً على الأرض إلى أن هشّموه. في تشرين الأول ١٩٩٣ طُوِّب القس حداد قديساً، بقرار من المجمع الأنطاكي المنعقد في دير سيدة البلمند، بطلب من بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، إغناطيوس الرابع هزيم، الذي حدد يوم العاشر من تموز «ذكرى سنوية للقديس يوسف الدمشقي».

فرانسيس مسابكي

وفي دير اللاتين، قتل أحد عشر كاهناً، ومعهم التاجر الدمشقي المعروف فرانسيس مسابكي، صاحب متجر حرير في خان التتن، جنوب الجامع الأموي، ووكيل أملاك الكنيسة المارونية في جبل لبنان. وجهت أصابع الاتهام يومها إلى الشيخ عبد الله الحلبي، أحد أشهر علماء الشام، الذي كان بالإضافة إلى مركزه الديني المرموق يعمل أيضاً في تجارة الحرير. جاء في التقارير الدبلوماسية الروسية أن الشيخ الحلبي اقترض مبلغ ٨٠٠ ألف قرش من المسابكي لأجل تجارته، وقيل إنه أمر بقتله ليسقط الدين مع هلاك صاحبه[١٩]. كان المسابكي قد اكتسب صدقية كبيرة لدى تجار الشام، لدوره البارز في تحديد أسعار الحرير. وفي يوم مقتله رفض حماية الفرنسيين لكي لا يصبح مرهوناً لهم في المستقبل، في حال نجاته من الموت[٢٠]. يقول الباحث إلياس بولاد إن المسابكي لم يذهب إلى دير الراهبات الفرنسي الملاصق لكنيسة الفرانسيسكان، المحميّ والمحصن أكثر من غيره، بل فضل الدخول إلى دير اللاتين، حيث لقي حتفه مع بقية الكهنة.

في عام ١٩٢٦ طوَّب البابا بيوس الحادي عشر المسابكي وأشقاءه، وهي مرحلة تسبق إعلان «القداسة» في الكنيسة المارونية. اللافت أن تكريم هذا الرجل في منتصف عشرينيات القرن الماضي، قوبل باستهجان مبطّن في بعض الأوساط الدمشقية، حيث تساءل الناس همساً عن سبب إثارة هذه القصة بعد كل هذه السنوات الطويلة، ولا سيما أنها جرت خلال أعنف أيام الثورة السورية الكبرى ضد المستعمر الفرنسي، حيث كانت سلطة الانتداب يومها تحاول بشتى الوسائل بثّ التفرقة بين المسلمين والمسيحيين السوريين. فقد أمرت بوضع قماش أبيض عليه صليب مرسوم باللون الأحمر على أسطح المباني في الأحياء المسيحية، لكي لا تطاولها نيران الطائرات الفرنسية، وأمرت بسحب قواتها من أحياء باب توما وباب شرقي، أملاً في أن تعمّها الفوضى وحصول مجزرة تشبه تلك التي حصلت عام ١٨٦٠.

تفاصيل القتل

وفي بقية أحياء دمشق عمد الغوغاء إلى نزع جرس إحدى الكنائس بعد تدميرها ورموه في الطريق المؤدي إلى الجامع الأموي[٢١]. ثم استخدموا الفؤوس لتحطيم أبواب المنازل، واحداً تلو الآخر، لدخولها ونهب كل ما في داخلها من مجوهرات وسجاد وتحف. حتى خشب الأسقف العجمي ورخام الغرف الملوّن وأبواب المنازل لم تسلم من أيديهم[٢٢]. نُزعت الحليّ والأساور من النساء قبل اغتصابهن وقتلهن، مع من وُجد داخل المنازل من رجال وأطفال أُجبروا على مشاهدة هذا الفعل وهم يصرخون ويندبون، عاجزين عن حماية أعراضهم. واستُخدمت الدواب لنقل الأمتعة المسروقة، ووُزِّعَت الغنائم على كل مجموعة مسلحة، بحسب الأقوى والأشرس.

بعض الأهالي وجدوا ملجأً آمناً في خزائن دورهم وآخرون في مخازن المونة والحطب. الكثير منهم هربوا من دار إلى دار عبر الأسطح المتلاصقة التي اشتهرت بها منازل دمشق. بعضهم لبس عباءة سوداء للتخفي في زيّ النساء، ومن كشف أمره نُكّل به بعد ذبحه، وتظاهر آخرون بأنهم من الجمع الهائج، فحملوا أثاث منزلهم وتوجهوا به إلى الشارع وهم يشتمون المسيحيين بأعلى صوت لكي يظنوهم من الهائجين[٢٣]. وصل القتل إلى ذروته في الأيام الثلاثة الأولى، وبدأ بالانحسار التدريجي حتى اليوم الثامن، بعد تدمير الحيّ المسيحي بأكمله، وخلوّه من أي روح أو أي شيء قابل للسرقة والنهب. خلال أسبوع، هُدم ١٢٠٠ منزل في دمشق، جميعها في الحيّ المسيحي.

الفوضى تعمّ ريف دمشق

ووصلت يد الاجرام إلى ريف دمشق، حيث دُمرت ثلاثة بيوت لمسيحيين في وادي بردى، وأُحرقت كنيسة واحدة، وقُتل خمسة مسيحيين في بلودان وحُرق ٥٢ منزلاً. تكرر المشهد ذاته في دمر والهامة وفي معرة صيدنايا وقرية معرونة التي ذُبح ١٥ من شبابها[٢٤]. وحدهم مسيحيو سرغايا نجوا من الموت بمساعدة أحد الأعيان المسلمين الذي أعطاهم الأمان. أما في دوما، فقد قُتل رجل واحد وأُجبر بقية المسيحيين على اعتناق الإسلام بعد ختانهم جميعاً[٢٥]. وفي معربا نُهب ما لا يقلّ عن ٣٠٠ منزل، وهرب أهلها إلى دير صيدنايا. وأخيراً هرب مسيحيو صحنايا إلى قرية داريا في الغوطة الغربية، حيث أعطاهم شيوخها الأمان. هذا ولم يسجل أي اعتداء على مسيحيي حمص أو قرية دير عطية التي تولى حمايتها المختار أبو سليم شنينة[٢٦].

كتب أحد الدبلوماسيين البريطانيين، سايرس غراهام، واصفاً المشهد الرهيب بالقول:

في هذا المساء (٢٦ تموز ١٨٦٠) مررت بالحي المسيحي، وجلت على منازله التي كنت قد زرتها منذ أسابيع قليلة فقط، عندما كانت مفخرة العرض بين قصور دمشق، فلم أجد إلا بقايا منازل، وفي معظم الأحيان، مجرد جدران بارتفاع خمس أو ست أقدام فقط. الجثث كانت تملأ المكان، تخرج منها رائحة كريهة، فلم يستطع الناس دفنها بعد، وكثيراً منها قد ألقي في الأبيار. وجدت رؤوس منفصلة عن أجسادها، وقدم هنا وذراع هناك. اثنان من المنازل كانا ما يزالان مشتعلين، تأكل النيران ما تبقى منها. باختصار، لقد تم حرق الحي المسيحي بأكمله ولم يسلم منزلٌ واحدٌ[٢٧].

أسباب النزاع

أساس الخلاف كان صراعاً دامياً وشهيراً اندلع في منتصف ذلك العام بين فلاحي جبل لبنان من الموارنة والملاكين الدروز، تعود أصوله إلى فتنة حصلت في قرية بيت مري في قضاء المتن عام ١٨٥٩، أدت إلى مقتل ٢٦ درزيّاً وستة مسيحيين[٢٨]. وامتدت الأحداث الدامية فوراً إلى جزين وبعبدا ودير القمر، ومن ثم إلى قرى سهل البقاع قبل أن تصل دمشق في بداية شهر تموز. كان الوضع الأمني في المدينة حرجاً ومتوتراً للغاية بسبب سلسلة من الإصلاحات العثمانية، المعروفة بـ«التنظيمات»، والتي

بدأت في إسطنبول وفرضت التساوي التام أمام القانون بين المسلمين والمسيحيين «الذميين».

سعت «التنظيمات» إلى ضبط الأوضاع الداخلية في الإمبراطورية وإلى خلق مجتمع متجانس له هوية عثمانية جامعة تفوق كل الهويات الدينية والعرقية. رفعت تلك القوانين جميع القيود المفروضة في السابق على المسيحيين الدمشقيين، فصار بوسعهم، مثلاً، أن يرتدوا ما يريدون من لباس، بعد أن كانت ملابسهم محددة منذ قرون، وأن يستخدموا التقويم المسيحي في حياتهم ومدارسهم ومراسلاتهم بدلاً من التقويم الهجري، وسمح لهم برفع الصلبان والأيقونات في أعيادهم ومسيراتهم، وببناء كنائس جديدة وترميم كنائسهم القديمة، كذلك فتحت أبواب التوظيف أمامهم بالتساوي مع المسلمين، واستمرّ بإعفائهم من الخدمة العسكرية، وفُرضت ضريبة متساوية عليهم جميعاً، ما اعتبره الكثير من فقهاء العصر مخالفاً للشريعة الإسلامية[٢٩].

حتى إن بعض المسيحيين لم تسرَّهم هذه الإصلاحات، مثل ميخائيل مشاقة الذي كتب في مذكراته: «لو كان النصارى وقتئذ على شيء من الحكمة، لرفضوا إعفاءهم من الخدمة العسكرية التي جردتهم من المواطنة وأبكمت لسانهم عن المطالبة بحقوق جنسيتهم. تلك هفوة كبيرة وأكبر منها اتخاذهم شريعة المساواة غير مأخذها، فتجازفوا بها جزافاً وعبثوا بحقوقها المقدسة»[٣٠].

أُلغيت كلمة «نصراني» أو «ذمي» من السجلات الحكومية في دمشق، واستُبدلَت بها كلمة «كريستياني (مسيحي) من رعايا الدولة العثمانية»،

كذلك أضيف لقب «الخواجا» إلى كل أعيان المسيحيين[٣١]. زاد من غضب المشايخ فرض الضرائب على العلماء وأئمة دمشق، بعدما كانوا مُعفَين منها تماماً في الماضي، واستخدام تلك الضرائب لتحسين الأحياء المسيحية. أعتُرف رسمياًّ بكل هذه الامتيازات، المعروفة بالخط الهمايوني (أو تفسير لإرادة السلطان) في احتفال كبير أقيم في السرايا الحكومية بدمشق يوم ١١ آذار ١٨٥٦، حضره والي المدينة وضباط الجيش العثماني وكل الوجهاء من مسلمين ومسيحيين ويهود. حضر هذا الحفل مفتي دمشق ونقيب أشرافها مرغمَين ومصدومَين، وعلائم الامتعاض والغيظ لا تفارق وجهيهما، حيث لم يكن بوسعهما الاعتراض أو التغيب.

التحديات الاقتصادية وأزمة الحرير

عانت دمشق من عدة مصائب ومحن في السنوات التي سبقت مجزرة الستين، كان أعنفها وباء الكوليرا الذي حصد حياة الآلاف من الدمشقيين في صيف عام ١٨٤٨، لعل أبرزهم نجل المفتي عبد الكريم المرادي الذي حزنت عليه دمشق وودعته بموكب مهيب. جاء بعدها شتاءٌ قارس دمّر محصول الغوطة الشرقية، وفي عام ١٨٥٨ فرضت الدولة العثمانية رسماً على المواشي وصل إلى ثمانية قروش على كل رأس ماعز وعشرين قرشاً على الإبل، وطلبت من أصحاب الأراضي الزراعية في غوطة دمشق وسهل حوران مشاركتها بالإجبار بما لا يقل عن ١٠٪ من محصولهم، عينياً أو نقداً[٣٢]. في مطلع عام ١٨٦٠ وقبل اندلاع أعمال العنف، نفد احتياطي الحبوب في ولاية دمشق، وأدى ذلك إلى ارتفاع حاد في أسعار الخبز وإلى اندلاع أعمال الشغب في حلب، مع التهجم على القنصلية النمساوية شماليّ

البلاد، بسبب كثرة تجاوزاتها وتدخلاتها، وسجلت حالات تعرض لبعض الأسر المسيحية في مدينة اللاذقية[٣٣].

أبرز التحديات على الإطلاق كان في تراجع صناعة النسيج عند الصناعيين المسلمين، وهي العمود الفقري للاقتصاد السوري يومها. ويشير الباحث إلياس بولاد إلى «قاموس الجغرافية القديمة والحديثة» الصادر في باريس عام ١٨٥٤، الذي جاء فيه وصف دمشق بأنها: «المدينة الأكثر أهمية والتي تأتي في المرتبة الأولى في الصناعة في الشرق كله، فقد أعطت اسمها للمنسوجات الحريرية التي يأتي الغرب للبحث عنها وشرائها»[٣٤]. انتعش الاقتصاد المحلي كثيراً خلال فترة الحكم المصري الأول، التي بدأت عام ١٨٣١ وانتهت عام ١٨٤٠، حيث سيطر نحو مئة تاجر دمشقي على صادرات بلادهم إلى مصر وبغداد وشبه الجزيرة العربية وأوروبا، ٥٠ منهم من المسلمين، ٢٩ من المسيحيين، و٢٤ من اليهود. أبرز التجار المسلمين يومها كان عبد الرحمن التاجي وسعيد القوتلي، وقد بلغ رأس مال كل واحد منهما ما بين ٥ , ١ -٢ مليون قرش، والحاج حسين شرتفشي، الذي كان رأس ماله ١ -٥ , ١ مليون قرش[٣٥]. مع الوقت، ظهر عدد كبير من التجار الجدد، مثل حنا عنحوري (مسيحي) ونسيم فارحي ومراد فارحي (يهوديان)، وجميعهم من المصنعين والمصدرين إلى أوروبا، وصاروا منافسين حقيقيين للوجوه التقليدية في المدينة، من صناعيين ونساجين ومصدرين مسلمين. كانت ثروتهم لا تقلّ عن ثروة أقرانهم من المسلمين، وصارت تزيد عليها في الكثير من الأحيان.

هؤلاء الأثرياء من كلتا الديانتين اليهودية والمسيحية، كانوا يعملون أيضاً على إقراض التجار والصناعيين المسلمين، نظراً لعدم وجود مصارف

حديثة في دمشق يومها. في عام ١٨٣٣ بلغت قيمة الصادرات السورية إلى بغداد وحدها مليوني فرنك فرنسي، وصدّرت دمشق بضائع إلى العراق بقيمة ٥ , ٤ ملايين فرنك[٣٦]. بعد خروج المصريين، تراجعت هذه الأرقام بنحو لافت، بسبب اتفاقية تجارية بين السلطنة العثمانية وبريطانيا، خفضت الرسوم على المستوردات الإنكليزية إلى ٥٪، ورفعت الجمارك على الصادرات إلى ١٢٪، وعلى بضائع الترانزيت العابرة لأراضي السلطنة إلى ٣٪ [٣٧]. أدت هذه الاتفاقية إلى استنزاف الاحتياطي المحلي عند التجار المسلمين، في الوقت الذي حافظ فيه المسيحيون على ملاءتهم المالية، وصدّروا حريراً بقيمة عشرة ملايين فرنك إلى فرنسا وحدها عام ١٨٥٦، دون مشاركة أي تاجر أو صناعي من المسلمين.

أنجع الصناعات وأكثرها رواجاً عندها كان الحرير الدمشقي، الذي كان يشغل نحو خُمس اليد العاملة في المدينة[٣٨]. وجد الحرير الدمشقي صعوبة في منافسة المستوردات الأجنبية، وعانى الأمرَّين من ارتفاع سعره في الأسواق المحلية بنحو ٥٠٪ نظراً للكمية الكبيرة التي كانت تُصدّر منه إلى أوروبا[٣٩]. قبل «الطوشة»، كان أربعة عشر تاجراً مسلماً يعملون في هذا الكار، بلغت قيمة استثمارهم بالمواد الخام والآلات والورش والعمال، ما لا يقلّ عن ٧٥٠ ألف قرش، مقابل ٤٥ مسيحياً اتخذوا صناعة الحرير مهنةً لهم في الحياة، قيمة استثمارهم نحو مليون ونصف مليون قرش[٤٠]. كذلك كان المسيحيون متابعين لأحدث التطورات الصناعية العالمية، وعملوا على إدخالها إلى دمشق، وعلى رأسهم عائلة بولاد الدمشقية، التي أدخلت نظام الجاكار الميكانيكي على هذه الصناعة، قبل أن يصل إلى إسطنبول. من أعيان هذه الأسرة الأخوة إبراهيم وحبيب وسليم بولاد، الذين أقاموا أول

معمل لحلج القطن في المحلة الكبرى في مصر، ووصل أحدهم، هو حبيب بولاد، إلى منصب المدير العام لجمارك الإسكندرية، وإلى عضوية المجلس الاستشاري الزراعي المصري[٤١]. كذلك فإن أحد أبناء الأسرة إبراهيم بولاد، كان أمين سر الأمير عبد القادر وسكرتيره ومترجمه الخاص[٤٢].

انهارت تجارة الكثير من التجار المسلمين أمام جودة المنتجات المسيحية وتدفق البضائع الأجنبية وعدم قدرتهم على شراء الغزل القطني الإنكليزي من مدينة مانشستر أو فتح اعتماد مالي مع أوروبا، على عكس المسيحيين، فأُعلن إفلاس الكثير منهم، وتشكلت طبقة اجتماعية داخل دمشق، مؤلفة من كل الناقمين والحاسدين على النساجين المسيحيين والمستوردين والصناعيين، وعلى الأوروبيين كافة ووكلائهم. كتب القنصل البريطاني يومها أن البضائع الأجنبية قد «محقت» المنتجات الدمشقية[٤٣]. وحدهم تجار حيّ الميدان حافظوا على مكانتهم لكونهم يملكون سلعة مهمة دوناً عن غيرهم من تجار دمشق، وهي الحبوب، التي بقيت مصدراً أساسيّاً للربح بسبب تجارتها الواسعة مع أوروبا[٤٤].

لم تستطع الدولة العثمانية مساعدة المفلسين من تجار دمشق بسبب عجزها المالي، تحديداً بعد اقتراضها مبلغ ٢,٥ مليون ليرة عثمانية من حكومة بريطانيا عام ١٨٥٤، وخمسة ملايين جنيه إسترليني بعد عام واحد. وأخفق التجار المحليون المسلمون في تسديد ضرائبهم والتزاماتهم المالية أمام الدولة، ووقعت ولاية دمشق بعجز رهيب أدى إلى وقف كل المساعدات المالية وتخفيض مخصصات الآغوات، المدفوعة سنويّاً لحماية تخوم المدينة من الغزوات البدوية. نظراً للظروف المادية الصعبة، عجز مجلس ولاية دمشق

حتى عن استئجار الجمال من البدو لتأمين لوازم الحج لعام ١٨٩٥ [٤٥].
عندما انتشر خبر أن بعض المتمولين المسيحيين الدمشقيين كانوا وراء تمويل محمل الحج قبل عام واحد، مقابل فائدة متفق عليها مع السلطات العثمانية، غضب علماء دمشق وقالوا إن هذا الأمر لا يجوز شرعاً[٤٦].

سقوط زحلة وشائعات المقاهي والأسواق

دُقَّ ناقوس الخطر في دمشق عندما وصل الجمع الدرزي القادم من جبل لبنان إلى مدينة زحلة في سهل البقاع، حيث فتكوا بها وذبحوا أهلها المسيحيين يوم ١٨ حزيران ١٨٦٠. بدلاً من إقامة مراسم الحزن، قام بعض الدمشقيين بتزيين حارات الشام وأقاموا احتفالاً يشبه ذلك الذي يُنظَّم في نهاية شهر رمضان، نكاية بالمسيحيين[٤٧]. رُفعت المصابيح في بعض الأزقة المحيطة بالجامع الأموي بمناسبة سقوط زحلة، أو «فتح زحلة» بحسب تعبير العوام، ورفع شعار شعبي واستفزازي يقول: «يا حنا خبّر لنخلة، الدروز حرقوا زحلة!»[٤٨].

البعض طبعاً أطفأ الأنوار أمام منزله، احتراماً لمشاعر المسيحيين، بإيعاز من الشيخ محمود الحمزاوي (الذي أصبح مفتياً على المدينة بعد بضع سنوات)[٤٩]. حجة الأهالي المحتفلين كانت أن سكان زحلة كانوا قد أساؤوا التعامل مع المسلمين، وأنهم يستحقون كل ما حلّ بهم من مصائب. سرت شائعة قوية في دمشق بأن أهالي زحلة كانوا يطلقون أسماء الصحابة على كلابهم، وأن كلما مرّ «عمر» أو «علي» أو «عثمان» أمامهم، ينادونه، وعندما يلتفت يقولون له: «لسنا نناديك بل نصرخ للكلب»[٥٠].

قبل بضع سنوات، في عام ١٨٤٨، توفي القنصل الفرنسي في دمشق إثر اصابته بمرض الكوليرا، وكان متهماً بكثرة تدخله في شؤون المجتمع الداخلية، ونظرته الفوقية تجاه المسلمين. مات وهو خارج أسوار المدينة، فحاول مترجمه الخاص أنطوان غرة إدخاله إلى دمشق دون الإفصاح عن وفاته، تجنباً لأي مسائلة أو تحقيق من قبل الجنود المرابطين على مدخل المدينة. تظاهر المترجم بأنه يسقي القنصل المتوفى قليلاً من الماء، ولكن أمره افتضح أمام الجنود، فانقض عليه العامة من الناس وهاجموا العربة ليجدوه جثة هامدة، فهاجوا مرددين: «القنصل مات، وسنلقيه في الزبالة!»[٥١]. قالوا يومها إن القنصل قد منع المعونة عن أهالي المسلمين المحتاجين عندما شحّ مخزون الحبوب، وقدمها حصراً للمسيحيين[٥٢]. ابتهاجاً بموته، وضع بعض الفتيان أطواقاً حول أعناق الكلاب الشاردة، وعليها قطعة خشبية كُتب عليها: «قنصل فرنسا»[٥٣].

كان الغضب يتزايد يوماً بعد يوم من تجاوزات القنصليات الأجنبية وحمايتهم للمسيحيين على حساب المسلمين، فكلما جاء أحد لمطالبتهم بشيء، أو مساءلتهم أمام القانون، يردون عليه: «أنا من رعايا الدولة الفلانية»[٥٤]. حتى عند اعتقالهم لأي جرم، كانت القنصليات ترسل «القواص»، أو مندوب القنصل، للإفراج عنهم مباشرة[٥٥]. معظم من عمل لحسابهم وُظِّف بصفة مترجم أو مستشار في الشؤون المحلية، ولكن العمل كان غير مأجور، مقابل الحماية القنصلية والجنسية الأجنبية[٥٦].

ساهمت كل هذه الحوادث في تهييج المشاعر الطائفية من كلا الطرفين، وأضيفت إليها أخبار كاذبة انتشرت داخل أحياء دمشق، مفادها أن المسيحيين سحقوا دروز جبل لبنان وأنهم قادمون إلى دمشق للقضاء على

سكانها المسلمين[٥٧]. وقيل أيضاً إن الدروز قد رفعوا قائمة إلى السلطات تحتوي على أسماء ٧٢ مسيحيّاً دمشقيّاً متهمين بمساندة موارنة لبنان، وإن مسيحيي الشام كانوا يعدّون لتنصيب أحد أعيانهم أميراً على منطقتهم وسلخها عن باقي أحياء المدينة[٥٨]. كان الدمشقيون، بكل أسف، على أتمّ استعداد نفسيّاً ومعنويّاً، لتقبل أي إشاعة كانت تصلهم وتصديقها، ولو كان مصدرها مبهماً أو مجهولاً، فكانوا يتناقلونها في الأسواق والحمامات والمقاهي، بعد تضخيمها، لتتحول من مجرد شائعة عابرة إلى حقيقة مطلقة يتعامل معها الناس وكأنها عين الصواب والدقة.

لم تتضح حقيقة ما حدث في جبل لبنان إلا بعد أن عاد بعض الجنود الدمشقيين من مدينة زحلة، المرسلين إليها مع قوات الجيش العثماني، ومعظمهم من شباب حيّ الصالحية، ليقولوا للناس إن المسيحيين قد سُحقوا ولا صحة لكل ما يشاع عن نصرهم في سهل البقاع، وهنا رُفعت المصابيح وزينت الحارات[٥٩]. حتى في تقارير القنصلية الفرنسية، نرى الكثير من المغالطات والتخبط في تقييم الوضع الميداني، لأن القنصل ماكسيم أوتيري، كان غائباً عن دمشق خلال الأحداث، ما يثير المزيد من التساؤلات عن تورطه بما حدث. عاد يوم ١٩ تموز ١٨٦٠، أي بعد بدء المجزرة بعشرة أيام، وفي فترة غيابه كان نائبه السيد لانوس، يزود الصحف الفرنسية بأدق التفاصيل عن أحداث دمشق، يوماً بيوم، بتغطية مباشرة هيّجت الرأي العام الفرنسي وبررت التدخل العسكري[٦٠].

اختلف أوتيري مع نظيره البريطاني في عدد اللاجئين المسيحيين القادمين إلى دمشق من قرى البقاع. فالفرنسيون قدروهم بألفي شخص، والبريطانيون قالوا إن عددهم وصل إلى أربعة آلاف[٦١]. أما السيد روبسون، وهو مبشر

إيرلندي مقيم في دمشق منذ عشرين سنة، فقد قدّر عدد النازحين بها بين خمسة وستة آلاف نازح. والمؤكد أن عددهم وصل فعلاً إلى الآلاف، وأن العديد من أولادهم ونسائهم فرشوا شوارع دمشق وميادينها، وصاروا يتسولون في الأزقة ويمدون أيديهم إلى الناس وهم يئنون: «جوعانين، عطشانين»، ما رفع من منسوب القلق لدى العقلاء من أهالي دمشق، الذين باتوا متأكدين أن أمراً رهيباً سيحصل في مدينتهم، نتيجة كل هذا القهر والخوف والفقر.

في الأسبوع الثالث من حزيران، طلب القناصل الأوروبيون إذناً رسميّاً لحضور اجتماعات مجلس ولاية دمشق للوقوف على آخر المستجدات، لكن طلبهم قوبل برفض الوالي أحمد عزت باشا، الذي رأى فيه تدخلاً سافراً في شؤون حكمه[٦٢]. لو كان طلبهم جدياً ولو كانوا حقاً يشعرون بالمسؤولية تجاه دمشق، لطلبوا من سفرائهم الضغط لدى إسطنبول واتخذوا قرارات لحماية الأهالي والمدينة. في عدم تطرقهم إلى ذلك إشارة إضافية إلى تورطهم ومعرفتهم المسبقة لما كان يُعَدّ للمدينة وأهلها. أما مسيحيو دمشق، فكانوا يتحسبون للأسوأ، فصاروا يتجنبون الخروج من منازلهم بعد المغيب، وينزعون المجوهرات والذهب عن أعناقهم وسواعدهم، وتوقفوا عن دخول المدينة راكبين على دوابهم، وحتى عن جباية ديونهم من التجار المسلمين، خوفاً من أي ردود أفعال قد تحصل ضدهم[٦٣]. جال عليهم مصطفى الحواصلي، أحد قادة المجموعات المسلحة من المسلمين، وتحدث معهم قائلاً: «لا تخافوا». وطلب منهم أن يناموا وأبوابهم مشرعة، مضيفاً: «لا يوجد مكان للفتنة في دمشق». لكن هذه النصيحة استُخدمت ضده وأودت به لاحقاً إلى حبل المشنقة، حيث اعتبر المحققون العثمانيون أنه كان يرغب بثّ طمأنينة زائفة بنفوس أهالي باب توما، قبل مهاجمتهم وقتلهم عبر تلك النوافذ المشرعة ذاتها[٦٤].



الدكتور ميخائيل مشاقة ، أحد شهود العيان من المسيحين (صاحب قصة النقود).

الهوامش

١ الأرشيف الوطني البريطاني. تقرير وزارة الخارجية البريطانية، مرسل من السيد مور إلى السيد راسل، رقم ٢٧، بتاريخ ٤ آب ١٨٦٠.

٢ العظمة، عبد العزيز: مرآة الشام: تاريخ دمشق وأهلها (رياض الريّس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٧) ص ١٨٠.

٣ الأسطواني، محمد سعيد: مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٦٠ (دمشق ١٩٩٤) ص ١٧٤.

٤ البيطار عبد الرزاق: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، الجزء الأول (مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٦١-١٩٦٣) ص ٢٦٣.

٥ الحسيبي، أبو سعود «منتخبات من مذكرات محمد أبو سعود الحسيبي الدمشقي» من كتاب بلاد الشام في القرن التاسع عشر: روايات تاريخية معاصرة لحوادث عام ١٨٦٠ (دار حسان، دمشق ١٩٨٢) ص ٢٩١.

٦ المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

٧ مشاقة، ميخائيل. مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان (مصر ١٩٠٨) ص ٥٥٠.

8 Tarazi, Leila Fawaz. An occasion for war: civil conflict in Lebanon and Damascus in 1860 (University of California Press, 1994) 89.

9 Rogan, Eugene. "Sectarianism and Social Conflict in Damascus: The 1860 Events Reconsidered." Arabica, Volume 51, Issue 4 (October 2004), 501

١٠ المصدر نفسه، ص ٤٩٩.

١١ مشاقة. مشهد العيان، ٣٦٦.

١٢ المصدر نفسه.

١٣ مسوح، الأب جورج: «أحداث ١٨٦٠ في مذكرات ديمتري دباس،» بحث نشر في كتاب ١٨٦٠:تاريخ وذاكرة نزاع (بيروت ٢٠١٥)، ٣٠١-٣٠٨.

١٤ البيطار. حلية البشر، ٢٣.

١٥ الأرشيف الوطني البريطاني. ١٩٥-٦٠١، مرسل من برانت إلى رسل، رقم ٨، بتاريخ ١٦ تموز ١٨٦٠.

١٦ الأرشيف الوطني البريطاني. ١٩٥-٦٠١. سمايلي روبسون إلى برانت، رقم ١٣، ٩ تموز ١٨٦٠.

١٧ جريدة التايمز (٢ آب ١٨٦٠).

18 Tarazi, Leila Fawaz. An occasion for war, 91

١٩ الشهالي، بشارة: الأخوة الشهداء الثلاث (بيروت ١٩٢٦)، ٣٨-٤٣.

٢٠ لقاء المؤلف مع الباحث إلياس بولاد (دمشق، ١١ كانون الأول ٢٠١٨).

٢١ الأرشيف الوطني البريطاني. ٤٠٦-١٠، روبنسون إلى دوفيرين، رقم ١٨٧، ٢٥ أيلول ١٨٦٠.

٢٢ مشاقة. مشهد العيان، ٥٥٢-٥٥٣.

٢٣ الأرشيف الوطني البريطاني. ٤٠٦-١٠، مرسل من روبنسون إلى دوفيرين، رقم ١٨٧، بتاريخ ٢٥ أيلول ١٨٦٠.

٢٤ حنا، عبد الله. «أحداث ١٨٦٠ الطائفية في أرياف ولاية الشام استناداً إلى مدونات القنصل البروسي في دمشق»، بحث نشر في كتاب ١٨٦٠:تاريخ وذاكرة نزاع (بيروت ٢٠١٥)، ٢٣٣-٢٧٠.

٢٥ المصدر نفسه.

٢٦ المصدر نفسه.

٢٧ الأرشيف الوطني البريطاني. ٧٨-١٥١٩، مرسل من غراهام (دمشق) إلى مور (لندن)، بتاريخ ٢٦ تموز ١٨٦٠.

٢٨ ضو، أنطوان: حوادث ١٨٦٠ في لبنان ودمشق: المحاضر الكاملة ١٨٦٠-١٨٦٢، جزئين (دار مختارات، بيروت ١٩٩٦) ١٢.

٢٩ كرد علي، محمد: خطط الشام، (دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٩-١٩٧٢). الجزء الثالث، ٨٣.

٣٠ مشاقة. مشهد العيان، ٣٤٩

31 Rafeq, Abdul-Karim. "The social and economic structure of Bab Al-Musalla, Damascus 1825-1875". Arab Civilization, Challenges, and Responses. Studies in honor of Constantine K. Zurayk. (State University of New York Press, 1988) 311.

٣٢ الأسطواني. مشاهدات وأحداث دمشقية، ٧١.

٣٣ شيلشر، ليندا: دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (دار الجمهورية، دمشق ١٩٩٨) ١٢٣.

٣٤ بولاد (١١ كانون الأول ٢٠١٨).

٣٥ شيلشر. دمشق، ٨٢.

٣٦ المصدر نفسه.

37 Reilly, James. "From Workshops to Sweatshops: Damascus Textiles and the World Economy in the Last Ottoman Century". Review 16 (1993), 200.

٣٨ المصدر نفسه.

٣٩ المصدر نفسه، ٢٠٢.

٤٠ شيلشر. دمشق، ٩٢.

٤١ بولاد (١٦ تموز ٢٠١٨).

42 Kiser, John. Commander of the Faithful: The life and times of Emir Abd el-Kader (Monkfish Books, 2010) 278.

43 Reilly. "From Workshops to Sweatshops," 201.

٤٤ بولاد (١١ كانون الأول ٢٠١٨).

٤٥ شيلشر. دمشق، ١٠٨.

46 Quilty, James. Bridging the Dichotomy: Socio-Economic Change and Class Consolidation in Ottoman Beirut and Damascus (MA Thesis, Simon Fraser University, 1992) 31.

٤٧ الحسيبي. منتخبات من مذكرات، ٢٩٠.

٤٨ البيطار. حلية البشر، الجزء الأول، ٢٦٤.

٤٩ مشاقة. مشهد العيان، ٣٥٣.

٥٠ الحسيبي. منتخبات من مذكرات، ٢٨٦.

٥١ غزال، زهير: الإقتصاد السياسي لدمشق خلال القرن التاسع عشر (وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠٨) ٢٦١.

٥٢ المصدر نفسه.

٥٣ المصدر نفسه.

٥٤ بانتشيكوفا، ماريانا جذور الأزمة اللبنانية والعدوان الإستعماري على سورية ١٨٦٠-١٨٦١ (دار المنارة، اللاذقية، ١٩٩١) ٢٨٥.

٥٥ القاسمي، محمد سعيد ، القاسمي، جمال الدين ، العظم خليل قاموس الصناعات الشامية (دار طلاس، دمشق ١٩٨٨) ٣٦٨.

56 Quilty. Bridging the Dichotomy. 31

٥٧ وزارة الخارجية الفرنسية. CPC/D16، مرسل من لانوس إلى ثوفونيل بتاريخ ٤ حزيران ١٨٦٠.

٥٨ الأرشيف الوطني البريطاني ، ١٩٥-٦٠١، مرسل من برانت إلى بولوار، رقم ١٩، بتاريخ ٢٠ حزيران ١٨٦٠.

٥٩ الأرشيف الوطني البريطاني. CPC/D/6، مرسل من لانوس إلى ثوفونيل، بتاريخ ٤ حزيران ١٨٦٠.

٦٠ بولاد (١١ كانون الأول ٢٠١٨).

٦١ الأرشيف الوطني البريطاني. ١٩٥-٦٠١، مرسل من برانت إلى بولوار بتاريخ ١٣ حزيران ١٨٦٠.

٦٢ الأرشيف الوطني البريطاني. ١٩٥-٦٠١، مرسل من برانت إلى رسل، رقم ٥، بتاريخ ١٨ حزيران ١٨٦٠.

٦٣ الأرشيف الوطني البريطاني. ٤٠٦-١٠، مرسل من روبسون إلى دوفيرين، رقم ١٨٧، بتاريخ ٢٣ أيلول ١٨٦٠.

٦٤ الأرشيف الوطني البريطاني. ١٩٥-٦٠١، من القنصلية بدمشق إلى السيد ويب في لندن، بتاريخ ٢ تموز ١٨٦٠.

الفصل الثاني

ثورة دمشق عام ١٨٣١

لم تكن الفوضى جديدة أو غريبة عن أهالي دمشق، فقبل أكثر من مئة عام على أحداث الستين، انتفض الدمشقيون بقيادة مفتيهم الشيخ خليل البكري على الوالي العثماني عثمان باشا أبو طوق، وذلك عام ١٧٢٣ [١]. أدت هذه الثورة المنسية إلى عزل الوالي واستبدال إسماعيل باشا العظم به، وهو أول ولاة دمشق من هذه الأسرة العريقة. وفي عام ١٨٣١ ثاروا مجدداً على الوالي عبد الرؤوف باشا، عندما حاول فرض ضريبة عقارية على المسلمين منهم حصراً، عرفت بضريبة «الصليان»[٢].

جاء في نصها أن على كل رجل مسلم حصراً أن يدفع ضريبة «مصريتين على كل مفتاح»، أي على كل عقار يملكه، سواء كان دكاناً صغيراً أو قصراً فاخراً. أغضبت هذه الضريبة الملاكين والتجار وآغوات المدينة المسلمين وأصحاب الورش والدكاكين، الذين رفضوا الإفصاح عن أملاكهم أمام الدولة وتجمهروا ضد «الصليان» في منطقة باب الجابية غرب سور

دمشق، فأقاموا الحواجز والمتاريس لتقطيع أوصال المدينة، تعبيراً عن غضبهم[٣]. كانت دمشق يومها لا تدفع إلا ضريبة واحدة في السنة، تفرض على البضائع المستوردة من الخارج، ولا تعرف أي ضريبة على أملاكها أو منتجاتها[٤]. أرسل الوالي قواته الخاصة لتفريق الأهالي، وخلال المواجهات قُتل عشرون شخصاً واعتُقل كل من شارك في التظاهرة[٥].

عُزل الوالي بأمر من الباب العالي، لإخفاقه في تحصيل الضريبة، التي كانت الدولة العثمانية بأمسّ الحاجة إليها، وعُيِّن سليم باشا «خبير الثورات» والياً على دمشق في ١٠ آب ١٨٣١.

أصرت الدولة العثمانية على ردّ سريع وحاسم على قضية «الصليان»، خوفاً من تمادي أهالي ولاية الشام في رفضهم، التي كانت تشمل بادية تدمر شرقاً، وسهل البقاع غرباً، وحمص وحماة شمالاً، والكرك وعجلون وسهل حوران جنوباً. كان الوالي الجديد، البالغ من العمر ستين عاماً، عند دخوله دمشق، معروفاً في الأراضي السورية كافة، بعد أن عيّنه السلطان صدراً أعظم، أو رئيساً للوزراء، في الفترة ما بين ١٨٢٤-١٨٢٨. واجه سليم باشا خلال سنوات حكمه في إسطنبول ثورة مسلحة في اليونان، حاول قمعها بشتى الوسائل، وتمرد ما لا يقل عن ١٣٥ ألف عسكري من الجيش الإنكشاري على السلطان الشاب محمود الثاني، ما أدى إلى حلِّه وقتل عدد كبير من أفراده وقادته[٦]. لم يكن سليم باشا يتوقع أن الثورة الثالثة في حياته، أي ثورة الدمشقيين، ستكون هي النهائية بالنسبة إليه. ولا يمكن فهم أحداث ١٨٦٠ دون الرجوع أولاً إلى ثورة عام ١٨٣١.

سليم باشا في دمشق

في بادئ الأمر، حاول سليم باشا إرضاء أهالي دمشق بتعيين أحد أبنائهم، وهو محمد الشربجي (أو الجوربجي) الداراني، المعروف بالجوربجي آغا، وكيلاً عنه، لمدة عشرين يوماً، لكن الأخير هرب إلى منطقة الميدان، خارج سور دمشق الكبير، والتحق بآغا المنطقة أبو عربي الشوملي، الذي كان معارضاً لضريبة «الصليان». انتقل بعدها الجوربجي آغا إلى مدينة عكا ليقود معارضة منظمة ضد الوالي الجديد، الذي حكم عليه بالإعدام[٧].

إضافة إلى تمسك سليم باشا بضريبة «الصليان» كان يرغب في تجنيد ألف رجل من أهالي دمشق في الجيش الجديد الذي أسسه السلطان بدلاً من الإنكشارية لمحاربة مماليك بغداد، وهو أمر صعب نظراً لتاريخ دمشق الحافل بالرفض للخدمة الإلزامية، التي كانت تبعد الناس قسراً عن عائلاتهم وأرزاقهم. فور دخول سليم باشا دمشق برفقة خمسة آلاف عسكري، اتجه إلى القلعة ونصب المدافع على أبراجها، ثم أمر بدكّها وتوجيهها نحو أحياء المدينة السكنية لتكون جاهزة لأي عمل عسكري، في رسالة تهديد واضحة لأهل الشام. عقد بعدها اجتماعاً موسعاً مع الوجهاء يوم ١٩ أيلول ١٨٣١، وطلب منهم الذهاب إلى دار المفتي حسين المرادي والعمل معه على تحصيل ضريبة الصليان «بهدوء وحكمة»، وإلا أنزل بهم أشد العقاب. «إني أريد لكم كل الخير والنجاح، فالكبير فيكم هو أخي، والصغير هو ابني، ولكن لا يهون عليّ أن تخالفوا السلطان ويثقل خاطره عليكم»[٨].

عصيان الربوة

تظاهر الأهالي بقبول إملاءات سليم باشا، ولكنهم اجتمعوا سرّاً في أحد بساتين الربوة، وقرروا أن يتحدوا مع الآغوات في وجه سليم وضريبته، فأقسموا اليمين على القرآن الكريم أن يعملوا ضده وألّا تمرّ ضريبته مهما كلفهم الأمر[٩]. كل الأعيان والعلماء شاركوا بهذا القسم، وعلى رأسهم ممثلون عن آل الغزي، وهم شيوخ المذهب الشافعي في الشام، وعن آل السيوطي، شيوخ المذهب الحنبلي. الغريب في الأمر أن هذا الاجتماع الخطير أحيط بسرية تامة، ولم تعلم به أجهزة الأمن العثمانية المنتشرة بكثرة في شوارع المدينة كافة يومها. أمر الوالي كاتبه علي خزنة كاتبي بالنزول إلى الأسواق والبدء بإحصاء المسلمين لكي يجبي الضريبة، فجال على منطقة الميدان وباب سريجة والقنوات، وعندما وصل إلى سوق البزورية، كان كلما أوقف رجلاً وسأله عن اسمه تظاهر بأنه مسيحي وقال: «أنا بولس» أو «أنا جرجس»[١٠]. وعند وصوله إلى حيّ العمارة هاجم موكبه بعضُ الفتيان المسلحين بالبنادق، فهرب عبر منطقة العقيبة إلى حيّ الصالحية، ليجد المزيد من المسلحين في انتظاره. لكنه نجا من الموت بأعجوبة، وعاد إلى السرايا شاكياً للوالي، الذي جنّ جنونه من تمرد الدمشقيين وخداعهم، فأرسل قوة عسكرية لتهذيب أهالي العمارة ومعاقبتهم على ما حدث، وما إن وصلت القوة إلى محيط الجامع الأموي، حتى بدأت النيران تنهال عليها من كل حدب وصوب. أغلق الأهالي حيّ العمارة بالكامل، وتمترسوا في الخانات، معلنين العصيان المسلح على الوالي العثماني، دون التعرض لمقام السلطان.

مصرع الباشا

هرب عسكر الوالي إلى الجامع المغلق بالقرب من سوق المناخلية، وإلى خان الدالاتية المقابل له، بعد محاصرة رفاقهم في حيّ الميدان وشارع الدرويشية، فردّ سليم باشا بعنفٍ مفرط، واعتدى جنده على الناس، وحتى على النساء في زقاق العداس. عندما وصلت أخبار هذه التجاوزات إلى أهالي الميدان والشاغور، هبوا لنصرة أهلهم في القنوات، وهاجموا أحد الموالين للوالي في حيّ الصالحية، وهو تاجر بغدادي يدعى قاسم آغا عقيلي، فقتلوه بدمٍ بارد بعدما علموا أنه كان قد وعد الوالي بالمساعدة على جباية «الصليان». في الميدان تعرض عسكر الباشا لهجوم مزدوج من أهالي الشاغور القادمين من الجنوب، ومن أهالي المنطقة نفسهم الذين ذبحوا الجنود كافة في سوق الغنم.

هنا لجأ الوالي إلى الحيلة والخداع، وأرسل منادياً إلى حارات الشام، معلناً وقف جباية «الصليان» وإعطاءه الأمان لكل من يلقي السلاح فوراً. وفي الليل، تسلل العسكر إلى القنوات عبر الباب الخلفي للسرايا الحكومية، مكان قصر العدل اليوم، ونفذوا حملة اعتقالات، طاولت شيوخ الجوامع ومختار الحيّ وعدداً من الأعيان. ردّ الدمشقيون بالطريقة نفسها، وهاجموا السرايا من بابها الخلفي، من غرفة ملاصقة للمطبخ، فهرب الوالي إلى سوق السروجية، المتخصص بتجهيزات الخيول والمصنوعات الجلدية كافة، ومعه كامل فريقه الإداري وأفراد أسرته، متجهاً إلى قلعة دمشق المجاورة عبر أحد الخنادق المجهزة مسبقاً[١١].

دخل الجمع الهائج إلى السرايا الحكومية، المشيدة في القرن السادس عشر، ونهبوها وأحرقوها، بعد تدمير برجها الجنوبي وسرقة كل المحتويات، من تحف وسجاد وأوراق رسمية. حتى محمل الحج الشريف لم يسلم من الأذى، فمزّقوه وقطعوه قطعاً، ثم أضرموا النار في المبنى وفي خان الدالاتية[١٢]. ردّ سليم باشا بقصف دمشق طوال الليل، بعد رمي قطع كبيرة من الأخشاب في الشوارع لكي تلتهمها النيران وتزيد من الحرائق، مُخلفاً دماراً شديداً في الأحياء السكنية[١٣]. دُمرت الأسواق المحيطة بالقلعة، ووصلت النيران إلى صدر الباز (بين ساحة الأمويين اليوم والربوة) وإلى سوق القملية (منطقة سوق الهال القديم)، ونُهبَت كل المقاهي المحيطة بالسرايا. حتى إن أحد المعاصرين وصف المشهد قائلاً: «إذا وقف إنسان عند المحمص الذي بأول سوق الجديد (القريب من القلعة)، يرى المرجة»[١٤].

كان الناس يخرجون في جنح الليل، بين القذيفة والأخرى، ليكملوا مسلسل النهب الذي دام ثلاثة أيام. في هذه الأثناء، جرت محاولة لإحراق الجامع المعلق، حيث حضر نحو ١٥٠٠ من عسكر الباشا، بعد أن صعد أحد الضباط العثمانيين على المئذنة وبدأ بقنص الأهالي[١٥]. عندما نفدت ذخيرتهم، استسلموا وطلبوا الأمان من الدمشقيين، فمنحهم إياه رشدي آغا الشوملي، أحد قادة العصيان من وجهاء حيّ الميدان، الذي رافق العسكر وهم يخرجون من الجامع، ولكنه أخفق بحماية التفكجي باشا، قائد الشرطة، الذي انقضّ عليه الأهالي وقتلوه[١٦].

حاول الأهالي بعدها دخول القلعة لإلقاء القبض على الوالي عبر حفر ثغرة في الجدار ووضع لغم في أسفل البرج مقابل الدرويشية، ولكنه لم

يفِ بالغرض، فوضعوا لغماً آخر من وسط طاحونة الزرامزية، على طرف القلعة من الجهة الشمالية[١٧]. بسبب نفاد الذخيرة، طلب سليم باشا الأمان يوم ٢٢ أيلول، كما طلبه جنده من قبله، وقال إنه مستعد لترك القلعة ومعه ١٧٠ من أتباعه المقربين، فوافق الثوار على هذا الطلب، حتى إنهم أعطوه الأمان خطيّاً، وسمحوا له بالمغادرة ليلاً إلى منزل الوالي السابق محمد باشا العظم، بعد نقل ما بقي من جنده إلى معسكر اعتقال بالقرب من قرية دوما في غوطة دمشق[١٨]. وحدهم كيخيا الباشا، أو سكرتيره الخاص، وحامل سلاحه وأمين سره قتلوا عند خروجهم من القلعة[١٩]. في هذه الأثناء نصب الدمشقيون مدفعين استولوا عليهما من القلعة، الأول في شارع الدرويشية، والثاني في سوق الأروام، لإرهاب الباشا وهو يخرج من معتقله وهو تحت النار في الساعة الرابعة فجراً[٢٠]. بقي سليم باشا ضيفاً على آل العظم مدة ثلاثة أيام، حيث أُطعم وأُكرم، ثم نُقل إلى منزل آل الكيلاني في سوق العصرونية، بين سوقي الحميدية والمناخلية، بعد تعيين خمس مئة شاب من أولاد البلد لحمايته، معظمهم من باعة الأسواق المحيطة بالحي.

من هذا المكان المكتظ في قلب المدينة القديمة، حاول الوالي المعتقل تدبير هجوم مضاد على العصرونية، فأرسل مراسلاً يطلب النجدة العسكرية من اسطنبول، مع أسماء كل من خطط للعصيان وحمل السلاح ضده، واصفاً إياهم جميعاً بالخونة والعملاء المأجورين. أُلقي القبض على المراسل وقُتل، وثار أهالي دمشق مجدداً وقرروا التخلص من سليم باشا مهما كلفهم الأمر. في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، دخل بعضهم أرض ديار المنزل الذي كان قد وضع فيه، شاهرين مسدساتهم وبنادقهم في وجه الباشا الذي هرب إلى القاعة المطلة على الفسحة السماوية وأقفل الباب من الداخل، ثم وضع

الأثاث والمفروشات خلفه لمنعهم من اقتحام الغرفة. هنا بدأت معركة عنيفة من النافذة، أدارها الباشا بنفسه وقتل خلالها ستة من الدمشقيين، بمسدس حربي استطاع أحد أعوانه تهريبه إليه في صباح ذلك اليوم. أضرم الثوار النار في قاعة المنزل، فاشتعلت بسرعة بالباب الخشبي والمفروشات المتراكمة خلفه، لتصل فوراً إلى سقف الغرفة المزخرف المصنوع من الخشب أيضاً، فالتهمت النيران جسد الوالي[٢١].

هناك رواية تقول إن الثوار قتلوه أولاً ثم أضرموا النار في جثته، وأخرى تؤكد أنه مات محروقاً قبل إطلاق النار عليه[٢٢]. في الصباح الباكر عُرض جثمانه المتفحم على الناس، ليتأكدوا من هلاكه، ثم دُفن في القلعة التي باتت تحت إمرة اثنين من الآغوات، علي عرمان زعيم الشاغور وأبو خليل الدقاق زعيم الميدان، وهما اللذان ذبحا ابن أخي الوالي، ثم نزعا ملابس أعوانه قبل إطلاق الرصاص عليهم. عُيّن قائد جديد للشرطة، هو خالد وردة من الميدان، ومفتٍ جديد للمدينة هو حسن تقي الدين الحصني، وصار السلاح يُباع بدلاً من توزيعه مجاناً على الناس، مع رفع شعار «يللي ما عندو بارودة يشتري»، والتحذير من فوضى عارمة قد تجتاح دمشق في الأيام القادمة[٢٣]. وأُطلق على الحكومة المصغرة لقب «الحكومة الوطنية الشامية»[٢٤].

أهالي دمشق يحكمون أنفسهم

كان الخوف سيد الموقف، تحسباً لردٍّ عنيف كان حُكماً سيكون بانتظارهم عند سماع السلطان خبر مصرع وزيره في الشام. لزم المسيحيون بيوتهم

ثمانية أيام بأكملها، وسلّحوا شبابهم لحماية أحيائهم من أي تداعيات أمنية، وحماية فرن حنا الأشقر في باب توما والمقهى السلطاني، ودفعوا خمسة قروش في اليوم الواحد لكل قبضاي يسهر على حماية الكنائس. حصل هذا بعد هرب بطريرك الروم الأرثوذكس إلى دير البلمند، أكبر أديرة ولاية طرابلس، واختفاء كبير حاخامات الطائفة اليهودية، خوفاً على حياتهما في ظل الفوضى. كلفة حماية الحيّ المسيحي وحده وصلت إلى ثلاثين ألف قرش، وُزعت بمقدار ٥ , ١٠ قروش على كل منزل[٢٥].

سُمح للأهالي بتموين بيوتهم ليلة مقتل الباشا، حيث فتحت الدكاكين حتى ساعات الفجر الأولى، وأُغلقت بعدها جميع الأسواق والأفران في الصباح الباكر من اليوم التالي[٢٦]. على الفور، سحب تجار بيروت بضائعهم من الأسواق الدمشقية، خوفاً عليها من النهب، ما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع ونفاد عدد من المؤن، حتى من السوق السوداء[٢٧]. تحولت دمشق إلى مدينة أشباح، خالية من مظاهر الحياة، لا يتجول في أزقتها إلا الكلاب الشاردة القادمة من البساتين المجاورة، وتجول فيها دوريات مسلحة وغير نظامية من أهالي كل حيّ، تتبدل يوميّاً عند مواعيد الصلوات الخمس، يطلقون رصاص بنادقهم في السماء ليلاً لإرهاب الناس ومنعهم من الخروج من بيوتهم.

جُمعَت جثث الضحايا المنتشرة في كل حارات المدينة، وعددها ١٢١، بعد أن نالت منها الفئران والقوارض، ودُفنَت في مكانها مع منع إقامة مجلس عزاء لأحد. نجح المخاتير بحماية كل حيّ من الفوضى والنهب، بفضل تعاون شيوخ الجوامع والأعيان معاً الذين أمروا بإغلاق حتى الزوايا

والمدارس والمساجد. ووحده الجامع الأموي بقي مفتوحاً لاستقبال المصلين والمحتاجين، مع تكثيف شباب حيّ العمارة الحراسة حوله[٢٨]. مُنع التجول بأمر من حاكمي القلعة الجديدين، علي عرمان وأبو خليل الدقاق، مع إعطاء الاستثناءات الساعية لبعض رجال الدين والقابلات، وجُمع السلاح من يد كل رجل غير منضبط تحت إمرة أحد الآغوات الخمسة، في الشاغور والعمارة والقنوات والميدان والصالحية[٢٩].

ولكن بعد ثلاثة أيام، لم يأتِ أيّ ردّ من إسطنبول وعادت الأمور إلى مجراها في الشام، ففُتحت كل الأسواق والحمامات والمخافر المغلقة، وعادت الدوائر الرسمية إلى العمل، كذلك عاد الباعة المتجولون إلى أشغالهم، يبيعون الخضار والفواكه. لم تحصل أي أعمال تخريبية أو انتقامية كما توقع الكثيرون، أو أي اعتداء على الموظفين العثمانيين الأتراك المقيمين في منطقة سوق ساروجا، علماً أن السلاح الفردي كان موجوداً بكثرة بيد الميليشيات، ولا رقيب عليه إلا سلطة الآغوات أنفسهم. عند المغيب عاد الرجال إلى الجلوس في المقاهي، يلعبون طاولة الزهر ويدخنون «التتون» والنراجيل، يتفاخرون بإنجازهم، بعدما تحولت قضية مقتل الوالي إلى أسطورة عظيمة أعطت الدمشقيين شعوراً عارماً بالكرامة والكبرياء. لأول مرة منذ قرون طويلة، بات أهالي دمشق يحكمون أنفسهم بمفردهم، من دون أي تدخل خارجي من أحد. شكّلوا مجلساً انتقاليّاً في بيت آل البكري، ونظّموا معروضاً للسلطان، يشرحون فيه ما حدث، متهمين سليم باشا بحرق القلعة والسرايا، لرفع المسؤولية عن أنفسهم. جاء في رسالتهم: «أفندم، الشكوى إلى اللهّ ولكم لأننا نحن عبيدكم ورعاياكم»[٣٠]. وضعوا اللوم كاملاً على الباشا المغدور وعلى الفلاحين المقيمين في دمشق، واصفين إياهم

بـ«البُله الأغبياء» وبـ«الغشم والحيوانات»[٣١]. أعطوا المعروض لمراسل يدعى سليم أميني، واشترطوا عليه أن يوصله إلى إسطنبول والعودة بالرد خلال ٤٥ يوماً[٣٢].

ظل هؤلاء الأعيان والأفندية مسيطرين على أمور مدينتهم كافة طوال ثلاثة أشهر، حتى جاء خبر تعيين والٍ جديد من إسطنبول، يدعى حسين باشا، يوم ٩ كانون الثاني ١٨٣٢. توفي الوالي الجديد وهو في طريقه إلى دمشق، ودفن في حمص، فعُين علوش باشا بدلاً منه في منتصف الشهر نفسه، الذي وصل إلى الشام قبل نهاية السنة بموكب صغير تجنباً لأي استفزاز. وفور وصوله، نزل في دار الحريم في السرايا، الذي لم تطاوله الحرائق، حيث أعلن العفو العام عن كل المطلوبين، تنفيذاً لفرمان حمل توقيع السلطان محمود الثاني[٣٣]. وجاء في نصه أنه عفا عن الجميع «حفاظاً على حياة طائفة الفقراء والعجزة البرآء»[٣٤]. لم يكن لزعماء دمشق أي نزعة انفصالية يومها أو أي مطلب سياسي إلا رفع ظلم الضرائب، فعند سماعهم لفرمان العفو، استقبلوا الوالي الجديد بعراضات السيف والترس، وزغردت النساء فرحاً بأن أزواجهن وأولادهن لن يعاقبوا على فعلتهم. لم يلاحق الوالي أحداً من الأهالي، وانصرف إلى تأمين سفر محمل الحج، ولكنه قرر ألّا يسافر معه كما جرت العادة سنوياً، في سابقة خطيرة من نوعها، نظراً لحساسية الوضع الأمني في المدينة، ثم ألغى الحجَ لذلك العام، لعدم قدرة الدولة على توفير لوازمه المادية والعسكرية[٣٥].

غيرت ثورة دمشق الكثير من ذهنية أبناء المدينة وتعامل زعمائهم مع العثمانيين. أولاً، أثبتت الثورة أنهم قادرون على توحيد صفوفهم، لو

أرادوا، والعمل معاً تجاه هدف سياسي مشترك، متجاوزين الفوارق الدينية والاجتماعية فيما بينهم. ثانياً، حطمت الثورة أسطورة الحاكم العثماني الذي لا يُقهر، والذي يجب إطاعته مهما كان جائراً أو ظالماً. إن نجاح الثورة وتردد العثمانيين بالرد، ثم إصدارهم عفواً عاماً عن قادتها وكل من شارك فيها كان خير دليل على أن الدولة العلية كانت قد بدأت تتراجع وتتقهقر، نتيجة تراكم الحروب والمحن. ولكنها بقيت ثورة يتيمة، بخلاف معظم ثورات العالم، لا مُنظِّر لها ولا زعيماً أو أي أثر مطبوع، من منشورات أو كتب، بسبب تفشي الأمية في دمشق يومها. لم يستطع أهالي المدينة إظهار زعيم أوحد خلال هذه الثورة، يجتمعون حوله لجمع شملهم وتمثيلهم أمام السلطات العثمانية، ما أضرّهم كثيراً عام ١٨٦٠، وبقيت الزعامات موزعة بين الأحياء والحارات، ما سهّل على محمد علي باشا اختراقهم وتفريقهم بعد أشهرٍ معدودة. على عكس أحداث ١٨٦٠، لم يترك أي من الأعيان أو الشهود رواية لما حدث عام ١٨٣١، ووحده قنصل النمسا في عكا أنطون كتافاكو وصف الحال في دمشق بشكلٍ سريعٍ ومختصر، قائلاً: «أعتقد أن هذه المدينة العظيمة ستبقى زمناً طويلاً متأثرة بالخراب الذي لحقها من جراء هذه الثورة، وقد التهمت النيران ثلثها»[٣٦].

الهوامش

١ شيلشر. دمشق، ٤٤.
٢ البيطار. حلية البشر، الجزء الثالث، ١٢٤٣.
٣ حنا، عبد الله: حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (دار ابن خلدون، دمشق ١٩٨٥) ١٩١.
٤ قساطلي، نعمان: الروضة الغناء في دمشق الفيحاء (دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٢)، ٨٧.
٥ شيلشر. دمشق، ٥٤.
٦ قساطلي. الروضة الغناء، ٨٧.
٧ مجهول. مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سورية (دار قتيبة، دمشق) ٢٥
٨ الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان ١٧٨٢-١٨٤١، تحقيق أحمد غسان سبانو (دار قتيبة، دمشق ١٩٨١) ٧٧.
٩ مجهول. مذكرات تاريخية، ٢٩.
١٠ الدمشقي. تاريخ حوادث الشام، ٧٦.
١١ صافي، محمد خالد: ثورة الدمشقيين عام ١٨٣١ (مجلة الأزهر، مجلد ١٤، عدد ٢، جامعة الأقصى، غزة ٢٠١٢) ١٠٢.
١٢ المصدر نفسه.
١٣ المصدر نفسه.
١٤ مجهول. مذكرات تاريخية، ٢٩
١٥ المصدر نفسه، ١٠٣.
١٦ المصدر نفسه.
١٧ المصدر نفسه، ١٠٦.
١٨ المصدر نفسه، ٧٨.
١٩ المصدر نفسه.
٢٠ حنا. حركات العامة الدمشقية، ٢٠٥.
٢١ صافي. ثورة الدمشقيين، ٧٨-٧٩.
٢٢ الحصني، محمد أديب آل تقي الدين: منتخبات التواريخ لدمشق، الجزء الثاني (دار الآفاق الحديثة، بيروت ١٩٧٩) ٢٥٨-٢٥٠.
٢٣ مجهول. مذكرات تاريخية، ٣٩.
٢٤ المصدر نفسه.

٢٥ مجهول. مذكرات تاريخية، ٢٩
٢٦ الأرشيف الوطني البريطاني. من براين (القاهرة) إلى سميث (لندن)، بتاريخ ٣٠ أيلول ١٨٣٢.
٢٧ حنا. حركات العامة الدمشقية، ٢١٨.
٢٨ صافي. ثورة الدمشقيين، ١١١.
٢٩ المصدر نفسه.
٣٠ صافي. ثورة الدمشقيين، ١٠٤.
٣١ غزال. الاقتصاد السياسي لدمشق، ٢٥٧.
٣٢ صافي. ثورة الدمشقيين، ١٠٥.
٣٣ حنا. حركات العامة الدمشقية، ٢٢١.
٣٤ بني هاني، خالد: تاريخ دمشق وعلماؤها خلال الحكم المصري١٨٣١-١٨٤٠ (دار صفحات، دمشق ٢٠٠٧) ١١٣.
٣٥ مجهول. كتاب الأحزان في تاريخ واقعة الشام وجبل لبنان (مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت) ٩٩-١٠٠.
٣٦ قرألي، الخوري بولس. فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسورية: نقلاً عن تقارير أنطون كتافاكو قنصل النمسا في عكا وصيدا (مطبعة القديس بولس، حريصا ١٩٣٧) ١١.

تمرد العوام في محروسة الشام

شجعت الثورة الدمشقية والي مصر محمد علي باشا على التقدم باتجاه سورية، مستغلاً الفوضى العارمة التي عصفت بالبلاد والعباد، حيث كان على اتصال مسبق بعلمائها «الشاميين» (بحسب تعبيره)، الذين شكوا له أمورهم وأرسلوا له سراً الهدايا مع المناشدات منذ عام ١٨٢٧[1]. كانت فكرة غزو سورية تراوده منذ سنوات طويلة، لتوسيع دائرة حكمه وتوطيد أركانه باستخدام ما في سورية من خيرات ورجال لإقامة حاجز جغرافي بين مصر والدولة العثمانية، ولكنها أُجلت بسبب انتشار وباء الكوليرا في مصر، فأُجبر على الانتظار سنتين كاملتين قبل تنفيذ طموحه العسكري[2].

علاقة محمد علي باشا بدمشق

أولى الاتصالات بين محمد علي وأهالي دمشق كانت قد بدأت منذ عام ١٨١٠، أي بعد خمس سنوات من انتزاعه الحكم في مصر من العثمانيين، عندما لجأ إليه والي الشام يوسف باشا الكنج هرباً من والي صيدا سليمان باشا، طالباً العون

العسكري من المصريين[٣]. كتب القنصل الفرنسي في مصر يومها لحكومته قائلاً: «إن محمد علي طامع في باشاوية سورية، وقد قال لي في أحد الأيام إنه غير مستبعد حصوله عليها بتضحية مبلغ من المال يراوح ما بين سبعة وثمانية ملايين من القروش، يدفعها إلى الخزينة السلطانية»[٤]. عرض محمد علي في البداية توليه ولاية الشام مقابل مبلغ مقطوع يُدفع إلى إسطنبول يصل إلى ١٠٠ ألف كيس من المال سنوياً، ولكن السلطان رفض هذا العرض، فقرر الباشا أن يأخذ دمشق بالقوة[٥].

تأخر هذا الحلم مجدداً، بسبب انشغال محمد علي في السودان وفي محاربة الوهابيين في الجزيرة العربية، وفي بناء أسطول بحري قلّ مثيله في العالم يومها. في مطلع عام ١٨٣٢، أبحر هذا الأسطول المهيب من الإسكندرية باتجاه يافا، ليلتقي مع جيشه السّيار القادم من العريش باتجاه سورية. استغلّ الفوضى في دمشق الناتجة من مقتل الوالي وانشغال الدولة العثمانية في محاربة تمرد قام ضدها في البوسنة، وتوجه حامية حلب العثمانية بأكملها إلى بغداد لقمع واليها الثائر أيضاً داوود باشا[٦]. دخل إبراهيم باشا، أكبر أبناء محمد علي باشا وأبرز ضباطه (بعد وفاة نجله طوسون قبل سنوات)، إلى مدينة عكا الفلسطينية بعد حصار دام أشهراً، واتجه إلى دمشق بعد فتح الطريق إليها، ومعه ثمانية عشر ألف مقاتل، مدعومين بأربعين مدفعاً وثلاث وعشرين سفينة حربية وسبع عشرة سفينة نقل، عازماً على التخلص من العثمانيين وآغوات المدن الكبرى في بلاد الشام.

القليل من أعيان الشام بايعوا المصريين حتى قبل سقوط دمشق في أيديهم، مثل مفتي دمشق الأسبق الشيخ حسين المرادي، وقائد شرطتها الأسبق

مصطفى آغا الأورفلي، فيما أقسم الآخرون أن يقفوا مع الدولة العثمانية حتى النهاية، مثل قاضي دمشق الشرعي محمد عاكف ورجاله، الذين سيّروا العراضات الشعبية في الشوارع، لإرضاء الوالي علوش باشا وطمأنته[٧]. جاء في نص المبايعة المبكرة من أهالي الشام: «إننا جميعاً من أخلص عبيد أفندينا إبراهيم باشا، اللهم فلا شُبهة في أننا معه قلباً وقالباً في الباطن رغم تصريحنا في الظاهر بأننا نقبل الوالي التركي، ولكن غاية ما في الأمر أننا نرى من المصلحة والتدبير أن لا يتحرك الجيش المصري إلى طرفنا قبل الانتهاء من مصلحة عكا، لأنه لو تأخر تشريف أفندينا لطرفنا إلى ما بعد فتح عكا، فلا شك أننا جميعاً نكون أطوع له من بنانه ونخرج إلى استقباله لغاية القنطرة واضعين المناديل على رقابنا علامة خضوعنا وطاعتنا»[٨].

فتح دمشق مجدداً

عندما وصل إبراهيم باشا إلى سهل داريا في الغوطة الغربية قاد بعض الدمشقيين مقاومة طفيفة لا تكاد تذكر ضده، ولكنها انهارت بسرعة، ودخل المصريون دمشق فاتحين منتصرين دون مشقة يوم ١٤ حزيران ١٨٣٢، بعد هروب الوالي علوش باشا مع ١٥٠٠ خيال و٥٠٠ من رجاله باتجاه حمص وسط البلاد، ومعهم القاضي والمفتي وقائد الانكشارية ونقيب الأشراف[٩]. عند اصداره لعفو عام شمل جميع الضالعين بجريمة مقتل سليم باشا، عمل السلطان محمود الثاني على جمع صفوف المجتمع وتدعيمها وتوحيدها في مواجهة الغزو المصري. قال يومها إن محمد علي باشا قد كسر عصا الطاعة وخرج عن الدين، مستشهداً بالآية الكريمة من سورة النساء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾.

انتظر أهالي دمشق نتائج حصار عكا، ضاربين عرض الحائط بكلام السلطان، ليقرروا إن كانوا ينوون مقاومة المصريين أو لا، وإن كان إبراهيم باشا سيهاجم دمشق أو يتجه نحو حمص للقضاء على فلول الجيش العثماني أولاً. لم يسقط إلا عشرة دمشقيين في هذه المواجهة الرمزية، وقيل إن أهالي المدينة أطلقوا بنادقهم في الهواء، لكي لا يثيروا غضب المصريين، خوفاً من جيشهم الجرار الذي وقف على أسوار المدينة بكامل جبروته وسلاحه الحديث[١٠]. البعض أطلقوا النار ابتهاجاً، وآخرون زينوا الأسواق والأحياء، ورفعوا شعارات الثناء والتبجيل، ترحيباً بالأمير المصري القادم من بعيد، عندما ثبت لهم أنه الأقوى بين الفرقاء المتصارعين على حكم مدينتهم.

أصرّ إبراهيم باشا، البالغ من العمر ثلاثة وأربعين عاماً يومها، على دخول دمشق عبر حيّ الميدان، حيث وُجد معظم قادة التمرد على العثمانيين، وليس عبر منطقة القنوات كما كان من المفترض أن يكون خط سيره وهو قادمٌ من مصر[١١]. أقام الباشا في دمشق خمسة عشر يوماً، ومنع جنوده المعسكرين في منطقة القابون شمال شرق المدينة من أعمال السلب والنهب، التي اعتادها الدمشقيون مع كل الغزوات عبر التاريخ، وأمرهم بأن يدفعوا ثمن أي غرض يريدون اقتناءه من الأسواق، وحصر وجودهم خارج أسوار المدينة لكي لا يزعجوا الناس أو يرعبوهم. لم تقطف القوات المصرية ثمرة واحدة من الأشجار على طول البساتين المحيطة بدمشق، ورفضت أن تقتني شيئاً واحداً دون تسديد ثمنه بالكامل، تنفيذاً لأوامر الباشا الصارمة.

أصدر الباشا فرماناً منع بموجبه الحورانيين المقيمين في دمشق، حتى لو

كانوا من الجيل الثاني أو الثالث، من البقاء في المدينة، لكي يخفف احتقان الأهالي من «الغرباء»، ويفسح المجال، طبعاً، لاستقبال القادمين معه من مصر، من عسكر وكتّاب وموظفين وحُراس[١٢]. قبل مغادرته دمشق عائداً إلى مصر، عين أحد أنسباء أبيه، شريف باشا (زوج حفيدة نصوح باشا العظم) حكمداراً على ولاية الشام، وطلب منه إنذار الأهالي بأن يلقوا السلاح ويساهموا ببسط الاستقرار وركائز الحكم المصري الجديد، ووعد أن يعاملهم بالرأفة والحلم لو فعلوا. أعاد الإفتاء إلى حسين المرادي الذي بايع المصريين قبل دخولهم دمشق وعزل حسن تقي الدين الحصني، حليف آغوات التمرد، الذي تولى المنصب لفترة وجيزة نهاية عام ١٨٣١. مع ذلك، فقد تقرب إبراهيم باشا من أسرة الحصني العريقة، وهم رعاة زاوية في الشاغور، وأصحاب وقف في مئذنة الشحم، وعيّن أحد أفرادها، راغب الحصني، مفتياً لدمشق خلفاً للمرادي، كذلك عيّن رجلاً كرديّاً يدعى أحمد بك اليوسف متسلماً على دمشق، وسمح لأهالي اللاذقية وصفد والقدس بانتخاب من يرونه مناسباً لإدارة أمور مدنهم، في تصرف ديمقراطي ونادر لم يألفه أهل الشام من قبل[١٣].

وعيّن إبراهيم باشا عدداً من الشخصيات الدمشقية حكاماً على مدن أخرى، نظراً لسمعتهم الطيبة وأدائهم المعروف في الإدارة والحكم، ولإبعادهم عن مركز صنع القرار، فصار مصطفى آغا حمدان متسلماً على حمص، وخضر آغا خليل متسلماً على مقاطعة الشقيف في لبنان، وعبد القادر آغا السمّان متسلماً على صيدا، وهو متولي زاوية زين العابدين في دمشق. رحب الأهالي والشعراء بهذه المبادرات، وكتبوا في إبراهيم باشا قصائد المديح، وكان من بينها:

ولما جلّ شأنُ عزيز مصرٍ
ودانَ لِعِزِّهِ غرْبٌ وشرْقُ
دعتْهُ الشامُ شرّفني وأرّخْ
بيُمْنِ العِزّ قد ملكتْ دمشقُ

في بداية حكمه، حاول إبراهيم باشا إظهار أنه موالٍ للسلطان محمود الثاني، وليس متعدياً على حكمه في الشام، لكونه أميراً للمؤمنين وخليفةً على المسلمين. فبعد صلاة الجمعة في الجامع الأموي الكبير، سأله الخطيب: «باسم من أقيم الصلاة؟ باسمكم أم باسم والدكم محمد علي باشا؟ أم باسم السلطان؟» ردّ إبراهيم دون أي تردد: «تكون الصلاة باسم السلطان المعظم طبعاً محمود الثاني، أطال الله بعمره، والدعاء لمحمد علي». كان موضوع الخلافة حساساً جداً بالنسبة إلى المسلمين الدمشقيين، ولم يحاول محمد علي أو نجله الاقتراب منه بتاتاً، مدركين أنه بحسب أعراف أهل السُّنة والجماعة، تكون الخلافة الإسلامية لقريش، ولم يكن أحد من سلالة محمد علي يتمتع بهذا النسب. حتى سلاطين بني عثمان كانوا بعيدين عن هذا النسب، ولكنهم شرّعوا وجودهم بالخلافة من طريق اتباعهم للمذهب الحنفي، الذي أصبح مذهباً رسمياً للدولة، وأجاز الخلافة لمن هو خارج أسر قريش وآل البيت. شجع احترام إبراهيم باشا لمكانة السلطان ورمزيته الدينية أهالي دمشق على إظهار الولاء العلني للمصريين، دون أي خوف أو تردد شرعي، وتسابق البعض في إرسال الهدايا إلى حاكمهم الجديد وأبيه، من سجاد وخيل وملبوسات حرير صُنعت في أسواق دمشق.

وحده شيخ الأحناف سعيد الحلبي رفض مبايعة المصريين ورفض استقبال

الباشا عند دخوله الجامع الأموي. لم ينهض ولم يلتفت، وأكمل إعطاء درسه في تفسير البخاري تحت قبة النسر، متجاهلاً إبراهيم باشا تجاهلاً تاماً، بالرغم من الحاشية الكبيرة التي كانت تمشي وراءه وترجف الأرض تحت وطأة أقدامهم. بعد أن استقرّ داخل الجامع، التفت إليه الشيخ الحلبي، وقال: «إذاً أنت المسؤول عن العسكر؟» ابتسم الحاكم المصري الجديد وردّ بنعم، فقال له الشيخ: «اسمع، إن الناس أمانة في عنقك فاحكم بينهم بالعدل، وترقب يوماً عبوساً لا ينفعك فيه لا مال ولا جاه، ولا سلطان». أُعجب إبراهيم بهذا التصرف الشجاع، فبدلاً من معاقبته، اقترب من الشيخ وهنّأه، ثم أمر بإعطائه مبلغاً من المال، مقداره ثلاثة آلاف قرش. لكن الحلبي رفضه، وطلب من إبراهيم باشا أن يوضع في صندوق تبرعات الجامع أو في خزينة الدولة لكي يصرف على المحتاجين والفقراء من أهالي دمشق[١٤]. ضحك الباشا وعلّق بالقول: «لو قبل الهدية لشنقته على باب المسجد». في روايته عن تلك الفترة، يقول ميخائيل مشاقة: «ابتسم وجه الضعيف للدولة المصرية، لأنه شعر برفع حمل ثقيل كان يئنّ أنيناً تحته ولا مجير له منه، وأصبح صوت المستغيثين المتقطع يبلغ آذان الحاكم»[١٥].

اعتقد الناس أن هذه التصرفات الحكيمة التي لا تخلو من النُّبل ستكون نبراس عمل كل رجال الحكم المصري الجديد، ولكن العكس كان صحيحاً، فقد أثبت الحكمدار شريف باشا أنه رجل مفرط بقسوته، لدرجة أنه بالغ في عقاب المعتقلين، حتى لو لم يثبت عليهم أي جرم قانوني، فمات الكثير منهم في سجونه. كان يُعدم رجلاً واحداً في مطلع كل شهر لبثّ الرعب والخوف في صفوف الدمشقيين، مدركاً أن المحبة وحدها لا تكفي لتثبيت الحكم الجديد[١٦]. أراد القول مبكراً إنه لن يتسامح مع أحد ولن يشفع لمخلوق

مهما علا شأنه إذا فكر يوماً في العصيان أو المعارضة، خصوصاً بعدما عثر المصريون على مراسلات في جيب أحد الفارين من دمشق، فيها تخطيط لاغتيال إبراهيم باشا خلال وجوده في عاصمة الأمويين، بتحريض طبعاً، من العثمانيين[١٧].

على الفور، سُلمت مفاتيح القلعة للقائد المصري، ووضع آغواتها الاثنان علي عرمان وأبو خليل الدقاق نفسيهما تحت تصرفه. في ذلك الصيف أعلن إبراهيم باشا قضاءه على ما بقي من المقاومة العثمانية في حمص، ثم اتجه نحو حلب، ووجه جيشه شمالاً نحو الأناضول، وكاد أن يهدد إسطنبول نفسها، لولا تدخل الحكومة البريطانية لدى محمد علي باشا، خوفاً من أن أي تضعضع أو انهيار في صفوف الدولة العثمانية سيكون لمصلحة روسيا القيصرية، العدو المشترك للندن وإسطنبول[١٨]. تفاوض حاكم مصر مع الإنكليز وتوصل معهم إلى اتفاق يؤدي إلى مغادرة ابنه الأناضول مقابل إعطائه ولاية أضنه وكل المناطق السورية، وعلى رأسها طبعاً ولاية دمشق. في ١٥ تموز ١٨٣٢ دخل إبراهيم مدينة حلب، وأعلن تحريرها بالكامل من العثمانيين.

تعددت أسباب حملة إبراهيم باشا على سورية، وكان من بينها رغبة والده في إيجاد مصادر دخل جديدة لتمويل حروبه المتعددة، وزيادة الدخل القومي في مصر بعدما سيطر محمد علي على جميع مصادر الإنتاج والزراعة. أصبحت دمشق، التي أطلق عليها المصريون اسم «محروسة الشام»، خط الدفاع الأول عن مصر، لأن معظم الغزوات التي تعرض لها المصريون جاءت من برّ الشام، باستثناء الفرنسيين الذين جاؤوا من البحر، والفاطميين الذين قدموا من المغرب. أول أعمال المصريين في دمشق كان

تقسيم المدينة إلى ثمانية أجزاء إدارية (القيمرية والشاغور والميدان الفوقاني والميدان التحتاني والقنوات وساروجا والعمارة والصالحية) يدير كل منها مجلس مُصغر من الأفندية والأشراف والعلماء، ثم فتحوا المجاري في دمشق، عبر ممرّ لتصريف القمامة والأوساخ المتجمعة خلف سور المدينة من جهة باب شرقي، ما خلص الدمشقيين من الأوبئة والروائح الكريهة التي كانوا يعانون منها أيام العثمانيين، وعُدّ هذا الإنجاز إنجازاً عظيماً[١٩].

إصلاحات إبراهيم باشا

بسبب عزم إبراهيم باشا على مصادرة أملاك كل من هرب من دمشق أو أظهر معارضة لحكمه، عاد عدد من الأعيان إلى مدينتهم، وبايعوا المصريين حفاظاً على ملكهم ومكانتهم في المجتمع، مثل علي آغا النونو ومتسلّم حماة فرج آغا، ومصطفى آغا كاخية. تعامل إبراهيم باشا بنبل مع كل من بايعه من أهالي البلد، ولو من باب المجاملات أو المصلحة، وأغدق عليهم الأوسمة والرتب والمزايا الاجتماعية والسياسية، للحفاظ على ولائهم وقطع الطريق على العثمانيين للتغلغل بينهم. تدخل الباشا بنفسه أحياناً لفضّ الخلافات الصغيرة لمصلحة الأعيان. فذات يوم جاءه عبد الرزاق القباقيبي، صاحب الدار التي سكنها إبراهيم باشا في حيّ الصالحية يوم دخوله دمشق، وقال إن القنصل البريطاني قد استأجر الدار وهو يرفض أن يدفع الإيجار أو يخلي المسكن. تدخل محمد علي باشا شخصياً مع القنصل البريطاني العام في مصر، وأعاد الدار إلى صاحبها، وكرر الفعل ذاته مع المواطن الدمشقي المقيم في بيروت حسين صوايا، الذي شكا للباشا أن أميرة بريطانية قد استأجرت داره، وهي ترفض تسديد قيمة الإيجار[٢٠].

طلب إبراهيم باشا من الدمشقيين الاقتداء به في السلوك والأفعال، وكان بسيط الهندام، لا يلبس الحرير الذي اعتاده الأعيان، فصاروا على دين ملوكهم، يظهرون بشكل بسيط أمام الناس، بعيد عن الترف والبذخ[٢١]. كان وجهاء الشام يومها يرتدون الملابس الملونة المصنوعة من أفخر أنواع الحرير المزينة بالمجوهرات، طويلة تصل إلى الأرض وواسعة لتكسب صاحبها المهابة والوقار، يزينها الفراء الكثيف على أطرافها. منع إبراهيم كل هذه المظاهر خلال سنوات حكمه، وشجع الناس على ارتداء الطربوش، وأرسل عشربن حرفياً دمشقياً إلى مصر لتعلُّم فنّ صناعته وصيانته، فأصبحت مهنة «الطرابيشي» من أشهر صناعات دمشق[٢٢].

اهتمّ إبراهيم باشا أيضاً بالزراعة، وقدمت دولته البذار مجاناً للفلاحين السوريين، ومعها المحارث والدواب، إضافةً إلى القروض الزراعية. قاد بنفسه حملة على الجراد، وأمر بإعفاء كل من يعمر مسكناً على أرضٍ بور أو يزرع أرضاً مهملة، فأعفى الناس من الضرائب لتشجيعهم على العمل، وسمح لهم بأن يتملكوا تلك الأرض. نقل عدداً من الأغنام الأوروبية من مصر إلى ريف دمشق للاستفادة من ألبانها الغزيرة، واستثمر كثيراً في تربية الدواجن.

واهتم أيضاً بصناعة الحرير وتصديره إلى دول العالم كافة، بعدما أمّن كل طرق النقل البري عبر القضاء على قطّاع الطرق المنتشرين بكثرة أيام العثمانيين، وحكم بقبضة من حديد على الأسواق، منعاً للغش والسرقة والابتزاز. أدخل المصريون المخافر الحديثة وجوازات السفر على جميع القادمين إلى دمشق وغيرها من المدن الكبرى، لحمايتها من اللصوص

والمجرمين وأصحاب السوابق، لا يستطيعون العبور إلا بعد تبيان سبب الزيارة ومدتها، من طريق إبراز تصريح موقع ومختوم من المكان الذي جاؤوا منه[٢٣].

في الليل كان إبراهيم باشا يخرج متنكراً ويتجول في الشوارع للتأكد بنفسه من ضبط الأوضاع الأمنية[٢٤]. جاء في شهادة أحد الأجانب الزائرين يومها أن شوارع دمشق في عهده «أصبحت آمن من أكسفورد البريطانية»[٢٥]. عندما نفد الصابون والفحم من أسواق دمشق، أمر جنده بإحضار كميات كبيرة من حلب وباعها بأقل من سعر التكلفة، وتكرر المشهد نفسه عند فقدان الغلال، حيث أمر الباشا رجاله قائلاً: «نبهوا على أصحاب الزراعات أن يبادروا بإحضار الغلال ومحصول زراعتهم إلى الشام...لأجل رفع مضايقة الرعية، ماذا إلا فيكونوا تأخروا عن ذلك، تأمرون العرب أن يحملوا غلالهم قهراً وينزلونها إلى الشام لأنه لا يجوز أن الأهالي تحصل لهم مشقة»[٢٦].

أنشأت دولة إبراهيم باشا عدداً من المستشفيات والصيدليات الملاصقة لها، فيها غرف الحجر الصحي للأمراض الخطيرة، وكانت في بداية عهده مخصصة فقط للعساكر والضباط، ولكن سرعان ما فتحت أبوابها للناس أيضاً، فقُضي على العديد من الأوبئة والأمراض. لأهداف صحية، منع إبراهيم ذبح المواشي في شوارع المدينة، وأمر بتعيين عدد من عمال النظافة في دمشق، يكنسون الشوارع والطرقات والأسواق في كل صباحٍ ومساء، براتبٍ شهري مقداره خمسة عشر قرشاً للعامل الواحد[٢٧].

معظم الدمشقيين في ثلاثينيات القرن التاسع عشر كانوا أميين، لا يعرفون القراءة والكتابة، باستثناء ١٪ فقط من علماء المجتمع، من فقهاء

ومدرسين[٢٨]. غالبية المدارس كانت قد شُيِّدت في القرن الماضي على يد ولاة دمشق من آل العظم، ولكنها تعرضت للكثير من الإهمال بسبب التعدي على أموال أوقافها، مثل مدرسة الوالي إسماعيل باشا العظم في سوق الخياطين، والمدرسة السليمانية في باب بريد (نسبة إلى الوالي سليمان باشا العظم) ومدرسة عبد اللهّ باشا العظم في حيّ الشاغور[٢٩]. نظر إبراهيم إلى مدارس المدينة، ورأى أن معظمها قد تحول إلى مسجد أو دارٍ للسكن أو مستودع، فمنع تحويل المدارس إلى أيّ عمل وظيفي آخر، وأمر برفع سوية التعليم بجميع مراحله، وفتح مدارس حديثة ومجانية، لتدريس التاريخ والحساب والهندسة، بدلاً من القرآن الكريم والحديث النبوي، فيها سكن داخلي للطلاب الوافدين من خارج دمشق[٣٠].

وأمر بنقل الكتاتيب المتناثرة في أحياء المدينة القديمة إلى الأرياف، وصارت الدولة المصرية تدفع مبلغاً شهرياً لطلاب التعليم الابتدائي، قيمته خمسة عشر قرشاً، لتشجيع الناس، وخاصة الفقراء، على تعليم أولادهم، وجعل الحصول على شهادة مدرسية ملزماً لمن يرغب في الالتحاق بالخدمة العسكرية، بحيث لا يُرَفّع إلا بعد تجاوزه لامتحان كتابي، وكان هذا الأمر غريباً جداً على الدمشقيين[٣١]. فُتحت في عهده ثاني المدارس الأجنبية بدمشق بعد الآباء العازاريين، وكانت فرنسية للذكور عام ١٨٣٥، وتلتها مدرسة للبنات تُعلّم القراءة والكتابة والخياطة، وعدد من المدارس البريطانية والأميركية والدانماركية[٣٢]. وكان أن عارضه كثير من أهالي الشام طبعاً، خوفاً من تسميم عقول أبنائهم بأفكار غربية وابتعادهم عن أصول الدين، وصار الناس يهرِّبون أولادهم من المدارس ويفضلون التحاقهم بالحرف اليدوية، لتعلم «صنعة» تفيدهم في الحياة. في حلب، طلب منه الأهالي فتح

مطبعة حديثة، ولكن إبراهيم فضّل أن يكون لها مكتبة عمومية، وأبقى المطبعة الحجرية لدمشق، التي أحضرها معه من مصر، وكانت تستخدم لطباعة الأخبار والفرمانات الحكومية[٣٣].

إبراهيم باشا ومسيحيو الشام

إيماناً من إبراهيم باشا بالعدل والمساواة، رفع فور وصوله إلى دمشق كل القيود المفروضة في السابق على المسيحيين، فصار بوسعهم مثلاً اختيار ما يريدون من ملابس، دون التقيد بالزي الموحد المفروض عليهم من قبل العثمانيين، ولم يمانع ارتداءهم اللفة البيضاء التي كانت في السابق حكراً على شيوخ الإسلام[٣٤]. قبل ذلك التاريخ، كان المسيحيون مجبرين على ارتداء اللون الكحلي، وصليب ظاهر حول رقابهم مصنوع من الحديد أو الرصاص أو النحاس، وأُلزم اليهود باللون الأصفر أو الأحمر، بحسب ملتهم[٣٥].

طُبقت هذه القوانين حتى على النساء من كلتا الديانتين عند خروجهن من المنازل، مع خُفين ملونين[٣٦]. في إحدى خطب إبراهيم باشا بدمشق قال: «خارج المسجد والكنيسة، لا فرق بين مسلم ومسيحي أبداً»[٣٧]. سُمح للمسيحيين بالسير على الأرصفة بدلاً من الطرقات، وأُلغي نداء «طورق» الذي كان يُطلق على المسيحيين لكي يفتحوا الطريق أمام المسلمين، وسُمح لهم بالسير على يمينهم بدلاً من ورائهم، وبدخول المدينة ركوباً على دوابهم واستخدام التقويم المسيحي بدلاً من الهجري في تجارتهم ومدارسهم، وبرفع شعائرهم الدينية، ومنها الصلبان، خلال الأعياد. عندما عارض المسلمون الدمشقيون هذه التعليمات وشكوا أمرهم للباشا، ردّ قائلاً: «اركبوا الجمال

لتكونوا أعلى منهم وهم يركبون الخيل»[٣٨]. في الزمن العثماني كانت لا تقبل شهادة المسيحي في المحاكم، إلا في حال عدم توافر شاهد مسلم، ولكن هذا التدبير ألغي كلياً في العهد المصري[٣٩].

ألغى إبراهيم باشا كل الضرائب المفروضة على الكنائس، وسمح بترميمها دون الرجوع إلى المحاكم الإسلامية أو أخذ موافقة المفتي. قبلها، لم يكن يحق للمسيحي الدمشقي ترميم داره أو حتى باب منزله دون أخذ موافقة، وكان مفروضاً عليه أن يكون باب المنزل عالياً، لكي لا ينحني المسلم عند زيارته[٤٠]. وأخيراً، سمح إبراهيم باشا بفتح القنصليات الأجنبية في دمشق، فرُفعت رايات عليها شعار الصليب لأول مرة منذ أن دخلت دمشق دين الإسلام أيام الصحابي خالد بن الوليد[٤١].

دخول القناصل الأوروبية

أول دبلوماسي أوروبي دخل دمشق كان القنصل البريطاني عام ١٨٣٣، بعد سنة ونصف فقط من بدء الحكم المصري، وكان موكبه موكباً فارهاً عظيماً، شهق أهالي دمشق لرؤيته[٤٢]. دخل باستعراض مهيب، يرافقه ألف عسكري يمشون بانتظام على المارشات العسكرية، يتقدمهم مترجمون بشالاتهم الكشمير وعدد من القواصين، يحملون عصياً فضية ذات قبضة على شكل صليب، وكانت تمشي إلى جانبهم فرقة الخيالة وخلفهم عبيد القنصل، الذي كان يرتدي قبعة مزينة بالريش الملون ومرصعة بالألماس[٤٣]. كانت هذه أول مرة تدخل العربة إلى مدينة دمشق، وقد أحضرها القنصل معه من لندن إلى بيروت ونقلها إلى دمشق محمّلةً على الجمال لعرضها أمام الناس بهدف الإبهار[٤٤]. وكانت هذه

أول مرةٍ يصل فيها ضيف أوروبي إلى شواطئ بيروت عبر السفن البخارية الحديثة، التي أبحرت إلى المتوسط يومها لنقل القناصل والمال والبريد، ووصل عددها مع عام ١٨٤١ إلى ٧٦ سفينة[٤٥]. استقرّ القنصل البريطاني بدايةً في حيّ باب توما، بجانب حمام البكري، وانتقل في الخمسينيات إلى بيت القوتلي، ثم عام ١٨٦٨ إلى ساحة المرجة، بجانب فندق ديمتري[٤٦]. أما القنصل الفرنسي، الذي جاء إلى دمشق يوم ٨ تموز ١٨٣٩، فقد أقام في قصر السباعي وانتقل إلى باب شرقي، ثم بعد سنتين إلى حيّ الصالحية[٤٧].

تعاون هؤلاء القناصل مع المسيحيين الدمشقيين حصراً، ما اعتبره أهالي دمشق تمييزاً عنصرياً، وأعطوهم معظم الوكالات التجارية الأجنبية، مع جنسيات بلادهم الأوروبية لمنحهم حصانة أمام القانون، ما سمح لعددٍ كبير منهم بأن يحقق ثروات طائلة في السنوات التي سبقت أحداث ١٨٦٠. دخول البضائع الأجنبية أدى إلى الشعور بالغيرة والحسد لدى المسلمين، وتراجعٍ حاد في صناعاتهم النسيجية، فانخفض عدد أنوالهم من أربعة آلاف نهاية الثلاثينيات إلى مجرد ٨٥٣ نولاً عام ١٨٦٠[٤٨]. سمح إبراهيم باشا أيضاً بإنشاء المحاكم القنصلية للبت في أي قضية تتعلق بمواطن أجنبي مقيم في دمشق، مانحاً بذلك الحرية المطلقة والحصانة الكاملة لكل الأجانب المقيمين[٤٩]. لهذه الأسباب، استقبل مسيحيو دمشق القائد المصري بالترحيب والتهليل، ورفعوا المشاعل في شوارع الشام على شكل صليب، ثم داروا بها في كل الحارات، ومنها المناطق المسلمة داخل سور دمشق[٥٠].

في مراسلاتهم مع الباب العالي خلال السنوات اللاحقة، اشتكى معظم ولاة دمشق العثمانيين من النفوذ الرهيب الذي مارسه القناصل في مدينتهم. ففي

عام ١٨٤١، استطاع القنصل البريطاني أن يعزل الوالي نجيب باشا، بحجة تدخله في لباس المسيحيين، وبعدها بعشر سنوات، أقصى القنصل الروسي الوالي عثمان باشا عندما تعرض الأخير لأحد اليهود الدمشقيين[٥١].

ردود أفعال الشارع المسلم

حصلت بعض المناوشات ضد المسيحيين خلال سنوات الحكم المصري، كالهجوم على مقهى في باب توما، حيث كان جمع من المسيحيين يستمعون إلى عازف على الطنبور، فهوجموا وحُطِّم أثاث المقهى وكراسيه. كذلك حصل اعتداء بالسكاكين في مئذنة الشحم، عندما هاجم بعض الشباب صروف حماد ووهبة نوفل لرفضهما إلقاء التحية على المسلمين المارين أمامهما، كما جرت العادة أيام العثمانيين[٥٢]. وشوهدت بعض المظاهرات الليلية ضد المسيحيين، التي كانت تنطلق وتختفي قبل وصول الدرك، يرفع خلالها شعار: «اللهّ ينصر السلطان، ويلعن البطرك والمطران!»[٥٣].

في المقابل، نظم بعض الناس، قيل آنذاك انهم مسيحيون، عراضة تأييد لإبراهيم باشا، وُضع خلالها زجاجتا عرق أمام رجل مسلم يدعى حمزة، وهو من البسطاء، أو ممن يصفهم أهالي دمشق بـ«على البركة»، فلا يعني ما يقول، ولا يُحاسَب على أفعاله، نظراً لخفة عقله. وحملوا مشاعل على شكل صليب، زُينت جميعها بالزهور. ومشت العراضة في حارة طالع الفضة وهي تنادي: «إبراهيم باشا يا منصور الله يعين المقهور». أما المسلم المسكين «حمزة» فكان يشرب من العرق ويصيح أمام الجمع: «المسيح قام!»[٥٤].

حنا بك البحري

حاول إبراهيم باشا تفادي الصدام مع أعيان دمشق في أيامه الأولى، ونجح بذلك إلى حدٍّ بعيد، إلى أن عيَّن رجلاً مسيحياً كاثوليكياً من حمص، يدعى حنا البحري، لإدارة بيت المال في دمشق، فعيّنه رقيباً على مجلسها، عيّن شقيقه جرمانوس البحري مأموراً مالياً في حلب[٥٥]. كان والدهما ميخائيل البحري كاتباً وأديباً وشاعراً لدى محمد علي باشا في مصر، وكان أحد أحفاده حبيب (ابن جرمانوس) رئيساً لديوان الخديوي. جمعت صداقة متينة بين البحري ورجال الدين المسيحي في دمشق، الذين أطلقوا عليه لقب «أمير الطائفة»، وحصل على رتبة «أمير لواء» في الجيش المصري، نظراً لخدماته لإبراهيم باشا، علماً أنه لم يكن عسكرياً[٥٦].

في عهد إبراهيم باشا أُسست بطريركية مستقلة للروم الكاثوليك في دمشق تحت اسم «بطريركية أنطاكية والإسكندرية وأورشليم وسائر المشرق للروم الملكيين الكاثوليك»، بجهد البطريرك الكاثوليكي ماكسيموس مظلوم وجولاته المكوكية على كل من فرنسا ودولة الفاتيكان. جاءت هذه المساعي، طبعاً انتقاماً من اليونان المتربعين على السدة الأنطاكية، واعترفت السلطنة العثمانية بهم، ولو على مضض. افتُتحت البطريركية في دمشق عام ١٨٣٤ وبادر البطريرك مظلوم على الفور بنقل المقر البطريركي من دير المخلص في قضاء الشوف إلى دمشق، إثباتاً للوجود الكاثوليكي في عاصمة الكرسي الأنطاكي ولأهمية دمشق روحياً وإدارياً وسياسياً، فاشترى من وكيل طائفة اليهود، المقيم في إسطنبول، كنيسها الكبير الواقع في حارة الزيتون بباب شرقي وحوّله إلى كاتدرائية باسم سيدة النياح[٥٧]. كان لهذا القرار تأثيرٌ بالغٌ

في نفوس المسلمين الدمشقيين والكثير من الروم الأرثوذكس، الذين لم يكن بوسعهم الاعتراض عليه. رفض الروم الأرثوذكس السماح للكاثوليك بارتداء لباس كهنوتي خاص بهم، وعدّوهم دخلاء على المجتمع.

تأسيس مجلس الشورى

شكل إبراهيم باشا مجلساً للشورى لكل مدينة يفوق عدد سكانها عشرين ألف شخص، وصار لدمشق مجلسها المؤلف من ٢٢ رجلاً، عشرون منهم مسلمون، وواحد مسيحي وواحد يهودي[٥٨]. في بيروت تشكل مجلس شورى مؤلف من ١٢ شخصاً، موزعين بالتساوي بين مسيحيين ومسلمين. ضمّ مجلس دمشق كلاً من حافظ العظم وصالح كيلاني ومحمد العجلاني ومحمد حمزة وعلي خزنة كاتبي من الأعيان، وعبد القادر الكولاهي وعلي ترجمان وصالح المهايني من الزعماء، إضافة إلى محمد قطنا، متسلم قطنا، والشيخ أحمد البكري، المدرس في جامع سنان باشا، والشيخ أحمد المالكي، ناظر أوقاف الشام، والمفتي المقرب جداً من إبراهيم باشا محمد راتب الحصني وأحمد منيني، المدرس في الجامع الأموي، ومعهم التجار إبراهيم المسودن ونعمان باشبجي وإبراهيم جيتوني. أما من آغوات الأحياء، فكان هناك صالح الحكيم وحمود البكير ومحيي الدين خير وعبد القادر خطاب، متسلم الجمرك في دمشق وأحد تجار الجمال.

حافظ العظم كان ابن عبد اللهّ باشا، آخر ولاة دمشق من آل العظم، الذي شارك بالتصدي للجيوش الفرنسية قبل أن يُعزل عام ١٨٠٧. عُيّن ابنه حافظ العظم متسلماً على دمشق في عهد المصريين بعد أحمد اليوسف، إضافةً

لمنصبه في مجلس الشورى. كانت أسرة العظم أشهر العائلات السياسية في حينها، تولى أبناؤها كل الولايات السورية في آن واحد في منتصف القرن الثامن عشر، وولاية دمشق وحدها تسع مرات في الفترة ما بين ١٧٢٥–١٨٠٨. جاء الاعتماد المصري على حافظ العظم لكونه من سلالة حكام دمشق، المهابين والمعروفين جيداً بين كل أوساط المجتمع، الذين ارتبط ذكرهم بسنوات الرخاء والازدهار، بالرغم من علاقة الأسرة العضوية بالدولة العثمانية.

الرجل الثاني في المجلس، علي خزنة كاتبي، كان من زعماء الميدان، متزوج سيدة من آل العظم، وهو كان من رجالات سليم باشا في الثلاثينيات. وكذلك المهايني، متزوج أيضاً من آل العظم، وهو تاجر حبوب وقائد حامية عسكرية في الميدان منتمٍ إلى إحدى أكبر عائلاتها وأثراها. أدار هؤلاء شؤون دمشق خلال فترة حكم إبراهيم باشا، وكانوا على تواصل دائم ومباشر معه، يستفسر منهم عن أوضاع الرعية. ذات يوم، جاء حنا البحري وقال إن أعضاء المجلس يستخّفون به لأنه مسيحي أولاً وحمصي الأصل ثانياً، وليس دمشقياً، يحاولون تجاوز مشورته في معظم الأمور. غضب إبراهيم باشا كثيراً ونزل إلى مجلس دمشق بنفسه لترؤس إحدى الجلسات، ثم نادى قائلاً: «تفضل إلى جانبي يا بك». نهض حافظ العظم، ظناً أن الكلام موجه إليه، ولكن إبراهيم أوقفه وأشار بيده إلى البحري: «الكلام موجه إلى حنا بك وليس لك»[٥٩]. أصرّ بعدها على الإشارة إليه دوماً بالجمع، إمعاناً بالتفخيم والتعظيم، لكي يفرض هيبته على المجلس. عندما همس البحري في أذنه بأنّ أعضاء المجلس كانوا يغادرون مكاتبهم قبل الانتهاء من عملهم، أمر الباشا باحتجازهم داخل مبنى المجلس، وبعدم مغادرة

أحد قبل الانتهاء من عمله والبت في قضايا الناس[٦٠]. كان صارماً بالقول: «إن الشفاعة مقبولة في كل شيء إلا الأمور الحكومية»[٦١]. فوض إلى المجلس معاقبة كل مرتشٍ ومختلس ومزور، وطاول العقاب كاتب المجلس نفسه وأحد مساعدي الحكمدار شريف باشا، ومُنع أعضاؤه من تقبُّل الهدايا في الأعياد وخلال شهر رمضان[٦٢].

انزعج أهالي دمشق من الصلاحيات الواسعة التي مُنحت لحنا البحري الذي صار بعد هذه الحادثة الآمر الناهي في مدينتهم والحاكم الفعلي فيها، واعترضوا سراً على تعيين ميخائيل كحيل المسيحي وروفائيل صراف اليهودي أعضاءً في مجلس الشورى، بذات الصلاحيات مع مفتي المدينة وكبار علمائها. جُنّ جنون الدمشقيين عندما اختار البحري منزل المفتي الأسبق عبد الرحمن المرادي في زقاق الملك الظاهر خلف الجامع الأموي، واتخذه داراً للإقامة بعد إقامته لأشهر في بيت الصالحاني في زقاق الشلاح بحيّ القنوات[٦٣]. أغضبهم أيضاً تقليمه لأظفار القاضي الشرعي الأول في دمشق، وتحويل معظم صلاحياته للمتسلم الخاضع لإمرة البحري، والسماح لمجلس الشورى بالبت في الأمور الشرعية، وإلغاؤه لرواتب القضاة وامتيازاتهم، الذين كانوا يجبون ٥١٪ من قيمة أي دعوى ينظرون فيها قبل دخول المصريين دمشق[٦٤]. كذلك فإنه حصر بشخص الباشا وحده حق إنزال عقوبة الإعدام بأحد، أو العفو عنه.

مع ذلك، بايع ٧٦ زعيماً دمشقياً حاكمهم الجديد في داره المؤقتة في بيت القباقيبي، ووضعوا أنفسهم وأولادهم ومالهم ورجالهم تحت تصرفه، ثم ذهبوا معه إلى حمص للقضاء على ما بقي من القوات العثمانية، إلا وجهاء

الميدان المتضررين من قدومه إلى سورية بسبب تراجع نفوذهم خلال سنوات الحكم المصري. حتى إن علماء الدين من المذاهب الأربعة أصدروا بياناً بطلب من سيدهم المطاع، وطالبوا بخلع السلطان محمود الثاني. معظم الذين قاطعوا الحاكم الجديد كانوا من تجار المواشي والحبوب من منطقة باب مصلى والسويقة في الميدان، المسيطرين على تجارة قوافل الحج وعلى توزيع القمح على بلاد الشام وتسعيره. ومع أنهم كانوا من أثرياء المدينة، إلا أنهم كانوا دوماً يأتون في المرتبة الثانية اجتماعياً بالنسبة إلى الحكام، لكونهم خارج أسوار دمشق القديمة، وعاملهم إبراهيم باشا على هذا الأساس، مانحاً الأولوية في حكمه لأعيان العمارة والشاغور وباب توما، ثم لرجالات القنوات والصالحية وسوق ساروجا، وأخيراً لآغوات الميدان.

أهالي دمشق والتجنيد الإجباري

العمود الفقري للحكم المصري الجديد كان المؤسسة العسكرية، المؤلفة أساساً من أربعة آلاف جندي في دمشق وحدها، والتي وصل عدد أفرادها إلى مئة ألف في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ما فاق عدد سكان المدينة. أدى هذا الازدياد الرهيب إلى ارتفاع شديد في أسعار السكن في جميع أحياء دمشق، وإلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، إضافة إلى تسلل الكثير من الغرباء إلى أحيائها. لم يُعجِب الدمشقيين هذا الأمر بالمطلق، وخصوصاً أن المصريين قضوا على كل ميليشيات الآغوات المحلية، وتحديداً تلك التي شاركت في الثورة على سليم باشا. عندما دخل إبراهيم باشا سورية، أعفى فئات معينة من المجتمع من الجندية مدة خمس سنوات، كالدروز، نظراً لقلة عددهم، وحاول عام ١٨٣٧ سحب ٧٢ درزياً من أهالي حوران إلى الجيش

فرفضوا بشدة، فأرسل كتيبة عسكرية لجلبهم بالقوة، ولكن جميع أفرادها قتلوا خلال تنفيذهم للمهمة[٦٥]. بالرغم من كل المحاولات والإغراءات، منها منح أرفع الأوسمة والرتب لأبناء العائلات التي دخلت الجيش، ودفع رواتب سخية للجنود، إلا أن إبراهيم باشا لم يستطع تجنيد سوى ٣٥ ألف شخص من السوريين في صفوف جيشه ما بين العامين ١٨٣٢-١٨٣٨ [٦٦]. هرب آلاف الناس إلى خارج البلاد، وتحديداً من أهالي دمشق، لتجنب الخدمة الإلزامية، ووصل عدد الفارين إلى ١٠٠ ألف[٦٧].

كان للتجنيد الإجباري وطأة خاصة على الناس، فلم تحدد الدولة مدته، وكان سارياً ما داموا أحياءً، وسيق إليه الثري قبل الفقير، وأُلغي نظام البدل العسكري، ولم يُستثنَ منه وحيد أو معيل لأسرته. لتجنب الالتحاق بالجيش، قام الكثير من الشبان يومها بفقوء أعينهم أو قطع أصابع يديهم، وتحديداً السبابة اليمنى، بحيث إن فقدان هذه الإصبع بالتحديد يمنع الشخص من استخدام السلاح أو إطلاق النار[٦٨]. كان قراراً صعباً على الناس، في مجتمع حرفي يعتمد أبناؤه على الكثير من الأعمال اليدوية. في العهد المصري، سُمح للمسيحيين بدخول الجيش، بعدما كان محرماً عليهم أيام العثمانيين، عندما كانت معظم حروب السلطنة مع المسيحيين، علماً أن الكثير منهم وقفوا مع صلاح الدين الأيوبي في تصديه للحملات الصليبية القادمة من أوروبا.

مع التجنيد الإجباري، أمر إبراهيم باشا مصادرة السلاح ومنع الدمشقيين من حمله، حتى لو كان مجرد سكين للدفاع عن النفس، مردداً أن حماية الناس من مهام الدولة وليس الأفراد. صادر الحكمدار ٣٣٠٠ بندقية، ما اعتبره

إبراهيم باشا قليلاً، فقال له: «لا يا شريف باشا، نابلس أصغر من الصالحية التي هي أصغر من أحد أحياء الشام. وسكان جبل نابلس سبعة عشر ألف فرد، جُمع منها تسعة آلاف بندقية، فلا أرضى بثلاثة عشر ألف بندقية من دمشق»[٦٩]. الاستثناء الوحيد لحمل السلاح كان لأعضاء مجلس الشورى، وعدا عن ذلك جاء في فرمان الباشا أمر اعتقال كل من يثبت حيازته سلاحاً غير مرخص في مدينة دمشق، ونقله إلى قلعة عكا مدة ستة أشهر، مع عقوبة الجلد بالكرباج ٥٠٠ جلدة[٧٠]. لم يكن إبراهيم باشا بحاجة إلى السلاح الذي صادره من الأهالي، فكانت مستودعاته ممتلئة بأحدث أنواع الأسلحة. صُهِر السلاح المصادر وبِيعَ للحدادين، والهدف من مصادرته كان قطع الطريق على أي ثورة جديدة قد يطلقها أهالي دمشق ضده أو ضد أركان حكمه، كما حصل عام ١٨٣١.

السخرة والضرائب وانتشار الخمارات

تململ الدمشقيون من نظام السخرة، أو تكليفهم أعمالاً مجانية لمصلحة الجيش المصري، منها العمار والمداهمة والحراسة والسهر على خدمة الباشا المصري. كل من رفض القيام بتلك المهام كان يعتقل يضرب أمام الناس. البعض عمد إلى قتل حماره أو حصانه تهرباً من السخرة، والآخرون هرّبوا أموالهم إلى الخارج، ما أدى إلى فقدان عملة البارة من الأسواق (ما يعادل ٤٠ قرشاً)، فصكّ محمد علي باشا عملة جديدة خصيصاً لمدينة دمشق[٧١]. عندما بدأت أحوال الحكم تتراجع مادياً بسبب كثرة الحروب، مُنع بيع الحرير الدمشقي إلا للدولة المصرية، وفق تسعيرة معينة وضعتها مسبقاً، ترضى عنها الدولة فقط لا المصنع والمصدر، فصار الناس يُهرِّبون منتجاتهم

إلى خارج البلاد لكي لا تُؤخذ منهم بالقوة وبأبخس الأسعار. ومع ذلك، عجزت الدولة عن تسديد مستحقاتها المالية في أسواق دمشق، وصارت تسحب البضائع بالدَّين من التجار، دون وضع أي جدول زمني للتسديد. كذلك مُنع استيراد الكثير من المواد المربحة، مثل البن، وجُعل حكراً على القطاع الحكومي[٧٢].

الخمر في دمشق

سمح إبراهيم باشا بفتح الخمارات في كل أحياء دمشق، بهدف دعم الخزينة، وفرض ضريبة سنوية عليها راوحت ما بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ كيس (كل كيس كان يحتوي على ٥٠٠ قرش)[٧٣]. انتشرت الخمارات بوتيرة سريعة وغير متوقعة في كل حارات باب شرقي وباب توما، ووصلت إلى باب مصلى وباب الجابية والخراب وسوق الخيل. ولضمان عدم تمادي أحد على هذا الكار المربح، صادرت حكومة إبراهيم باشا النبيذ من بيوت الناس، وعوضتهم بربع القيمة، وأخذت كل الأواني التي يصنع بها العرق أيضاً[٧٤].

رفض مصطفى آغا بربر، حاكم طرابلس الشام، فتح الخمارات في مدينته، وقال إن فيها مخالفة واضحة للتعاليم الإسلامية، فعرض أن يدفع قيمة الأكياس من جيبه، شرط أن لا تُفتح أي خمارة في مدينته. أغضب طرحه إبراهيم باشا الذي رفضه، وقال: «بلغنا أنكم أمسكتم بلحيتكم وقلتم ما هو كذا وكذا. ولولا شفقي على شيخوختكم لكسرت رأسكم بهذا العود الحطب! الزموا بيتكم وأقيموا فيه ملازمين أدبكم»[٧٥]. صحيح أن هذا التدبير رفع من عائدات الخزينة، ولكنه خلق توتراً إضافياً بين

الباشا ورجال الدين كافة، فانتشرت إشاعات كثيرة في دمشق تناولت التزامه الديني، كان مصدرها أئمة الجوامع وأتباعهم. أشيع الكثير عن عدم التزامه دينياً، وقيل إنه لا يصوم شهر رمضان ولا يلتزم أوقات الصلاة، وإنه كان يشرب الخمر في مجالسه الخاصة. زاد من نقمة المتزمتين أن إبراهيم باشا وطوال فترة حكمه بدمشق لم يعيِّن مفتياً لجيشه، كما فعل العثمانيون من قبله[٧٦].

ضريبة الفردة

أولى ضرائب إبراهيم باشا على الناس كان اسمها «الفردة»، وعُدِّت أثقل وأصعب بكثير من «الصليان»، لكن أحداً لم يجرؤ على رفضها أو التظاهر ضدها. فُرضت هذه الضريبة بنسبة ١٢٪ على المكلفين المسلمين المراوحة أعمارهم بين ١٤ و٦٠ سنة، حيث كان عددهم ٢٥ الفاً في دمشق، وكانت تقدر ما بين خمسة عشر قرشاً كحد أدنى على الفقراء ومحدودي الدخل، وقد تصل إلى ألف قرش على الأغنياء والمقتدرين، لا يُستثنى من مكلَّفيها إلا موظفو الدولة الكبار، مثل الحكمدار والمتسلّم وأعضاء مجلس الشورى وضباط الجيش والعساكر[٧٧]. كثير من الفلاحين صاروا يقلعون أشجارهم ويقتلعون ثمارها لكي لا تفرض الدولة عليها أي ضريبة، تحديداً بعدما صار المصريون يجمعون «الفردة» عن كل سنتين معاً، لتأمين رواتب جنودهم[٧٨]. كما فرض إبراهيم باشا ضريبة على المواشي، بإيعاز من حنا البحري، في سابقة من نوعها في مدينة دمشق، فصار الأهالي يدفعون ما بين ١٣-٢١ قرشاً على كل بقرة تدخل مدينتهم إن لم تكن مخصصة للذبح، و٦٠-٧٠ قرشاً للذبيحة[٧٩].

العودة إلى الثورة مجدداً

غضب الأهالي من كثرة مداهمة المصريين للبيوت، دون أي مراعاة لحرمة النساء، بحجة تنفيذ التجنيد الإجباري. وفي عام ١٨٣٩ انتفض أهل الميدان على إبراهيم باشا، معلنين بدء ثورة جديدة. يومها دخلت القوات المصرية الحيّ المحافظ لاعتقال أحد المطلوبين، فرفض أهل الميدان تسليمه وطردوا الجنود بعد شتمهم. أرسل إبراهيم باشا تعزيزاته إلى الميدان، وأمر باعتقال شيخ الطريقة الرفاعية محمد الرفاعي، المتهم بتحريض الأهالي، ليس فقط في الميدان وحده، بل في اللجاة أيضاً، وهي منطقة جبلية جنوب شرق دمشق يسكنها الدروز[٨٠]. تعددت أسباب ثورة دمشق الجديدة، من عسكرة المجتمع والقضاء على الوجهاء القدامى، وصولاً إلى الخمارات والضرائب، مروراً بكل الامتيازات الممنوحة للمسيحيين والقناصل الأوروبية. خلال مداهمات حيّ الميدان قتل الشيخ ضيا الهجاني، أحد وجهاء حوران، ما ألهب مشاعر الدروز الذين حملوا السلاح وخرجوا ضد الحكم المصري. ذهب إبراهيم باشا بنفسه لمواجهتهم، بعدما كان الحاكم شريف باشا يستخف بهم لقلة عددهم الذي لم يكن يتجاوز الألفي شخص حينها[٨١].

الانشقاقات في صفوف الجيش

كانت الانشقاقات قد بدأت تظهر في صفوف قوات إبراهيم باشا، بتحريض وتمويل من العثمانيين، الذين كافأوا كل عسكري منشق يأتيهم من دمشق برتبة إضافية وقطعة أرض لكل ضابط يُعلن العصيان على المصريين[٨٢]. لم

تنقطع علاقة العثمانيين مع أهالي دمشق خلال فترة حكم المصريين، وكانوا لا يرفضون أي طلب معونة يأتيهم من دمشق. فعلى سبيل المثال، عندما كتب رجل يدعى الشيخ عمر، وهو إمام حنفي ومدرّس في الجامع الأموي، إلى السلطان محمود الثاني، طالباً مساعدة مادية، أمر الأخير بمنحه راتباً شهرياً مقداره ٢٥٠ قرشاً، تدفع من إسطنبول مباشرة[٨٣]. بعض الأعيان تجاوب بسرعة مع الأتراك، مثل ملا بكري زادة، الذي هرب إلى عاصمة الخلافة مع أمواله، ولكنّ آخرين رفضوا الإغراءات، مثل علي خزنة كاتبي عضو مجلس الشورى، الذي عُرض عليه أن يصبح حاكماً على طرابلس الشام ولكنه رفض قائلاً: «أنا خادم أفندي واحد فقط»[٨٤]. وخوفاً على أولادهم من التجنيد الإجباري وعلى أرزاقهم من الضرائب، بدأ الكثير من أهالي دمشق الهروب خارج البلاد أو العمل في القنصليات الأجنبية ليكونوا تحت حمايتها، ما زاد من شكوك إبراهيم باشا أن هذه المقارّ أصبحت قواعد للتجسس عليه وبثّ التفرقة بين صفوف شعبه.لذلك، أمر من يومها بفتح كل مراسلات القنصليات الأجنبية، التي كانت قد دخلت البلاد في عهده، وبمراقبة كل سوري يعمل في داخلها والتعامل معه كعميل مأجور حتى إثبات العكس.

محاصرة الخديوي دولياً

في صيف عام ١٨٣٩ اندلعت معركة نصيبين بين العثمانيين والمصريين، فاز فيها محمد علي باشا على أعدائه، تحديداً بعد انشقاق فوزي باشا، قائد البحرية العثمانية، الذي هرب إلى القاهرة ووضع كامل أسطوله تحت تصرف الخديوي. في شهر تموز من ذلك العام توفي السلطان محمود الثاني

وتسلَّم العرش من بعده ولده السلطان عبد المجيد، ابن السادسة عشرة، الذي قرر عقد صلح مع الباشا المصري، فعرض عليه تسليمه حكم مصر وسورية بشكلٍ كامل، يكون له ولأولاده من بعده مدى الحياة، شرط الانضواء تحت رعاية السلطان وحكمه[٨٥].

بدأت مفاوضات دولية جدية حول هذا العرض، بين الدولة العثمانية من جهة وكل من بريطانيا والنمسا، استمرت ستة أشهر، غابت عنها فرنسا لعدم اقتناعها بالعرض العثماني. في ١٥ تموز ١٨٤٠ وُقِّعَت اتفاقية في لندن، أعطت محمد علي مهلة عشرة أيام لقبول العرض، بعد سحب ولاية سورية منه وإضافة ولاية عكا، شرط أن ينسحب كلياً من جزيرة كريت وشبه الجزيرة العربية وكامل المناطق العربية التي احتلها جيشه. إذا رفض العرض تُسحَب ولاية عكا منه ويُفاوض مجدداً على حكم مصر فقط، وإذا رفض ذلك أيضاً، تُسحَب مصر منه ويُقصى عن الحكم بشكل كامل. رفض محمد علي العرض، معلناً أنه على استعداد لمواجهة العثمانيين، فَأصدر السلطان فرماناً يقضي بالتحرك العسكري لخلعه كلياً عن حكم مصر، وأُرسلَت نسخة منه إلى الإسكندرية يوم ٢٢ أيلول ١٨٤٠. سحبت كل الدول الأوروبية قناصلها من مصر وأغلقت بعثاتها الدبلوماسية وبدأت عملية محكمة لعزل محمد علي باشا دولياً ومحاصرته من خلال الأسطول البحري البريطاني، الذي ضرب طوقاً على السواحل المصرية والشامية.

بدأت المعارك بقصف مدينة بيروت وإنزال عسكري في خليج جونية بعد انهيار سريع للقوات المصرية في الساحل السوري. سقطت البترون، وبعدها حيفا وصور وصيدا، وسُلِّمَت اللاذقية وطرابلس دون أي معركة. توجه

الحلفاء بعدها إلى مدينة عكا، مفتاح الساحل السوري، واستطاعوا احتلالها بعد تدمير نحو ثلث المدينة في ٤ تشرين الأول ١٨٤٠. سقط بعدها كل من يافا ونابلس، وبدأ الزحف باتجاه دمشق. بشكل متوازٍ، توجهت السفن الحربية البريطانية إلى شواطئ الإسكندرية وبدأت مناورات عسكرية أمام قصور محمد علي. أدرك الإنكليز أن قدوم فصل الشتاء سيمنعهم من أي حرب سريعة، وكذلك عدم وجود أي قوات برية لمساندتهم داخل مصر، فعرضوا صلحاً جديداً على محمد علي، دارت مفاوضاته بين وزير خارجية مصر وقائد البحرية البريطاني شارل نابيه. عرضوا عليه مجدداً البقاء في منصبه، شرط أن يعيد جميع الأراضي المحتلة من قبله إلى العثمانيين، وأعطوه ثلاثة أيام لينسحب كلياً من دمشق قبل إخراجه منها بالقوة. قَبِل العرض على مضض، بعد أن أبلغته فرنسا أنها لا تستطيع مساعدته، وأنها لن تعادي العالم من أجله، فأدرك أن القبول فيه أهون الشرور، وأعطى أوامره لإبراهيم باشا بالاستعداد للانسحاب الفوري من سورية، منهياً حكماً فريداً دام تسع سنوات. وافق محمد علي باشا على دفع جزية سنوية للسلطان مقابل البقاء حاكماً ووراثياً في مصر، وأن يتولى جباية الضرائب باسم السلطان، كما قبل أن يكون جيشه بالكامل تحت تصرف العثمانيين في حال حاجتهم له.

وداعاً دمشق

كان إبراهيم قد أمر عسكره باتخاذ مقارّ جديدة لهم في الصالحية وقرية كفرسوسة، استعداداً لمواجهة العدوان على دمشق الذي لم يقع قطّ. أمر بمعاقبة أي شخص يقف في وجه المصريين في ذلك الوقت العصيب، وكان الإعدام من نصيب أحد زعماء الغجر، الذي رفض فتح داره للقوات

المصرية، فقُطع رأسه ورُمي في شارع الدرويشية[٨٦]. استشرس المصريون في أيامهم الأخيرة، فنهبوا المعرة وحمص عندما رفض أهلها بيعهم الطعام[٨٧]. عمّت الفوضى المدن السورية، ونهبت مجموعة من البدو والدروز مستودعات السلاح المصري في سعسع، جنوب غرب دمشق. وتحسباً لأي عدوان أو شغب، وُزِّع الجنود على كل جوامع دمشق، إلا الأموي والسنانية في باب الجابية، وصادر المصريون كل الدواب لتأمين تنقلاتهم، واحتلوا كل المطاحن والمخابز والمدارس، وعندما شعروا بالبرد، خلّعوا الأخشاب من معظم تلك الأبنية وأحرقوها للتدفئة[٨٨]. أشرف إبراهيم باشا بنفسه على الانسحاب من دمشق للتأكد من أنّ أحداً لن يهاجم قواته عند الرحيل. أطلق سراح كل المعتقلين من السجون السورية، ووزّع السلاح على عائلات الأرامل والأيتام، لحماية أنفسهم إذا ما عمّت الفوضى دمشق عند خروج المصريين. كذلك أخذ معه كل حبوب المدينة ومواشيها، ووزعها على الفقراء وهو يغادر دمشق عبر بوابة الميدان، في لفتةٍ كريمة أراد للتاريخ وللدمشقيين أن يذكروها[٨٩].

عند وصوله إلى قرية مزيريب في حوران، أمر قواته بالتفرق، وأرسل المشاة والخيالة من طريق غزة إلى العريش، وقوات المدفعية من طريق العقبة إلى السويس، وجنود الحرس والمدنيين، وعلى رأسهم الباشا نفسه، بحراً إلى مصر. قبل مغادرته دمشق، هدد بالقول: «وحياة رأس محمد علي، إن غبت عن البلد خمسة أيام، وبلغني أنه تقاصص نصراني أو يهودي أو مسلم، أعود وأكوم الرؤوس مثل البطيخ، أدمر الشام حجراً على حجر»[٩٠]. في ذات اليوم، عثر على علي آغا خزنة كاتبي، أحد أعضاء مجلس الشورى المقربين من إبراهيم باشا، مقتولاً في داره بدمشق[٩١].

رفض المفتي محمد راغب الحصني البقاء في دمشق بعد رحيل وليّ أمره، فأبحر معه إلى مصر[٩٢]. نتيجة المرض والبرد وأهوال السفر القاسية، لم ينجُ من قوات إبراهيم باشا إلا أربعة آلاف من أصل سبعين ألفاً غادروا دمشق معه عائدين إلى مصر[٩٣]. كانت نتائج فترة حكم المصريين كارثية على محمد علي وعلى أعيان دمشق القدامى، فكلاهما أرهقه الآخر، الدمشقيون بتعنتهم وعنادهم ووقوفهم في وجه الدولة العصرية، ومحمد علي بضرائبه وعسكرته للمجتمع ودولته الصارمة. لم يتوقع أن يكون رفضهم للحداثة والنظام قاطعاً بهذا الشكل، تحديداً في ما يتعلق بمفهوم الدولة العصرية، بمؤسساتها ونظامها التربوي وجيشها ونظام التساوي الذي حاول المصريون فرضه بين الطوائف والملل. لم يفهم إبراهيم باشا التركيبة المعقدة للمجتمع الدمشقي، فدخل أولاً في مواجهة مفتوحة مع العلماء والمشايخ، وهم عماد المجتمع، وجابه التجار والصناعيين، المسيطرين منذ القِدم على مفاصل الحياة الاقتصادية. حاول إلباس أهالي دمشق ثوب الحداثة، وبدورهم، أصروا على الفوضى والمحسوبيات، متمسكين بطرق الحياة التقليدية التي عاشوا عليها أباً عن جد. لم يحترم إبراهيم باشا موروث المجتمع الدمشقي، ولم يحاول أن يفهم عاداته وذكرياته، كذلك فإنه لم يحترم زعماءه.

من استفاد من التجربة المصرية حقيقةً كانت المدينة نفسها، بشكلها العمراني والإداري والتعليمي والخدمي، والمسيحيون من أهلها بشكلٍ خاص. كان للسنوات التسع من حكم إبراهيم باشا في سورية تأثير مباشر في ما حدث عام ١٨٦٠، ولا يمكن فهم تلك المجزرة دون الرجوع إلى ثورة الدمشقيين الأولى عام ١٨٣١ والثانية عالم ١٨٤٠. شعر محمد علي بأنه أُهين بخروجه

السريع وغير المشرّف من سورية، فقد زُيِّنت الشوارع مجدداً في وداعه الأخير، من باب الابتهاج طبعاً، تماماً كما حصل يوم دخوله، وزغردت النساء فرحاً، وأُطلق رصاص البنادق احتفالاً بانتهاء الحكم المصري. باستثناء قلة من المحيطين به، مثل البحري (الذي توفي في مصر بعد ثلاث سنوات) والمفتي والحكمدار، لم يغادر أحد من الدمشقيين مدينته تضامناً مع الحاكم المخلوع. حتى الذين صنعهم إبراهيم باشا من الأعيان، وكانوا مدينين له بكل ما وصلوا إليه من جاه ومال ومكانة، فضلوا البقاء في دمشق، وأداروا ظهرهم له، واضعين أنفسهم تحت تصرف العثمانيين مجدداً، تماشياً مع مقولة: «مات الملك، عاش الملك». في إحدى المراسلات، وصف محمد علي باشا السوريين بـ«الأشرار» وأنهم «سيكونون سبباً لجميع ويلاتي»[٩٤]. يصف الطبيب ميخائيل مشاقة الحالة قائلاً إن الدمشقيين «قد فضلوا الرجوع للهيمنة والذل لرؤسائهم والاستعباد لهم»[٩٥]. أما القنصل النمساوي في عكا، فقد كتب معلقاً: «نشكر المولى على تخلص سورية المسكينة من حكم الدولة المصرية، الذي جرّها إلى الفقر المدقع»[٩٦].



إبراهيم باشا

الهوامش

1 Douwes, Dick. The Ottomans in Syria: A History of Justice and Oppression (IB Tauris, London 2000) 188.

٢ بني هاني. تاريخ دمشق، ٨٣.

٣ عز الدين، سليمان إبراهيم باشا في سورية (دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٠) ٧٦.

4 Driault, Edouard. Mohamed Ali et Napoleon (Cairo, 1925) 119-120.

٥ سالم، لطفية محمد: الحكم المصري في الشام ١٨٣١-١٨٤٠ (مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٠) ٢٠.

٦ عز الدين. إبراهيم باشا في سورية، ٧٩.

٧ صافي. ثورة الدمشقيين، ١١٩ ومجهول، مذكرات تاريخية، ٥٤.

٨ المصدر نفسه، ١١٦.

٩ عز الدين. إبراهيم باشا في سورية، ١٢٣.

١٠ بني هاني. تاريخ دمشق، ٨٥.

١١ الحصني. منتخبات التواريخ لدمشق، الجزء الثاني، ٢٦٠.

١٢ مشاقة. مشهد العيان، ١٥٥.

١٣ بني هاني. تاريخ دمشق، ٨٨.

١٤ الرافعي، عبد الرحمن: عصر محمد علي (دار المعارف، القاهرة ١٩٣٠)، ٦٢٢.

١٥ مشاقة. مشهد العيان، ١٦٤.

١٦ المصدر نفسه ، ١٦٢.

١٧ قرألي. فتوحات إبراهيم باشا المصري، ٢٣.

١٨ سالم. الحكم المصري في الشام، ٤٤.

١٩ بني هاني. تاريخ دمشق، ١٨١.

٢٠ المصدر نفسه، ١٩٧-١٩٨.

٢١ المصدر نفسه، ٢٣٩.

٢٢ نعيسة، يوسف: مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين ١٧٧٢-١٨٤٠ (دار طلاس، دمشق ١٩٨٦) الجزء الثاني، ٥٧٧.

٢٣ سالم. الحكم المصري في الشام، ٢٢٣.

٢٤ المصدر نفسه.

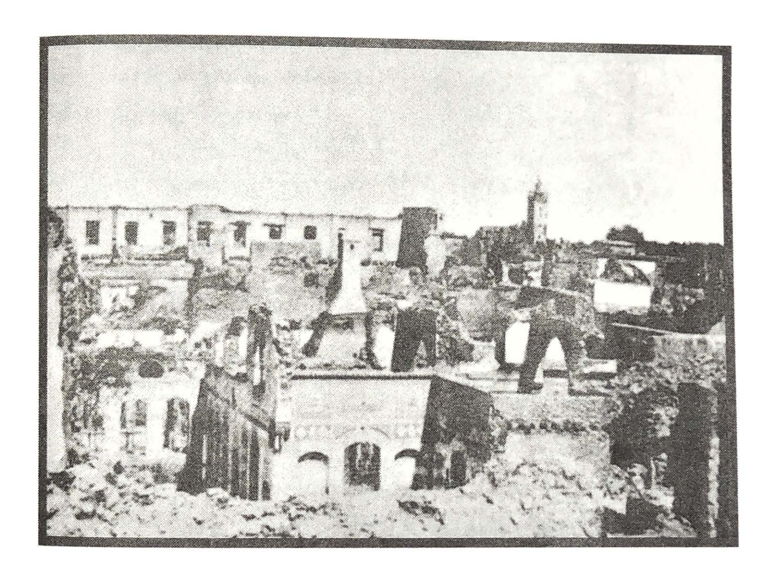
٢٥ كنغليك، ألكسندر وليام: رحلة كنغليك إلى المشرق (عمّان ١٩٧١)، ١٢٣.

٢٦ بني هاني. تاريخ دمشق، ١٢١.

٢٧ رستم، أسد المخطوطات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام (دار المعارف، مصر ١٩٥٢) ٩٥.
٢٨ نوفل، نعمة اللهّ نوفل: كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام (طرابلس ١٩٩٠)، ٢٣.
٢٩ نعيسة. مجتمع مدينة دمشق، الجزء الثاني، ٣٨٥.
٣٠ المصدر نفسه، ٣٩٢.
٣١ سالم. الحكم المصري في الشام، ٢٠٨.
٣٢ الحوراني، محمد إبراهيم: التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني ١٨٦١-١٩٠٩ (وزارة الثقافة، دمشق)، ١٨٦.
٣٣ المصدر نفسه.
٣٤ بني هاني. تاريخ دمشق، ١١٧.
٣٥ نعيسة. مجتمع مدينة دمشق، ٦٢٤.
٣٦ المصدر نفسه.
٣٧ صياغة، نايف: الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر (وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٥) ١٨٥.
٣٨ سالم. الحكم المصري في الشام، ٢٥٢.
٣٩ عز الدين. إبراهيم باشا في سورية، ٣١٣.
٤٠ نعيسة. مجتمع مدينة دمشق. ٦٢٥.
٤١ الأسطواني. مشاهد وأحداث دمشقية، ٣٨.
٤٢ المصدر نفسه، ١٠٢
٤٣ مجهول. مذكرات تاريخية، ٦٨.
٤٤ رستم أسد: آراء وأبحاث (الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٩)، ٩١-٩٢.
45 Chevallier, Dominique. "Western Development and the Eastern Crisis in the Mid Nineteenth Century: Syria confronted with the European Economy". Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century (University of Chicago Press, 1968) 206.
46 Weber, Stefan. Ottoman Modernity and Urban Transformation 1808-1918, 2-volumes (Aarhus University Press, 2009) 66.
٤٧ المصدر نفسه، ٦٨-٦٩.
٤٨ الأسطواني. مشاهد وأحداث دمشقية، ١٠٠.
٤٩ المصدر نفسه، ٩٤.
٥٠ مجهول. مذكرات تاريخية، ٥٥.

٥١ الأسطواني. مشاهد وأحداث، ١٧.
٥٢ المصدر نفسه، ١٥٦.
٥٣ مجهول، مذكرات تاريخية، ٦٤.
٥٤ مجهول. مذكرات تاريخية، ٥٥-٥٦.
٥٥ سالم. الحكم المصري في الشام، ١٠٧.
٥٦ مجهول. مذكرات تاريخية، ٥٩.
٥٧ جوزيف زيتون. تاريخ الكرسي الأنطاكي المقدس (٢٣ آب ٢٠١٦).
٥٨ الأسطواني. مشاهد وأحداث، ١٠٢.
٥٩ مجهول. مذكرات تاريخية، ٦٠.
٦٠ سالم. الحكم المصري في الشام، ٨١.
٦١ بني هاني. تاريخ دمشق، ١٩٩.
٦٢ سالم. الحكم المصري في الشام، ٧٧.
٦٣ مجهول. مذكرات تاريخية، ٦٢.
٦٤ بني هاني. تاريخ دمشق، ١٣١.
٦٥ بازيلي، قسطنطين: سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني (موسكو ١٩٨٩) ١٥٧.
٦٦ المصدر نفسه، ١٦١.
٦٧ المصدر نفسه.
٦٨ مجهول. مذكرات تاريخية، ٦٣ و مشاقة. مشهد العيان، ١٦٩.
٦٩ بني هاني. تاريخ دمشق، ١٣٣.
٧٠ المصدر نفسه، ١٨٤ و١٩١.
٧١ المصدر نفسه، ١٢٣.
٧٢ المصدر نفسه.
٧٣ عز الدين. إبراهيم باشا في سورية، ١٧٦-١٧٧.
٧٤ مجهول. مذكرات تاريخية، ٦٦.
٧٥ الخوري، إغناطيوس طنوس: مصطفى آغا بربر: حاكم طرابلس واللاذقية (الرهبانية اللبنانية المارونية، بيروت ١٩٥٧)، ٢٦١
٧٦ بني هاني. تاريخ دمشق، ١٩٠.
٧٧ مشاقة. مشهد العيان، ١٦٣.
٧٨ عز الدين. إبراهيم باشا، ١٦٢.
٧٩ المصدر نفسه، ١٦٣.
٨٠ بازيلي. سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ١٦٣.
٨١ المصدر نفسه، ١٧٢.

٨٢ بني هاني. تاريخ دمشق، ١٤٠.
٨٣ المصدر نفسه، ١٤١.
٨٤ المصدر نفسه، ١٤٨.
٨٥ الرافعي. عصر محمد علي باشا، ٢٨٠-٢٨٢.
٨٦ بني هاني. تاريخ دمشق، ٢٢٤.
٨٧ المصدر نفسه، ٢٢٤.
٨٨ مجهول. مذكرات تاريخية، ١٣٣ وعز الدين. إبراهيم باشا، ٢٧٨.
٨٩ بني هاني. تاريخ دمشق ٢٢٧.
٩٠ مجهول. مذكرات تاريخية، ١٣٧.
٩١ قساطلي. الروضة الغناء، ٨٨-٩٠
٩٢ بني هاني. تاريخ دمشق، ٢٠٠.
٩٣ الرافعي. عصر محمد علي باشا، ٣٠٣.
٩٤ عز الدين. إبراهيم باشا في سورية، ١٥٥.
٩٥ مشاقة. مشهد العيان، ١٦٤.
٩٦ قرألي. فتوحات إبراهيم باشا المصري، ٦٥.



حطام الكنيسة المريمية ومحيطها.

إعدام أعيان الشام

فور خروج المصريين، عاد الوالي العثماني علوش باشا إلى دمشق، التي فرّ منها قبل تسع سنوات هارباً مع دخول قوات محمد علي، وشكل مجلساً جديداً لحكم المدينة، عُرف بمجلس ولاية دمشق بدلاً من مجلس الشورى، غاب عنه المسيحيون واليهود. يوجد في مركز الوثائق التاريخية في سوق ساروجا عدد من محاضر هذا المجلس خلال الفترة ما بين تشرين الأول ١٨٤٤ وتشرين الأول ١٨٤٥، ترسم صورة دقيقة عن الحياة اليومية في دمشق خلال أربعينيات القرن التاسع عشر. نرى مثلاً أن مجلس الولاية نظر في أكثر من ٥٠٠ قضية رُفعت أمامه، طالب فيها الناس بإعفاءات ضريبية بسبب سوء موسم الحصاد، وسجلوا اعتراضات متكررة على تصرفات البلطجية والزعران، وعلى الإتاوات المفروضة عليهم في الأسواق من قبل دوريات الحكومة. كان المجلس الجديد يجتمع ثلاث مرات في الأسبوع ويتناوب أعضاؤه على ترؤس الجلسات[١]. تشير المحاضر إلى أن العائلات

التقليدية المتحكمة في ولاية دمشق في هذه الفترة، هي ذاتها التي كانت مهيمنة على المشهد السياسي والاقتصادي قبل الثورتين الأولى والثانية، وأنهم استطاعوا -بدهاءٍ شديد- أن يتجاوزوا كل التغييرات التي عصفت بمدينتهم خلال عقدين من الزمن، ليتربّعوا على زعامتها مجدداً، ويكونوا الثابت الوحيد في عالم مليء بالمتغيرات.

مجلس حكام دمشق الجدد

ضم المجلس الجديد كلاً من مفتي دمشق الشيخ حسين المرادي، ونقيب الأشراف الشيخ رجب العجلاني والفقيه نسيب الحمزاوي والقاضي محمد الجابي، الذي خدم سابقاً في بغداد والمدينة المنورة، وكان أول دمشقي يحصل على الرتبة العلية في قضاء إسطنبول، إضافة إلى نظير أوقاف دمشق أحمد المالكي، وشيوخ المذهب الشافعي عمر الغزي وابن أخيه أبو سعود الغزي. أما من الأعيان، فقد ضمّ المجلس خليل بك العظم، ممثلاً عن العائلات السياسية، ومحمود العظمة من أعيان الشاغور، واثنين من التجار، هما صالح المهايني ومصطفى الحلبي، صهر المفتي الأسبق عبد اللهّ المرادي[٢]. اثنان من الأعضاء كانا إشكاليين: عمر الغزي الذي كان من مؤيدي ثورة عام ١٨٣١، ونسيب الحمزاوي (والد الشيخ محمود الحمزاوي) الذي كان من المحسوبين على الحكم المصري. بعد عودة علوش باشا، عاد كلاهما إلى مبايعة العثمانيين مجدداً. جمعاً، كان هؤلاء يملكون ما لا يقلّ عن ٤٦٪ من الأراضي الزراعية الخصبة في غوطة دمشق ووادي بردى، ما جعلهم، إضافة إلى مركزهم السياسي، أثرى وجهاء دمشق بالمطلق[٣].

منذ اليوم الأول، قرر أعيان المجلس خلخلة النظام الاجتماعي الذي فرضه المصريون على مدينتهم وإلغاء معظم الامتيازات الممنوحة للمسيحيين، فأعادوا العمل بالقانون العثماني القديم الذي منعهم من دخول المدينة، راكبين على الخيل والسير على الأرصفة، وارتداء ما يريدون من لباس، فعاد الزي الكحلي المكروه إلى الأحياء المسيحية، وفُرضت القيود مجدداً على كنائسهم وأعيادهم الدينية، وجميع الخمارات التي ظهرت أيام إبراهيم باشا أُغلقت بأمر من مجلس الولاية الجديد[٤]. لم تعارض الدولة العثمانية طبعاً هذه التدابير، بل على العكس، شجعتها في الكثير من الأحيان (حتى عام ١٨٥٦) انتقاماً من المجتمع المسيحي الذي استقبل إبراهيم باشا بأيادٍ مفتوحة. أعادوا العمل بضريبة «الفردة» التي أطلقها المصريون، بعد تغيير اسمها لتصبح «إعانة»، وفرضوها مجدداً على المسيحيين بشكل يفوق تعدادهم السكاني، فصار مسلمو دمشق يدفعون ٢٧٪ من هذه الضريبة، بالرغم من أن عددهم كان قد تجاوز ٥٨٪ من السكان، وتحمّل المسيحيون ٧١,٥٪ منها، مع أن عددهم لم يتجاوز ١٠٪ من أهالي دمشق[٥]. في إحصاء الدولة العثمانية خلال هذه الفترة، حُدد عدد المسلمين في دمشق بخمسة وتسعين ألفاً، ٩٠,٥٠٠ منهم من السُّنة، ٤٠٠٠ من الشيعة، ١٥٠ من العلويين، و٥٠٠ من الدروز، وقُدر عدد المسيحيين من كل الطوائف بـ ١٢,٥٠٠ شخص، ومعهم ٤٨٥٠ يهودياً[٦]. وتماشياً مع روح التنظيمات التي أطلقت في إسطنبول، وسّعت الدولة من صلاحيات الولاة، فأُضيفت المهام العسكرية إلى مهماتهم السياسية والإدارية، وصاروا ابتداءً من تشرين الثاني ١٨٥٢ قادة للجيوش العثمانية في ولاياتهم، لهم حق تعيين كبار الضباط أو إعفائهم وتعيين من يرونه مناسباً لمنصب القائم مقام دون الرجوع إلى الباب العالي[٧].

في عهد «التنظيمات» استخدم عدد من هؤلاء الولاة صلاحياتهم الجديدة والواسعة لفرض التغيرات فرضاً على المجتمع المسلم المحافظ، ما زاد من غليان أعيانه وغضب مشايخه. أشهر القصص حادثة مفتي المدينة الشيخ محسن الأسطواني الذي طلب من الحاكم أحمد زكريا باشا بوضع حدّ لشرب الخمر في دمشق. بدلاً من تأييده واحترام مكانته الدينية والاجتماعية، طلب الوالي من المنادي أن يجول في شوارع دمشق ويقول: «إن النصراني يقتني الجواري ويلفّ اللفة البيضاء (مثل المسلم) ويركب الخيل ويشرب الخمر ويكون مثل أيام إبراهيم باشا وزيادة»[٨].

الجريمة والعقاب

بعد وقوع الفتنة بأسبوع عام ١٨٦٠، حصل تدخل مباشر من السلطان، فأرسل وفداً رفيعاً للتحقيق بما جرى في الشام، برئاسة وزير الخارجية العثماني فؤاد باشا، ولكن بعد فوات الأوان طبعاً وبعد أن وقعت الواقعة وقتل من قتل من أبرياءٍ وعُزّل. كان فؤاد، ابن السادسة والأربعين عاماً، من أشهر الشخصيات السياسية في الدولة العثمانية. درس الطب وعمل طبيباً في الجيش، ثم دخل ميدان السياسة وأصبح رئيساً لمجلس التنظيمات وشغل وزارة الخارجية خمس مرات. وصل إلى دمشق قادماً من بيروت يوم ٢٩ تموز ١٨٦٠، برفقة ثلاثة آلاف جندي لاستعادة الأمن والأمان في مدينة دمشق المنكوبة، مسلحاً بفرمان موقَّع من السلطان عبد المجيد، ولكن مفاده لم يكن لحماية الناس أو لتحقيق العدالة، والدليل هو تأخر وصوله إلى دمشق، بل سحب ذرائع كانت الدول الأوروبية تستخدمها للتدخل العسكري في ولاية الشام، بهدف حماية مسيحيي دمشق من الإبادة الجماعية.

أحضرت فرنسا جيشاً جراراً لدخول دمشق، ووضعته في سهل البقاع في حالة تأهبٍ قصوى، وأرسلت عشرين بارجة حربية إلى سواحل الشام، وشكلت لجنة دولية للتحقيق في أحداثها الدامية، مؤلفة من روسيا وبريطانيا والنمسا وفرنسا وبروسيا، ما عدّه السلطان عبد المجيد تدخلاً سافراً في شؤون بلاده الداخلية[٩]. كان من المفترض أن يكون الجيش المرسل مؤلفاً من ١٢ ألف جندي، وأن يضم قوات من كل الدول الأوروبية، ولكن وحدها فرنسا أرسلت قوات لهذه المهام. يومها ألقت فرنسا اللوم في ما حدث في جبل لبنان ودمشق على الطائفة الدرزية بأكملها وعلى أعيان دمشق. أما بريطانيا، فقد حمّلت حكامها العثمانيين اللوم، ومعهم المؤسسة الرهبانية المارونية. بعد تأخرٍ ملحوظ، سارعت الحكومة العثمانية إلى معالجة الأوضاع في دمشق، للتغطية على فشلها في حماية أهالي المدينة أو ضلوع بعض موظفيها في مسلسل الإجرام والقتل[١٠].

فؤاد باشا في دمشق

وصل القائد العسكري خالد باشا دمشق قبل أن يصل إليها فؤاد باشا بأيامٍ معدودة، وتجول في أحياء المدينة للتعرف إليها، يرافقه مفتي البعثة العثمانية محمد رشدي باشا الشرواني، الذي أصبح بعد سنوات بدوره والياً على دمشق. ثم جاء الوزير العثماني بلباس السفر الميداني، لا بلباسه الرسمي وأوسمته، للبدء بالعمل فوراً دون أي مقدمات أو رسميات[١١]. دبَّ الرعب والخوف في نفوس الدمشقيين، الذين سارعوا لإطلاق مدافع الاستقبال من القلعة، ليكتشفوا أن الذخيرة لم تعد موجودة بعد نهبها أيضاً خلال الأحداث[١٢].

تجول فؤاد باشا في أحياء المدينة المدمرة وجال في قلعة دمشق، ليشاهد الأطفال حفاة عراة يئنون من الجوع والخوف، والنساء يصرخن، وبعضهن بحالة مخاض، فنقلهنّ إلى جامع دنكز، الذي تحول إلى مستشفى ميداني للسيدات المسيحيات[١٣]. عرض الوزير العثماني على المسيحيين الانتقال إلى بيروت على نفقة الحكومة، وأمر بفتح أبواب كل المساجد أمامهم، ليقيموا الصلاة فيها ريثما يُعاد بناء كنائسهم المدمرة، ولكنهم رفضوا هذا العرض خوفاً من عواقبه[١٤]. كان خدام الكنائس يعملون على توفير الطعام والشراب لمنكوبي باب توما، وهو عبارة عن جرة ماء ورغيف خبز وثلاث خيارات في اليوم، كانت تأتي بمعظمها عبر مساعدات من القنصلية الفرنسية في دمشق، التي خصصت أحد المخابز لمساعدة الأهالي مجاناً على نفقة حكومة باريس. طلب الوزير العثماني توقف المعونات الفرنسية فوراً، لكي لا تكون ذريعة لتدخل أوروبي من باب المساعدات الإنسانية، وعوّض الأهالي براتب نصف قرش يومياً لتحريرهم من مساعدة الفرنسيين[١٥]. بعدها عرض تعويض الحكومة الفرنسية وتسديد كل ما قدمت من مساعدات مالية وعينية، ولكن الفرنسيين رفضوا هذا العرض[١٦]. عند وصول المسيحيين إلى بيروت، دفع فؤاد باشا لكل واحد منهم ٥٠ قرشاً، سواء كانوا من سكان حاصبيا وراشيا أو دمشق[١٧].

إعدام الوالي

انتقلت أولى القافلات المحملة بمسيحيي دمشق المتجهين إلى بيروت، تحت حماية رجال الأمير عبد القادر الجزائري، وعلى متنها ثلاثة آلاف شخص. يومها أمر فؤاد باشا بتغيير كامل عناصر الدرك العاملين في دمشق

واستبدال قوات جديدة بهم لا تعرف المدينة أو أياً من أهلها لمنع التعاطف مع الناس خلال المداهمات[١٨]. ثم عزل بعدها والي الشام أحمد عزت باشا، ومعه الضابط العثماني عثمان بك قائد حامية حاصبيا ومحمد علي بك، قائد حامية راشيا[١٩]. لم يكن قد مضى على تعيين الوالي في دمشق أكثر من عامين، بعد مسيرة عسكرية حافلة نال خلالها أرفع أوسمة الدولة العلية في حربها مع روسيا القيصرية. عرفه فؤاد باشا منذ زمن بعيد، عندما كان أحمد عزت قائداً للمدرسة الحربية في إسطنبول وأحد ألمع مدرسيها[٢٠]. كان التحقيق معه سرياً في إسطنبول بعد تجريده من سيفه وأوسمته، ومن لقب الباشاوي الممنوح من السلطان، وأعيد إرساله إلى دمشق حيث وضع تحت الإقامة الجبرية في منزل بمنطقة القشلة، ثم أقيمت محاكمة خاصة له يوم ٧ أيلول ١٨٦٠، حكمت عليه وعلى رفاقه بالموت رمياً بالرصاص، ومعهم القائد العسكري لمنطقة باب توما، وهو عثماني أيضاً يدعى علي بك. دفن أحمد عزت باشا في مدافن الصالحية ونقلت جثامين الضباط الأتراك الثلاثة إلى مقبرة الباب الصغير[٢١].

جرائم بالجملة

جاء في محاضر التحقيق أن الوالي كان متخوفاً دوماً من المسيحيين، وكان يراهم «عصاة للدولة»، وهو مدرك تماماً مدى حساسية الباب العالي من كلمة «عصاة». في شهادة بعض المسيحيين أمام المحققين، قالوا إن الوالي اجتمع مع أثرياء حيّ باب توما وطلب منهم دفع خوة، وإنه سجن كل من رفض تسديد هذا المبلغ. أضافوا أنهم اعترضوا على هذه التصرفات أمام وكيل البطريرك الأرثوذكسي، المطران يوسف أسقف، ولكنّ أحداً

لم يستجب لندائهم[٢٢]. وجاء في التحقيقات أيضاً أن الوالي ألهب نار الفتنة بوضع المحارس والمدافع على أبواب الجامع الأموي لحماية المسلمين من المسيحيين خلال الصلاة، بعد انتشار شائعة بأنهم ينوون مهاجمة المساجد خلال العيد الكبير[٢٣]. وأطلق سراح الرعاع والمجرمين وأصحاب السوابق من سجن القلعة قبل وقوع المجزرة بأيام، ليكونوا في طليعة المهاجمين[٢٤].

وُجِّهت إليه عدة تهم إضافية، منها التخاذل في إرسال القوات المناسبة إلى الحيّ المسيحي، والإبقاء على نخبة من الجنود النظاميين، الذين كان عددهم في دمشق ١٥٠٠ يومها، لحماية داره. كان إعدامه رسالة واضحة لأهالي دمشق، أن العقاب سيطاول أرفع الأعيان مقاماً ومنزلةً بينهم، فإذا أُعدم الوالي نفسه وكبار الضباط، لن يسلم أحد من عقاب فؤاد باشا. تبين في التحقيقات أن الوالي اجتمع مع أعيان دمشق في اليوم الثاني للأحداث، وقال لهم إن الدروز ينوون مهاجمة قلعة دمشق لتصفية المسيحيين المختبئين في داخلها، منبهاً إلى أنه لا يملك قوة عسكرية كافية لحمايتهم. اقترح أحد الحاضرين غضّ الطرف عن القلعة والسماح للدروز باقتحامها لكي تسلم بقية أحياء المدينة، ولم يعارض الوالي هذا الطرح[٢٥]. القنصلية الفرنسية في دمشق أشارت في إحدى مراسلاتها إلى أن أحمد عزت باشا كان متزوجاً كريمة الوالي السابق سليم باشا، الذي قُتل على يد أهل الشام قبل ثلاثين سنة، وأنه كان يريد الثأر لعمه، ولكن هذه الرواية، بحسب رد القنصلية البريطانية، كانت من خيال الدمشقيين. في ردهم على المقولة الفرنسية، شرح الإنكليز بأن أحمد باشا كان يقيم في دمشق مع أمه وأولاده، وبأن زوجته توفيت منذ زمنٍ بعيد، ولا علاقة لها بسليم باشا لا من قريب ولا من بعيد[٢٦].

بدء العقاب الجماعي

بالرغم من تعيين محمد معمر باشا والياً جديداً للمدينة، إلا أن فؤاد باشا كان الآمر الناهي في دمشق طوال فترة إقامته فيها التي امتدت من تموز ١٨٦٠ وحتى عودته إلى إسطنبول وتعيينه صدراً أعظماً في تشرين الثاني ١٨٦١ . قسّم الوزير التهم إلى ثلاث فئات: سالب ومهيج وقاتل، وفي أول تصريح له أمام الناس، أعلن فؤاد باشا أن جميع سكان دمشق، مسيحيين ومسلمين، كانوا مسؤولين عمّا حدث، المسيحيون مسؤولون لأنهم أساؤوا فهم التنظيمات وتطبيقها، واستفزوا المسلمين، والمسلمون مسؤولون لأنهم شاركوا بالقتل ولم يحموا أهلهم من المسيحيين[٢٧]. عند انتشار شائعة جديدة بأن المسيحيين ينوون مهاجمة الجامع الأموي للثأر، رد فؤاد باشا بأنه على استعداد تام لتدمير ما بقي من دمشق لو أكمل الدمشقيون السير في طريق العنف، سواء أكانوا مسيحيين أم مسلمين[٢٨]. بعد تزويد الوجيه عمر آغا العابد بالسلاح والرجال، أمر بإفراغ معظم بيوت حيّ القنوات بالقوة، من القنطرة حتى القشلة، وإعطائها للمسيحيين، وتكرر المشهد ذاته في أحياء القيمرية والشاغور والعقيبة ومئذنة الشحم[٢٩]. كان العابد من أعيان الميدان الذي حمى مئات العائلات المسيحية في داره، ورفض تسليمهم للزعران، فأعجب به فؤاد باشا واستدعاه واعتمد عليه في عمليات تعويض المسيحيين.

جُمعت كل المسروقات من البيوت المسيحية، من سجاد وتحف ومجوهرات، ومعها خمسون ألف قطعة زجاجية (صيني)، وأضيفت إليها مقتنيات لم تكن مسروقة أصلاً، وُضعت جميعها في مسجد يلبغا في سوق الخيل، جنوب

ساروجا، وشُكلت لجنة لإعادتها لأصحابها، مؤلفة من الوجهاء متري شلهوب وإبراهيم طنوس وجبران بحري، ومعهم قاضي دمشق الشرعي محمد سعيد الأسطواني وعمر العابد. ضمت اللجنة ١١ موظفاً في الدولة، ستة من المسلمين وخمسة من المسيحيين، ومعهم تسعة وجهاء مسيحيين من دمشق: ثلاثة روم أرثوذكس، ثلاثة روم كاثوليك، واحد لاتين، واحد أرمن أرثوذكس، وواحد أرمن كاثوليك. جميع الأهالي تعاونوا سريعاً مع اللجنة، مثل محمد هدايا، أحد سكان حيّ القيمرية، الذي أعاد كيساً يحتوي على أوانٍ بقيمة أربعين ألف قرش، عثر عليه بالقرب من مقهى الشاويش، عند دخلة بيت النحلاوي[٣٠]. قُدرت قيمة الأضرار بثلاث مئة مليون قرش، ولكن فؤاد باشا اعتبر أن المبلغ عالٍ جداً ولا يمكن فرضه على أهالي دمشق خوفاً من اندلاع ثورة جديدة، فاقترح الاكتفاء بخمسة وأربعين مليون قرش فقط، ولكن المسيحيين رفضوا ذلك، فرُفع الأمر للسلطان عبد المجيد، الذي اكتفى بخمسة وسبعين مليون قرش، تُقسم على ثلاثة أقساط، اقتُطعت من طريق الضرائب من أهالي الشام[٣١].

عزل المفتي والنقيب

بعدها جاء قرار عزل مفتي المدينة وإمام الأحناف الشيخ طاهر الآمدي ونقيب الأشراف أحمد درويش العجلاني وعُيِّن بدلاً منهما أمين الجندي مفتياً والشيخ أحمد الكزبري نقيباً. الجندي لم يكن دمشقياً أصلاً، وفي تعيينه إهانة مقصودة لأهالي دمشق، وتحديداً لأسرة المرادي، وهم شيوخ الطريقة النقشبندية في دمشق، التي كانت مهيمنة على هذا المنصب الرفيع، المعيّن عادةً من قبل شيخ الإسلام في إسطنبول، منذ سبعينيات القرن

الثامن عشر[٣٢]. أما نقابة الأشراف، فكانت تتبدل مناصفة بين عائلتي آل العجلاني وآل الحمزاوي، اللتين اعترض وجهاؤهما على تعيين الكزبري في هذا المنصب، واصفين إياه بالدخيل. نُفي النقيب المعزول إلى جزيرة قبرص، بعد مصادرة أملاك أسرته في حيّ العمارة، وكذلك الآمدي الذي قضى سنتين في فامغوستا ثم ثلاث سنوات في أزمير قبل عودته إلى دمشق بواسطة الأمير عبد القادر الجزائري، بعد أن رحل عنها فؤاد باشا[٣٣].

يذكر أن عقوبات الإعدام طاولت التجار والمواطنين العاديين فقط، ولم تُطبَّق على رجال الدين، بحيث لم يشنق أحد منهم، خوفاً من نفوذهم الواسع في المجتمع الدمشقي. صادر الوزير العثماني منازل المفتي والنقيب، وكذلك منزل كل من عبد اللهّ العظم وحافظ العظم، لإيواء المهجّرين المسيحيين والمرضى من عسكر السلطان، حيث كانت الحمى وكان الإسهال الشديد يحصد ٣٠-٤٠ منهم في اليوم الواحد[٣٤]. وقد قبلوا المصادرة برباطة جأش وصرّحوا على العلن: «نحن وأولادنا وأموالنا وبيتنا للسلطان!»[٣٥].

اعتقال الشيخ عبد اللهّ الحلبي

أغلق بعدها فؤاد باشا جميع منافذ دمشق على العالم الخارجي ومنع دخول وخروج أي شخص مهما علا شأنه إلا بتصريح خطي منه شخصياً[٣٦]. وأمر بوضع المصابيح على مدخل كل البيوت، لأسباب أمنية، ومنع التجوال بعد المغيب إلا بتصريح ومرافقة أحد عناصر الدرك من أقرب مخفر[٣٧]. ثم بدأ بمسلسل الاعتقالات المدروسة، بناءً على وشايات الدمشقيين ببعضهم، التي طاولت أكثر من ١٣٠٠ شخص بتهمة المشاركة بالشغب

أو عدم التعرض له. كان على رأس المعتقلين شيخ الشام عبد اللهّ الحلبي ابن سعيد الحلبي الذي واجه إبراهيم باشا في المسجد الأموي قبل عقدين. اتُّهم عبد الله الحلبي بتحريض الغوغاء على المسيحيين وإصدار فتوى ضدهم، حيث قال القنصل الفرنسي في دمشق إنه «أكثر الشخصيات إثارة للشبهات، لأن هناك استحالة عملية حيث لا يمكن حدوث أي تحرك في دمشق دون موافقته»[٣٨].

كان الشيخ الحلبي من أبرز علماء دمشق في عصره، تتلمذ على يد والده تحت قبة النسر في الجامع الأموي، ودرّس أجيالاً في حجرته المعروفة الواقعة شمال الجامع، وكان بين مريديه وتلامذته ناظر الأموي رضا الغزي ومفتي المدينة الشيخ طاهر الآمدي[٣٩]. لم يتقاضَ أيَّ مال من عمله الديني، وعاش من تجارة الحرير التي جنى منها أرباحاً طائلة. قيل يومها إنه اجتمع مع الوالي قبل اندلاع الأحداث بفترةٍ وجيزة، بحضور المفتي الآمدي، وقال إن الإصلاحات العثمانية تجاه المسيحيين تتناقض مع جوهر القرآن الكريم، معتبراً أنه لا يجوز المساواة أبداً بين المسلم والمسيحي الذمي[٤٠].

قضية بيان أئمة دمشق الملفق

وقيل يومئذ إن الشيخ الحلبي كان أول الموقعين على معروض من أهل الشام، يطالب بعزل السلطان عبد المجيد وإستبدال أخيه به، نظراً لتعاطف الأول مع المسيحيين. جاء في نصه: «إن سفك دم المسيجين وهتك حرمة عرضهم واغتصاب أموالهم وحرق كنائسهم وتدمير بيوتهم مباح لأنهم امتنعوا عن دفع مال الأعناق (الجزية)». لا نعرف صحة صدور بيان كهذا

من عدمها، ولكنه حكماً لم يصدر بهذا الشكل. وفي حال وجوده، فقد تعرض لعدة تشويهات من قبل المترجمين الذين نقلوه من التركية إلى الفرنسية أولاً، ثم ترجموه إلى اللغة العربية. خلال هذه العملية فقد الكثير من مصطلحاته، ومنها عبارات التبجيل والتعظيم والتفخيم التي اعتادها مواطنو الدولة العثمانية في أدبياتهم، تحديداً الأئمة والعلماء. فعلى سبيل المثال، يشير البيان إلى ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب، المحبوب جداً لدى أهل الشام، فيصفه فقط بلقب «الإمام»، وهي عبارة لا يستخدمها الدمشقيون عند الإشارة إلى عمر. ولا ترد عبارة «سيدنا» أو «رضي الله عنه»، ولا يصفه الموقعون بالفاروق أو «أمير المؤمنين».

أول من أشار إلى هذا البيان كان كتاب المؤرخة الفرنسية المعاصرة للمجزرة بابتيزم بوجولا، الصادر في باريس عام ١٨٦١، والذي نقلت عنه الكثير من الأبحاث والدراسات. جاء في كتابها أن العلماء الموقعين على البيان اجتمعوا بمكتب الوالي، «حيث أصدر الشيخ الحلبي فتواه الشهيرة بقتل النصارى»، وأن أحد الحاضرين الذي كان يحتل «منصباً مرموقاً في دمشق» أبلغ نائب القنصل الفرنسي بأمر الاجتماع، فأبلغ عنه إلى القنصل العام المقيم في بيروت[٤١]. صحة هذه الرواية تدعو إلى الشك والتأمل.

الحلبي وأهل الصالحية

احتُجز الشيخ الحلبي في دار البلطجية، وهو منزل كبير في حيّ القنوات يقع باتجاه باب الجابية، وجاء في محضر التحقيق أنه يوم اشتدت الحرائق في دمشق، أرسل الشيخ أحد أعوانه، ويدعى محمد الرجولة، إلى حيّ الصالحية،

طالباً العون من مختارها حمزة السقطي. صاح الرجولة في الصالحية: «يا أمة محمد، الحريق وصل إلى بيت الشيخ وإلى الجامع الأموي»[٤٢]. لبى مختار الصالحية النداء وطلب من شباب الحيّ التوجه إلى حيّ العمارة. ولكن أحد المسيحيين قتل شاباً من متطوعي الصالحية، ظنّاً منه أنه من الغوغاء، فعادوا إلى دارهم غاضبين، وقيل إن الشيخ الحلبي أمر بذلك وإنه كان يريدهم فقط أن ينقذوا داره، مقابل تعويض مادي[٤٣]. يؤكد هذا الحدث أن سلاحاً ظهر بالفعل في الأحياء المسيحية، واستخدم للدفاع عن النفس، ولو بشكل محدود وخجول.

قام عدد من الوجهاء، من تلقاء أنفسهم، بإعطاء شهادة تنفي هذا الكلام أمام فؤاد باشا، وهم نقيب الأشراف الشيخ أحمد الكزبري، الذي كان مع الحلبي يوم الحريق، ومعه الشيخ صالح جعفر من الطائفة الشيعية وعبد القادر آغا الشهبندر. ثم وجهت إليه اتهامات بأنه حرض أهالي دوما في ريف دمشق على سكان بلدة معرونة، ولكن مشايخ دوما قصدوا الباشا التركي وأنكروا هذا الكلام. ومع ذلك نُفي الشيخ الحلبي إلى أزمير وبقي فيها خمس سنوات، ثم عاد إلى دمشق بعد صدور عفوٍ عنه، بشفاعة الأمير عبد القادر، وتوفي في قرية برزة عن عمر ناهز الواحد والستين عاماً سنة ١٨٦٩. بالرغم من محاولة إقصائه عن المجتمع الدمشقي بشكل كامل، إلا أن أحد أبنائه، وهو أحمد الحلبي، عُين متولياً للجامع الأموي عام ١٨٨٦، ثم أصبح قاضياً في المحكمة الشرعية، وأصبح رضا الحلبي مفتياً لدمشق في السنوات الأولى من القرن العشرين، قبل وفاته عام ١٩١٠ [٤٤].

أثار اعتقال الشيخ الحلبي غضب أهالي الشام، وجاء بعدها اعتقال الشيخ

عمر الغزي مفتي الشافعية في دمشق، الذي نُفي مع ابنه سعيد (جد رئيس الوزراء في عهد الاستقلال سعيد الغزي) إلى مدينة فاماغوستا في جزيرة قبرص، حيث توفي هناك، وكانت تهمته عدم الوقوف في وجه الغوغاء. أمر فؤاد باشا أيضاً باعتقال محمد سعيد بك ابن الزعيم الكردي شمدين آغا، وكان أحد قادة الميليشيات المسلحة يومها المعروفة بالعونية والمتهمة بالمشاركة بقتل المسيحيين والدروز[٤٥].

شمدين آغا الأب كان زعيماً في حيّ الأكراد، مسؤولاً عن العسكر وجبي الضرائب لمصلحة العثمانيين. رفض المشاركة بثورة ١٨٣١، وكان من القلائل الذين حافظوا على علاقة طيبة مع كل من إبراهيم باشا والعثمانيين معاً خلال حقبة الحكم المصري وتوفي مطلع عام الفتنة.

يومها كانت الجماعات المسلحة موجودة بكثرة لدى معظم آغوات الشام، يستمدون منها قوتهم وسطوتهم على المجتمع، يقدمون لهم الحماية والطاعة ويفرضون هيمنتهم على سكان الأحياء التابعة لهم، في الشاغور مثلاً أو في الميدان أو في حيّ الأكراد. عرفت هذه التنظيمات العسكرية يومها باليارلية، وحاولت السلطات العثمانية مكافحتها طويلاً عبر إرسال قوات رديفة سلطانية مزودة بالسلاح والعتاد لكي تقضي على نفوذ الآغوات والزعامات المحلية، تحديداً بعدما شارك عدد منهم بثورة ١٨٣١ ثم في أحداث ١٨٦٠، مستفيدين من غياب معظم العسكر النظامي حيث كانوا حينها يرافقون محمل الحج إلى مكة. قرر الوزير فؤاد باشا ضربهم بيدٍ من حديد وحلّ جميع تلك التنظيمات المسلحة بعد زجّ قادتها في السجون وإعدام عدد لا يستهان به منهم.

دور الأمير عبد القادر الجزائري

المعروف أن الأمير عبد القادر الجزائري أدى دوراً محورياً في تلك الأحداث واستطاع حماية مئات العائلات المسيحية بداره الواقعة في زقاق النقيب، خلف الجامع الأموي. قبل وقوع المجزرة، كان الأمير يحذّر من نيران الفتنة، ويجتمع مع أعيان المدينة كافة خلال شهر حزيران، طالباً منهم رصّ الصفوف ومراقبة المشاغبين وأصحاب السوابق. كان خارج دمشق في اليوم الأول من الأحداث، في زيارة لبلدة الأشرفية القريبة من دمشق، لمنع أهلها من الاقتراب من دمشق بناءً على ما حدث في لبنان[٤٦].

حمل الأمير السلاح وخرج أمام الجموع التي وصلت إلى باب داره في حيّ العمارة، صائحاً: «أهكذا ترضون نبيكم محمداً؟ لن تنالوا من مسيحي واحد من هنا، فجميعهم أخوتي». استفاد الأمير من المقاتلين المغاربة القادمين معه من الجزائر، واستطاع حماية الناس من طريقهم، إلى درجة أن فؤاد باشا طلب الاستعانة بهم لإعادة الهدوء إلى دمشق. استجاب الأمير لطلبه واصطفى ٤٠٠ مقاتل من خيرة رجاله، وضعهم تحت تصرف الدولة، يرأسهم أحد أقرباء الأمير[٤٧]. وبعد تمرين رجال الأمير للقوات النظامية على مواجهة أي حدث مشابه قد يضرب بدمشق، أقيم استعراض عسكري لهم في سهل القابون، حضره فؤاد باشا والقناصل الأجنبية والأمير عبد القادر. عندما بدأ الاستعراض خرج الضيوف من خيمهم لمشاهدة المناورات إلا الأمير، وعند الاستفسار عن سبب تغيبه، قال للوزير العثماني: «إني شاهدت كل ذلك فعلاً، وكنت أتلقى الرصاص والكلل بصدري، فلا لذة لي الآن برؤيته تمثيلاً»[٤٨].

ظلّ رجال الأمير يحمون الأحياء المسيحية من تموز وحتى كانون الأول من عام ١٨٦٠، وعندما وصلت القوات الفرنسية إلى الساحل، مهددة بقصف دمشق عقاباً على ما حدث، خرج الأمير لمقابلة الضباط الفرنسيين في قرية قب إلياس البقاعية وتحذيرهم من عواقب هذا الفعل[٤٩]. وكان لهذا الموقف المشرف والشجاع صدىً لدى حكام إسطنبول وصلت تردداته إلى مسامع السلطان نفسه، وبدأت الهدايا والثناءات تنهمر على دار الأمير الدمشقية من كل حدبٍ وصوب، بصفته حامياً للمسيحيين، وكان من بينها مسدسان حربيان مطليان بالذهب هديةً من الرئيس الأميركي أبراهام لينكولن، وسيف من ملكة بريطانيا، وقلادة من الحبر الأعظم في الفاتيكان، ووسام الشرف الفرنسي من الإمبراطور نابليون. في عام ١٩١٥، أُطلق اسم الأمير على مدينة في ولاية أيوا الأميركية، ولاحقاً سميت إحدى المنح الدراسية باسمه في جامعة فيرجينيا، كذلك أقامت الأمم المتحدة ندوة حول دوره الإنساني في عام ٢٠٠٦، ووضع تمثال له كما في إحدى قاعاتها، وسُمي كرسيّ حقوق الإنسان في اليونيسكو باسمه أيضاً.

الاعتقالات والإعدامات

أما عن زعماء التنظيمات العسكرية، فقد اعتُقل زعيم الشاغور عبد اللطيف آغا، ودعاس آغا الجيرودي، وعلي آغا فرحات وفارس آغا الحلبونية، إضافةً إلى الأعيان محمد قطنا وحسن البهنسي من القنوات، وعبدو المالح ورشيد الخجا من باب بريد، وصالح الأيوبي ومحمد الطباع ومحيي الدين الطباع وعبد اللطيف المارديني ومحمد الركابي وراغب الركابي وحسن النشواتي وحسن التوتنجي ومحمود الحمزاوي، الذي أطلق سراحه فوراً بعد تبرئته

من أي جرم. في جامعة هاله الألمانية يوجد نص خطاب للحمزاوي (رقم ٢٨٨) أُلقي أمام المصلين في الجامع الأموي يوم ٣١ آب ١٨٦٠، وقال فيه إن العثمانيين لم يظلموا أهل الشام بأحكامهم: «ذلك الفعل القبيح (قتل أهل الكتاب) هدم ركن من أركان الدين وفاعله خارج بالكلية عن جمهور الموحدين. وكل من أنكر العقوبة والقصاص على الفاعلين حكمه حكم أولئك الغادرين الباغين».

وصل عدد المعتقلين، بين أعيان ومشايخ ومواطنين عاديين إلى ١٣٠٠ شخصاً، وضع التجار منهم في التكية، وأُرسل الوجهاء إلى القشلة أو إلى دار البلطجية في القنوات، وسيق العوام إلى سجن القلعة[٥٠]. كانت تهمة الكثير منهم مجرد «الفرجة»، حيث وقفوا على أبواب الحيّ المسيحي وهم يشاهدون النيران تلتهمه، كما يفعل الدمشقيون عادة عند وقوع أي حادث في مدينتهم، خيراً كان أو شرّاً. يوم ٢٠ آب ١٨٦٠، أُخرج من التكية عدد من السجناء، هم عبد الرحمن خزنة كاتبي وسعيد السيدة وصالح الخاناتي ومحمد كبب من باب بريد، وحسين بارود من الميدان، وأبو رشيد السمّان من القنوات، وحسين علاف من باب توما، وأُعدموا شنقاً في منطقة الشاغور[٥١]. في اليوم نفسه نُفذ حكم الإعدام في سوق الخيل على كل من محمد وراغب الركابي، وفارس آغا حلبونية، وسليم صخر، ومختار القنوات الأسبق محمد رشيد البدوي، الذي أدين بتزيين منطقته احتفالاً بسقوط زحلة. وقامت السلطات بشنق حسن التوتنجي ومصطفى الخضري ومصطفى الحواصلي وحسن النشواتي في باب مصلى، ومحمد الفرا وعمر نمنم في الصالحية.

ثم نزل إلى صدر الباز عشرة ضباط من الجيش العثماني، ومعهم ٨٠٠

عسكري، وأمروا بمثول ١١١ سجيناً أمامهم وأمام الناس كافةً وقد ضربوا أيديهم بالحديد وربطوهم بالحبال مثل الأغنام، ثم أطلقوا النار عليهم ورموهم قتلى[٥٢]. بعدها جال العسكر بينهم وضربوا ٣٠ شخصاً بالنار كانوا قد تظاهروا بالموت، وأُرسل فريق طبي، وتبين أن ٣٠ آخرين لم يموتوا بعد، فأطلقت النار عليهم مجدداً. عُرف من القتلى مصطفى وإبراهيم عاكف، وهما من الذوات، وصالح الأيوبي من كبرى عائلات دمشق، وأبو علي التسابحجي، وإسماعيل شمدين آغا، ومحمد أسيس من سكان مئذنة الشحم، وحسين عاصي من أهالي الصالحية. ضمت قائمة الإعدامات من الضباط الدمشقيين كلاً من محمد خميس (سويقة) ومحمد الشمّاع (صالحية)، ومحمد أرناؤوط (باب توما) ومحمد الخاناتي (قيمرية) ورشيد رباط (باب توما) ومحمد الطباع (العقيبة)، ومن الجنود الدمشقيين محمد حداد (قنوات) وياسين الأورفلي وبدر المارديني (صالحية)، إضافةً إلى الكثير من العاطلين من العمل من أبناء العائلات المعروفة، مثل: حسني البارودي (باب بريد) وعلي الحمصي (قنوات). أخيراً أُعدم التاجران محمد السمّان من باب توما وفارس الحلواني من القيمرية بتهمة التحريض على القتل، ومعهما بائع العطورات إسماعيل درويش، والبقال ديب السمّان الذي شارك في نهب بيوت باب توما وقتل نائب القنصل الأميركي في دمشق[٥٣].

أمر فؤاد باشا بنفي الشيخين عبد اللهّ الحلبي وعمر الغزي، ومعهما عبد اللهّ بن نصوح العظم وعبد القادر العظم وحافظ العظم وعلي عبد اللهّ العظم ومحمد العظمة ونقيب الأشراف أحمد العجلاني وصالح المهايني وسعيد كيلاني ومحمد سعيد شمدين آغا. في تشرين الأول ١٨٦٠، صودر كل السلاح من أهالي دمشق، ووصل عدد البنادق والمسدسات إلى ٩٠٠ قطعة،

ثم جاء العقاب الجماعي عبر فرض الخدمة الإلزامية على شباب دمشق مجدداً، تماماً كما فعل إبراهيم باشا قبل ثلاثة عقود، ورُفع البدل العسكري أربعة أضعاف لكي يصبح ٢٠٠ ليرة عثمانية يصعب حتى على الأثرياء تأمينها[٥٤]. فسيق إلى الخدمة ثلاثة آلاف دمشقيّ ونُقلوا إلى جبهات مختلفة من معارك الدولة العثمانية، كان من بينهم ابنا الشيخ الحلبي، عبد المحسن ومحمد صلاح[٥٥]. كان هذا الأمر بحد ذاته إنجازاً كبيراً للعثمانيين، الذين حاولوا مراراً فرض الخدمة الإلزامية على أهالي دمشق، تحديداً خلال حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦)، ولكنهم واجهوا دوماً معارضة شديدة من الأهالي والأعيان، تماماً كما واجه المصريون من قبلهم. صارت الخدمة إلزامية تبدأ في شهر أيلول من كل عام، وعُرفت لدى الناس بالأخذ عسكر، وبقيت كابوساً عظيماً على أولاد البلد حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤.

اعترض الأهالي على هذه التدابير، وقالوا إن عدداً من المتهمين والمعتقلين كانوا ممن ساعد المسيحيين، وليسوا من حرض عليهم، مثل عبد اللهّ العظم نجل نصوح باشا العظم، ومصطفى الحواصلي، الذي بقي حتى الساعة الخامسة فجراً وهو يحاول تأمين العائلات المشردة في داره في باب توما، بحسب تعبيره، ونجا بأعجوبةٍ من الموت على يد أحد اللصوص[٥٦]. كان الحواصلي رجلاً إشكاليّاً بكل معنى الكلمة. فقبل الأحداث، تولى قيادة الظابطية (الشرطة)، وبحسب رواية أحد المعاصرين، جنّد لحسابه «كل شقي وكل أراكيلي وكل عواطلي» لمضايقة الناس وإرهابهم. وصفه أبو السعود الحسيبي، أحد الشهود على تلك الأحداث، بالأحمق وقال: «تبغضه أهالي الشام» لأنه كان «يوافق الأشقياء في أهوائهم... ويتناول الرشاوي

بشكلٍ فاق الحدود، حتى أنه لو عُرض عليه خمسة قروش لأخذها»[٥٧]. دافع عنه قلة من الناس، والآخرون قالوا إنه شارك في المجزرة للتخلص من أحد المدينين له من الأثرياء المسيحيين[٥٨].

الحجة كانت دوماً أن أهالي دمشق تعرضوا لشائعات مغرضة. فعلى سبيل المثال، تبين أن لحاماً يدعى أنيس دخل على مختار حيّ العمارة يوم ١٢ تموز وقال إن الدروز يستعدون لاقتحام الميدان وذبح المسيحيين المقيمين فيه، طالباً العون من زعماء الحيّ. صاح اللحام أنيس قائلاً: «أرسلوا معونة إلى حيّ الميدان، حيث المال واحد والدين واحد»[٥٩]. ثم كرر الكلام نفسه في باب سريجة وفي قبر عاتكة والشويكية، وظل يتجول بين الأحياء حتى الساعة الثانية صباحاً مكرراً الإشاعة نفسها. شكّل وجهاء تلك الأحياء وفداً مشتركاً للذهاب إلى الميدان، مؤلفاً من محمد آغا تللو وحسن البهنسي وأحمد الحسيبي، ولكن عندما وصلوا إلى الميدان قابلهم زعماء المنطقة بالسلاح، قائلين: «لماذا أنتم قادمون في هذا الوقت؟ وصلتنا أخبار مخالفة لما تقولون من كلام، مفاده أنكم تجمعون رجالكم ومرادكم قتل النصارى الموجودين عندنا»[٦٠]. لم يشفع هذا الكلام لهؤلاء وأُعدم معظمهم في الساحات العامة، بتهمة نية القتل، ولكن اللحام أنيس فرّ من وجه العدالة، ولا معلومات عنه بعد ذلك اليوم. جاء في مذكرات أبو السعود الحسيبي، أحد أعيان حيّ القنوات من الشباب يومها، أن أهالي الميدان «دخلوا حارة النصارى أول الناس، وفعلوا أكثر من بقية أهالي دمشق. أكلوا الهبر وتركوا العظم!»[٦١]، وتبين لاحقاً أن هذا الكلام كان عارياً من الصحة.

خمسة وستون من الإعدامات النظامية طاولت أشخاصاً اتُّهموا بقتل

المدنيين، و١١١ بتهمة قتل عسكر السلطان خلال الأحداث، وثلاثة وثمانون منهم بتهمة الفرار من وجه العدالة. حكم فؤاد باشا بالسجن المؤبد على ١٣٩ دمشقياً بتهمة السرقة والنهب وتحطيم ممتلكات عامة، وعلى ١٤٥ شخصاً بتهمة المشاركة في الشغب أو عدم اعتراضه، وبالسجن مع الأشغال الشاقة لـ١٨٦ شخصاً، بتهمة تسهيل العنف. ستة وعشرون من المعتقلين كانوا من حيّ القنوات، أُعدم ثمانية منهم، وحُكم على الآخرين بالسجن المؤبد[٦٢].

ثمانية وثمانون شخصاً من المعدومين كانوا من الأكراد، و٥٣ وصفوا بالأشقياء، دون تحديد هويتهم. وجاء في سجلات المنفيين: ٢١ كانوا من القنوات، ١١ من السويقة، ١٠ من مئذنة الشحم، ١٠ من باب توما، ١٠ من الميدان التحتاني، ٢ من الميدان الفوقاني، ٩ من باب سريجة، ٨ من القيمرية، ٧ من قبر عاتكة، ٥ من العمارة، ٥ من باب الجابية، ٤ من الصالحية، ٣ من العقيبة، ٢ من الدرويشية، ١ من باب مصلى، ١ من باب بريد، ١ من حارة الجورة، ١ من الشاغور، و١ من قرية دوما[٦٣].

أما من نُفذ بحقهم الإعدام، فكان توزيعهم الجغرافي على النحو الآتي: ٣٥ من الصالحية، ٢٧ من باب توما، ١٧ من القنوات، ١٩ من مئذنة الشحم، ١١ من الشاغور، ٩ من القيمرية، ٧ من سوق ساروجا، ٦ من باب البريد، ٣ من السويقة، ٢ من باب مصلى، ٢ من باب سريجة، ٢ من العمارة، ٢ من العقيبة، ٢ من باب شرقي، ٢ من الميدان الفوقاني، ١ من الميدان التحتاني، ١ من قبر عاتكة، ١ من الدرويشية، إضافةً إلى اثنين جاءوا من راشيا وواحد من حاصبيا، لقوا مصرعهم في دمشق مع أهاليها[٦٤].

البحث في تركات بعض المدانين

في ثمانينيات القرن العشرين، قام المؤرخ السوري الكبير الدكتور عبد الكريم رافق، أستاذ التاريخ في جامعة دمشق، بدراسة السجلات العدلية في العهد العثماني للبحث عن تركات بعض الشخصيات التي قضت شنقاً عام ١٨٦٠. أبحر الدكتور رافق في ممتلكاتهم لمعرفة إن كان هناك أي صلة بين وضعهم المالي وجريمة الحيّ المسيحي التي أدينوا بها وأُعدموا بسببها. نُشر هذا البحث القيِّم باللغة الإنكليزية عام ١٩٨٨، ومع الأسف لم يترجم إلى العربية حتى الآن. جاء فيه مثلاً، أن سعيد العُتقي، الملقب بشيخ الصباغين، ترك ميراثاً نقديّاً لأسرته بمقدار ٣٧٧٧ قرشاً، وهو مبلغ جيد، نظراً لأن صاحبه كان يعمل مصنعاً ومصلحاً للأحذية (إسكافياً) وهي من مهن الدخل المحدود[٦٥]. ومقارنةً ببقية الفقراء من الأسماء المدانة، مثل محمد عنبوط، الذي ترك ٦٢ قرشاً، وعبد الله الموصلي، التي قدرت تركته بـ١٢٣ قرشاً، كان شيخ الصباغين ثريّاً بين الفقراء. اعتبر المؤرخ رافق أن العوز المادي قد يفسِّر قيام الفقراء بعمليات سطو مسلح تحديداً، وأن محمد عنبوط، وهو «غريب» (من أصول ألبانية) مقيم في حيّ باب توما، كان أعزباً مُعدماً، يعرف بيوت الأثرياء من المسيحيين جيداً، لأنه كان مقيماً بينهم.

ولكن اذا اعتبرنا أن الفقر سبب منطقي للعدوان، فما تبرير الأثرياء الذين أدينوا بهذه الجريمة، مثل الحاج محمد المصري، المعروف بلقب «أبو فياض»، وهو صاحب دار كبيرة في حارة الجواميس بباب سريجة، وقُدِّرت ثروته بـ١٠٥٦٦ قرشاً[٦٦]؟ كذلك الأمر مع مختار القنوات محمد رشيد البدوي،

ومصطفى الحواصلي وابن أخيه رشيد الحواصلي، وكلاهما من العسكر السلطاني ومتزوجان من أسرة الحموي[٦٧]. قد يكون الجهل والأمية سبباً، فعند إحصاء تركات منازل هؤلاء الأشخاص، لم تجد السلطات أي كتاب في كل منازلهم، إلا في دار مصطفى ابن نصوح باشا العظم، زوج كريمة الحاج أحمد مؤيد العظم، الذي ترك ٨٣٨ كتاباً في مكتبته[٦٨]. جميعهم كانوا أميين لا يعرفون القراءة والكتابة، أو قد تكون الديون سبباً آخر، فجميع المدانين كانوا مدينين لشخصيات مسيحية أو يهودية، مثل مصطفى الحواصلي، الذي أعدم وفي ذمته ١٣٨٢٤ قرشاً لدائنين مسيحيين، وابن أخيه رشيد، الذي اقترض ٤٦٩٦ قرشاً من أحد المسيحيين، مثله مثل الشيخ عبد اللهّ الحلبي، الذي أخذ مبالغ طائلة من الدائن المسيحي فرانسيس مسابكي، لتمويل أعماله التجارية[٦٩].

دور يهود دمشق بأحداث ١٨٦٠

أدى يهود الشام دوراً خفياً في أحداث الستين، لم يتطرق إليه إلا قلة من المؤرخين السوريين، مثل ميخائيل مشاقة في القرن التاسع عشر ويوسف نعيسة في القرن العشرين، ولعل أبرز من كتب عنه كان المؤرخ البولوني الأميركي اليهودي سالو بارون من جامعة كولومبيا، الذي نشر أبحاثاً قيّمة عن هذا الموضوع قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، لم يترجَم أيٌّ منها إلى اللغة العربية. المعروف جيداً أن أحداً من المجرمين لم يتعرض لحارة اليهود خلال أحداث عام ١٨٦٠، بالرغم من قربها من الأحياء المسيحية، وأن أعيان الطائفة تواصلوا مع شخصيات يهودية عالمية في ربيع ذلك العام، طالبين العون والحماية، في ظل تدفق اللاجئين المسيحيين صوب

دمشق، القادمين من قرى جبل لبنان[٧٠]. آنذاك اتصل يعقوب بيريس، كبير حاخامات دمشق يومها، بالمصرفي اليهودي البريطاني موسى موتيفيوري، محذراً من أن مصيبة على وشك أن تقع في دمشق قد تطيح مكوّنها المسيحي واليهودي معاً، طالباً المساعدة المستعجلة من يهود أوروبا[٧١].

وشكك القنصل اليوناني المقيم في دمشق في مراسلاته مع حكومة بلاده، في دور اليهود، وقال إنهم «أحرقوا جثامين جميع رجال الدين المسيحي الذين ذُبحوا على أيدي المسلمين، كذلك فإنهم احتفظوا بعديد من الأطفال المسيحيين للمتاجرة بهم كعبيد». ثم يضيف: «تجب الإشارة هنا أنه في ظل الفوضى العارمة بدمشق، لم يؤذَ يهوديٌ واحد»[٧٢]. في تقرير جريدة التايمز البريطانية عن أحداث دمشق، تقول إن اليهود احتفلوا بالمذابح وقدموا عصير الليمون للمجرمين الخارجين من الحيّ المسيحي، وهم محملون بأثاث البيوت وبقية المسروقات[٧٣]. وقالت إنهم هربوا من بيوتهم خلال المجازر، ولكنهم -بعكس المسيحيين- لم يتجهوا إلى منازل وجهاء المسلمين، بل إلى بيوت الضباط والمسؤولين الأتراك المقيمين في دمشق[٧٤].

الخلاف اليهودي المسيحي وقضية الأب توما الكابوتشي

تعود الاتهامات بضلوع اليهود في أحداث ١٨٦٠ إلى جريمة حدثت قبل عشرين سنة، هزت المجتمع الدمشقي في شباط ١٨٤٠، وأدت إلى توتر شديد بين مسيحيّي دمشق ويهودها، وذلك عندما عُثر على كاهن مسيحي إيطالي مقيم في دمشق يُدعى الأب توما الكابوتشي مقتولاً بحارة اليهود مع مساعده الدمشقي إبراهيم امارة. عاش الأب توما سنوات

طويلة في دمشق، وكان راهباً وطبيباً ماهراً، أنقذ أهالي دمشق من وباء الجدري، وكان مقرباً من أعيانها المسيحيين. ذات يوم دخل حارة اليهود لتطعيم أحد الأولاد ضد هذا المرض، ثم زار دار صديقه داوود هراري، بدعوة منه، فهجم عليه عدد من اليهود، قيدوه وكمّموه، وبعد غروب الشمس استدعوا حلاقاً يهوديّاً يدعى سليمان وأمروه بذبح الأب توما، فخاف وتردد، فما كان من داوود هراري إلا أن أخذ السكين ونحر الضحية بنفسه، ثم جاء أخوه هارون وأتمَّ عملية الذبح. جمعوا دمه في وعاء ثم نقلوه إلى قارورة كبيرة وسلموه للحاخام باشا يعقوب العنتابي، نظراً لحاجته إلى الدم لاستعماله في فطير عيد «البوريم» الذي كان يصادف في ١٤ شباط ١٨٤٠ [٧٥].

اعتُقل ثلاثة عشر مواطناً يهوديّاً، منهم الأعيان موسى أبو العافية ويعقوب عنتابي، وتعرض كنيس جوبر لعمليات انتقام وتخريب من قبل الشباب المسيحيين. زعماء يهود الشام، والعالم طبعاً نفوا هذه القصة نفياً قاطعاً، وقالوا إن الاعترافات انتُزعت من الشباب اليهود تحت التعذيب والضرب، وحصلوا على إطلاق سراحهم وتبرئتهم من كل التهم، بعد مفاوضات بين الدول الأوروبية ومحمد علي باشا، دارت في الإسكندرية في صيف عام ١٨٤٠. قضية الأب توما أثارت اهتمام العالم، حيث نظمت محاكمة علنية للمتهمين اليهود تابعتها من قرب الدول الأوروبية، وتدخلت كثيراً في مجرياتها، وهي لا تزال حتى اليوم موضوع نقاش. عند توجيه الاتهام إلى اليهود عام ١٨٦٠، اعتقد الكثيرون أنهم شاركوا في أعمال السلب والنهب والقتل، انتقاماً لما حلّ بهم وبطائفتهم خلال مجريات مقتل توما الكابوتشي عام ١٨٤٠.

اعتقالات حارة اليهود

وفي بغداد ونابلس، سُجلت عدة اعتداءات على مواطنين يهود، عندما شاع خبر تورط يهود الشام في أحداث دمشق[٧٦]. خلال التحقيقات، أمر فؤاد باشا باعتقال ١٥ مواطناً يهوديّاً في دمشق، عُرفَت أسماء ١٢ منهم باللغة العبرية: إسحاق نافي، إلياهو كتلاني، أرييل أشكنازي، حاييم مالكي، إسحاق عنتابي، جوزيف (يوسف) سلول، جوزيف ليفي، جوزيف مانريبي، يعقوب سواريزي، موردخاي حكيم، وإلياهو ليفي[٧٧]. كذلك اعتُقل الحاخام يعقوب أبو العافية، نجل حاخام القدس، وكان في دمشق يومها. عند سماع النبأ فرّ ١٥ يهوديّاً دمشقياً من منازلهم خوفاً من الملاحقة، نافين أي علاقة لهم بأحداث الحيّ المسيحي[٧٨]. وُجهت إلى اليهود الفارين تهم شراء مسروقات من الأحياء المسيحية بثمن بخس، ووضع الكثير منها في منازلهم لكي لا تجدها السلطات العثمانية[٧٩]. انتشرت حالات كثيرة من الابتزاز، حيث أصبحت شهادة أي مسيحي أمام لجنة التحقيق العثمانية كافية لاعتقال من يوجهون إليه الاتهام بأنه شارك بعمليات القتل أو شوهد في الحيّ المسيحي خلال المجازر. في إحدى المرات، دخل رجلان مسيحيّان على رجل يهودي وهددوه بإرسال اسمه إلى فؤاد باشا، واتهامه بالضلوع بالقتل، مطالبين بإعطائهم ١٥٠٠ قرش. حاول إقناعهم بأنه بريء كليّاً مما حدث، وأنه لم يدخل منطقة باب توما يومها، ولكنهم رفضوا المغادرة ففاوضهم وتوصلوا إلى تسوية بأن يدفع لهم ٤٠٠ قرش، شرط أن يغيبوا عنه، فقبلا العرض وأخذا المال وغادرا[٨٠].

في أيلول ١٨٦٠ توفي أحد المعتقلين اليهود في سجن القلعة، نتيجة سوء الأحوال الصحية، وأشيع خبر أنه مات تحت التعذيب. نظّم يهود الشام

رسالة إلى الإنكليز مجدداً، جاء فيها: «غلبت في صدورهم مشاعر الحسد والسخط بحجة أنهم قتلوا ونهبوا وأُسيئت معاملتهم في حين لم يُمس أبناء إسرائيل بضرر. نخبركم أن المسيحيين تآمروا علينا منذ شهر أيلول ووجهوا إلينا التهم الزورية، فسجن الكثير من أبناء أمتنا بتهمة اشتراكهم في المذابح. إن الحكومة (العثمانية) تصدق المسيحيين كلما اتهموا أحداً»[٨١]. انتشر الرعب بين أفراد الطائفة اليهودية مجدداً، وقيل إن قوائم جديدة تُعدّها السلطات ستطاول المزيد من أبنائهم ووجهائهم. هنا بدأت حملة علاقات عامة من الطراز الرفيع، تشبه تلك التي انطلقت عام ١٨٤٠، تقودها منظمات يهودية عالمية، هدفها حماية يهود دمشق من عواقب الأحداث في مدينتهم، وجمع تبرعات لأسر المسيحيين[٨٢].

أول الداعمين كان المحامي الفرنسي أدولف كريميو، وزير العدل في الجمهورية الثانية، الذي قدم ٥٠٠ فرنك لضحايا دمشق، تلاه المصرفي البريطاني البارون ناثان روتشيلد، سليل أقوى أسرة يهودية في المملكة المتحدة، الذي أرسل ١٦ ألف فرنك إلى مسيحيي دمشق، ثم جاء المصرفي الفرنسي اليهودي إميل إسحاق بيرير، وتبرع بـ١٢ ألف فرنك. جمعاً قدم هؤلاء الأثرياء ٥٠ ألف فرنك للعائلات المسيحية الدمشقية، بهدف تبرئة يهود المدينة من أي جرم أو شبهة[٨٣]. نشر السير موتيفيوري إعلاناً في جريدة التايمز، طالباً من يهود بريطانيا والعالم التبرع بسخاء لضحايا دمشق، وقدم بنفسه ٢٠٠ جنيه إسترليني، ثم أسس «الصندوق البريطاني لدعم المنكوبين السوريين»، مقره لندن، وانتُخب أميناً عامّاً له. جمع هذا الصندوق تبرعات من يهود العالم لمسيحيي الشام، وجمع ١٩ ألف روبل من يهود سانت بيترسبورغ، ومن يهود أستراليا وجنوب إفريقيا وإيطاليا.

هنا بدأت بعض الأصوات تطالب بتريث اليهود، لكي لا يظهروا وكأنهم مذنبون وأنهم يحاولون التستر على ما فعله ذووهم في دمشق، مشددين على براءتهم التامة من كل ما حدث. طلبت القنصلية البريطانية بدمشق شهادات عدد من الأعيان، وجميعهم قالوا أن لا علاقة لليهود، وعلى رأسهم الأمير عبد القادر الجزائري، الذي قال للقنصل برانت: «ما يمكنني قوله هو أنني لم أشاهد شيئاً يمكن أن يدين اليهود». كتب القنصل بعدها لحاخام الشام: «لا أعرف أحداً من أمتك ثبت بحقه أي أذية تجاه المسيحيين. جميع الاتهامات كانت مبنية على الحسد والعنصرية ضدكم». تدخل بعدها وزير الخارجية البريطاني جون راسل للبت في القضية، وطلب من نظيره العثماني فؤاد باشا إطلاق سراح اليهود الموقوفين لديه في قلعة دمشق، لعدم توافر أي أدلة ضدهم، وبالفعل تم ذلك وأسقطت جميع الاتهامات الموجهة إليهم، واعتُقل كل مسيحي كان قد ادعى ضدهم وعوقب[٨٤]. احتفلت جريدة «جويش كرونيكس» البريطانية بهذا الحدث وكتبت عنوان: «إطلاق سراح آخر يهودي في دمشق»[٨٥].

بعد إطلاق سراحهم، حاول فؤاد باشا فرض عقوبة مالية على اليهود، بحجة أنهم متورطون فعلاً بشراء المسروقات، فغُرِّموا بـ٢٤٠ ألف قرش، ما أفقد صواب زعمائهم ومن وقف خلفهم من دول ومنظمات عالمية. انهالت الضغوطات مجدداً على فؤاد باشا، وعمد عدد من الوجهاء إلى مخاطبته خطيّاً بالقول إنه لو جمعت ثروات كل الحيّ اليهودي، لما وصلت إلى هذا الرقم الكبير[٨٦]. في نهاية الأمر، أُلغي القرار، وشطبت معه ضرائب عدد محدود من الوجهاء اليهود في نوع من التعويض المعنوي، مثل رافائيل ليفي، الذي كان عليه تسديد ٦٥٩ ألف قرش لمجلس ولاية دمشق منذ

آذار ١٨٦٠، وأزري هراري، المكلف أربعين ألف قرش منذ شهر أيار من العام نفسه[٨٧]. وأما عن الأموال التي جمعتها من أجل المسيحيين المنظمات اليهودية، فلا ذكر لها أبداً في كل المحاضر والمراجع والوثائق. هل أرسلت إلى المسيحيين في دمشق؟ وإذا كان الجواب «نعم»، فأين صرفت ولمصلحة من؟ لا جواب لدينا عن جميع تلك التساؤلات، علماً أن مبلغاً ضخماً من هذا النوع كان كافياً لإنعاش المدينة والإسراع بعملية إعادة الإعمار.

قفل المحضر

سبعة بالمئة من الإعدامات طاولت أعيان دمشق، والبقية كانوا عبارة عن حرفيين وأصحاب متاجر صغيرة أو فلاحين. تبيّن أن ١٦٪ من المتورطين في أعمال القتل كانوا من الوافدين إلى دمشق، و٧٨٪ كانوا من سكانها الأصليين[٨٨]. بعد إغلاق التحقيقات والملاحقات، غادر فؤاد باشا دمشق عائداً إلى إسطنبول وعين صدراً أعظماً، وكان من المقربين من السلطان عبد المجيد، حيث رافقه بجولته الأوروبية في صيف عام ١٨٦٧ ومكث بعدها في مدينة نيس على الساحل الفرنسي، حيث توفي بعيداً عن دمشق وهمومها في شباط عام ١٨٦٩. شكّل الوالي الجديد لجنة مؤلفة من أربعة أشخاص لتعيين مجلس جديد للولاية، وخطب أمام الناس قائلاً:

قد عرف الناس أجمعون أن الحادثة المؤلمة التي وقعت في دمشق كانت جناية عظيمة مخالفة للشرع الشريف والقانون المنيف، ولما كان إجراء مقتضيات الشريعة العادلة منوطاً بالسلطة السنية، فقد صار مجازاة من تحقق اشتراكهم بالجناية المذكورة

على درجات مختلفة، وكذلك الذين تفلتوا من الجزاء الدنيوي سيعيشون بالخوف والرغدة تحت طائلة الجزاء الذي ناله رفقاؤهم، منتظرين ما يستحقون من حضرة اللهّ العزيز الجبار. ولما كان أهالي المحلات سبباً لهذه الحادثة فقد نالوا جزاءهم بتحميلهم أضرار الأهالي المصابين، بواسطة الضريبة التي قرّ القرار على تحصيلها الآن، ولذلك أغلق من الآن فصاعداً باب المحاكمات والتفتيش على التهم، وبما أن الرعية المصابين يظهِرون عدم رغبتهم في الانتقام الشخصي، ليعلم الجميع من الآن فصاعداً أن كل من وقع منه معاملة سيئة بحق غيره بأي صورة كانت فبحسب المنحة السنية المعطاة لنا لا نتأخر أصلاً عن مجازاته القانونية[٨٩].

أعلن في يوم ٢٠ أيلول ١٨٦٠ أن القلعة قد أخليت تماماً من المشردين والنازحين كافة، وأُقفَت عمليات إجلاء المسيحيين إلى بيروت، وفرض شرط حصولهم على تصريح للسفر، خوفاً على خلوّ دمشق كليّاً من مكونها المسيحي بسبب تسارع وتيرة الهجرة والنزوح. الكثير من العمال المسيحيين عادوا طوعيّاً من بيروت، أما الصناعيون الكبار، فقد فضلوا الذهاب إلى مصر، بعد أن فشلت محاولاتهم لإنشاء ورش جديدة لصناعة الحرير في بيروت، نظراً لرطوبة الجو التي أضرت كثيراً بالحرير، وشحّ المياه وغلاء اليد العاملة، وعدم توافر حرفيين ماهرين[٩٠].

بالمجمل، لم يعد إلى دمشق إلا قلة قليلة من المسيحيين بعد أحداث الستين، وكانوا من الصناعيين والعمال وصغار الكسبة. أما التجار الكبار، فقد

فضلوا البقاء في بيروت أو التوجه إلى مصر. من عاد إلى دمشق، فضل العمل في السمسرة أو المعاملات المالية، بدلاً من صناعة الحرير والأقمشة، وكان ذلك بعد افتتاح المصارف الأجنبية في مدينتهم المنكوبة، لتسهيل عمليات البيع والشراء للتجار الأوروبيين الذين أحكموا سيطرتهم على الأسواق، بعد فرض أسعارهم وشروطهم على خيط الحرير[٩١]. أول تلك المصارف كان «كريدي ليونيه» الفرنسي، الذي ظهر في دمشق عام ١٨٧٥، وظل يعمل حتى طاوله التأميم سنة ١٩٦١[٩٢]. تحولت جهود الكثير من العائلات المسيحية إلى عالم المصارف، وأسسوا عدة بنوك محلية ذاع صيتها في نهايات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، مثل بنك صباغ وسيوفي وأصفر وسارة وبنك مرقدة. أما القطاع الصناعي المسيحي، فلم ينهض إلا قليلاً، وانهار مجدداً في نهاية العقد السادس من القرن التاسع عشر، بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ وتعافي الصين وعودتها إلى صدارة المشهد الاقتصادي، وتحديداً عالم المنسوجات[٩٣]. كذلك سُمح بعد الأحداث للبضائع الأجنبية بدخول الأسواق المحلية، وكان ذلك على حساب البضائع المحلية، فلاقت رواجاً بسبب جودتها، لدرجة أن البنطال أصبح دارجاً في دمشق، يرتديه الأفندية من موظفي الدولة والمدرسين والمثقفين. ترافق ذلك مع انهيار العملة العثمانية ودخول الحرير الصناعي أسواق دمشق، بدلاً من الطبيعي[٩٤]. معظم الذين جنوا مالاً في هذه الفترة كانوا من المسلمين حصراً، لعدم توافر رأس مال لدى المسيحيين بعد الأحداث.

أما عمليات إعادة إعمار الأحياء السكنية، فقد تأخرت كثيراً ولم تبدأ حتى نهاية عام الفتنة، وربما كان ذلك يعود إلى تأخر توفير مواد البناء، حيث

قُطعَت ١٣٠٠ شجرة من الغوطة الشرقية من أجل الحصول على الأخشاب المطلوبة لبناء دور باب توما. مع ذلك، لم يجهز أول منزل في الحيّ للسكن حتى عام ١٨٦٤، وكان لآل قندلفت في حارة بولاد[٩٥]. ولم يُعَد إعمار الحيّ بأكمله حتى نهاية السبعينيات، بعد تغير هوية سكانه ودخول عدد كبير من اللاجئين الريفيين إلى باب توما، من حوران ومعلولا ودوما، لتظهر مثلاً «حارة الدوامنة» المعروفة جيداً اليوم[٩٦]. في شباط ١٨٦١ اعتبرت الدولة أن العدالة قد تحققت، وأن المسيحيين قد عُوضوا بما يليق بحجم مصابهم، فتوقفت عن دفع المعونات[٩٧]. شهدت دمشق القديمة تراجعاً ملحوظاً في أعداد سكانها المسيحيين، وفي المقابل سُجل تزايد واضح لهم في منطقة الميدان، بسبب عدم تعرض ذويهم للأذى هناك. فمقابل كل ثلاث عائلات مسيحية حزمت أمتعتها ورحلت عن الميدان، اشترت ١٧ أسرة منازل في هذا الحيّ، ووُسِّعَت الكنائس التي شُيّدت فيه خلال سنوات الحكم المصري، الأولى في باب مصلى والثانية في حارة القرشي، لتكونا البديل المؤقت للمسيحيين ريثما يُعاد بناء كنائس دمشق القديمة[٩٨]. وصل سعر العقار في الميدان إلى رقم قياسي، وهو ٣٧ ألف قرش، ليكون الأعلى في كل أحياء الشام، وكان هذا المبلغ قد سُدد نقداً ثمن أحد البيوت من قبل الشاري محمد سعيد المجتهد للبائع عبد اللهّ الحبال[٩٩].



الأمير عبد القادر الجزائري

الهوامش

1 Thompson, Elizabeth. "Ottoman Political Reforms in the Provinces: The Damascus Advisory Council 1844-1845". International Journal of Middle East Studies. Volume 25, No 3, August 1993: 457-475.

٢ غزال. الاقتصاد السياسي لدمشق، ٧٦-٧٩.

٣ قرألي. فتوحات إبراهيم باشا المصري ، ٨٦.

4 Thompson. "Ottoman Political Reforms." 457-475.

٥ قرألي. فتوحات إبراهيم باشا المصري، ٨٤.

٦ غزال. الاقتصاد السياسي لدمشق، ٥٨.

7 Ma'oz, Moshe. "The Impact of Modernization on Syrian Politics and Society during the early Tanzimat Period". Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century (University of Chicago Press, 1968) 338.

٨ مجهول. مذكرات تاريخية بقلم أحد كتاب الحكومة الدمشقيين، تحقيق الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، ٢٣٩.

٩ وزارة الخارجية البريطانية، ملف ٧٨-١٥١٩، رقم ٣٤، مرسل من مور في بيروت إلى راسيل في لندن بتاريخ ١٦ آب ١٨٦٠.

10 Gross. Max Ottoman Rule in the Province of Damascus 1860-1909 (Georgetown University Dissertation, 1979) 32.

١١ وزارة الخارجية البريطانية، ملف ٧٨-١٥١٩، من مور في بيروت إلى بولوار في لندن بتاريخ ٢١ تموز ١٨٦٠.

١٢ الحسيبي. منتخبات، ٢٩٦.

١٣ العظمة. مرآة الشام، ١٨١.

١٤ مشاقة. مشهد العيان، ٣٧٦.

15 Tarazi, Leila Fawaz. An occasion for war, 135

١٦ وزارة الخارجية الفرنسية. CPC/D/16 مرسل من وتيري (دمشق) إلى ثوفونيل (باريس)، بتاريخ ٢٨ تموز ١٨٦٠.

١٧ وزارة الخارجية الفرنسية. CPC/D/16 مرسل من وتيري (دمشق) إلى ثوفونيل (باريس)، بتاريخ ٢٨ تموز ١٨٦٠.

18 Tarazi, Leila Fawaz. An occasion for war, 136

١٩ الأسطواني. مشاهد وأحداث، ١٧٧.

20 Tarazi, leila Fawaz. An occasion for war, 148

٢١ صليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث (دار النهار، بيروت ٢٠٠٢)، ١٣٣-١٣٥.

٢٢ مشاقة. مشهد العيان، ٣٥٠.

٢٣ المصدر نفسه.

٢٤ مجهول، حسر اللثام عن نكبات الشام، ٢٢٦ و الحسيبي،.منتخبات من مذكرات، ٢٨٣.

٢٥ الحسيبي. منتخبات من مذكرات، ٢٩٦.

٢٦ وزارة الخارجية البريطانية. ١٩٥-٦٠١، مرسل من برانت (دمشق) إلى بولوار (لندن) بتاريخ ٣ تموز و١٦ تموز ١٨٦٠.

٢٧ وزارة الخارجية الفرنسية. أوتري في بيروت إلى ثوفونيل في باريس، رقم ٩٠، بتاريخ ٣٠ تموز ١٨٦٠.

٢٨ وزارة الخارجية البريطانية. ٧٨-١٥١٩، مرسل من غراهام إلى مور (٢٦-٣٠ تموز ١٨٦٠).

٢٩ البيطار. حلية البشر، الجزء الأول، ٢٦٩.

٣٠ الأسطواني. مشاهد وأحداث دمشقية، ١٨٠.

٣١ وزارة الخارجية البريطانية، ملف رقم ٥٧، من دوفيرين في بيروت إلى بولوار في لندن، بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٨٦٠.

٣٢ الزركلي، خير الدين: الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين (القاهرة ١٩٥٤-١٩٧٠) الجزء الخامس، ١٦٩.

٣٣ الصواف، محمد شريف: شام شريف،: دور الفقهاء في المجتمع الدمشقي في العهد العثماني (دمشق ٢٠١٤) ٣٧٤.

٣٤ الأسطواني. مشاهد وأحداث دمشقية، ٢٠٦.

٣٥ المصدر نفسه، ٢٠٥.

36 Gross. Ottoman Rule in the Province of Damascus, 45.

٣٧ الأسطواني. مشاهد وأحداث دمشقية، ٢٠٢.

٣٨ شيلشر. دمشق، ٢٢٥.

٣٩ الشطي، محمد جميل: أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر (دار البشائر، دمشق ١٩٩٤) ١٨٩.

٤٠ بانتشكوفا. جذور الأزمة اللبنانية، ١٤٠.

41 Baptism, Poujoulat. La verité sur la Syrie et l'expedition francaise (Paris, 1861) 230-231.

٤٢ الأسطواني. مشاهد وأحداث دمشقية، ٢٠٧.

43 Tarazi, Leila Fawaz. An occasion for war, 92

٤٤ شيلشر. دمشق، ٢٢٦.

٤٥ الشطي. أعيان دمشق، ٤٠٤ والحسيبي. منتخبات من مذكرات، ٢٩٠.

46 Tarazi, leila Fawaz. An occasion for war, 89

٤٧ الجزائري، محمد باشا: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر (المطبعة التجارية، الإسكندرية ١٩٠٣) ٦٣٥.

٤٨ المصدر نفسه.

٤٩ المصدر نفسه.

٥٠ الحسيبي. منتخبات من مذكرات، ٢٩٩.

٥١ الأسطواني. مشاهد وأحداث دمشقية، ١٨٣.

٥٢ المصدر نفسه، ١٨٤.

٥٣ ضو. حوادث ١٨٦٠، ١٢٤-١٤٥.

٥٤ البيطار. حلية البشر، الجزء الأول، ٢٦٩.

٥٥ وزارة الخارجية البريطانية، ٧٨-١٥٢٠، ملف رقم ٣٧، من برانت في بيروت إلى بولوار في لندن بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٨٦٠.

٥٦ الحسيبي. منتخبات من مذكرات، ٢٩٣.

٥٧ المصدر نفسه، ٢٨٤.

٥٨ الأسطواني. مشاهد وأحداث، ١٠٤.

٥٩ المصدر نفسه، ٢٩٥.

٦٠ الحسيبي. منتخبات من مذكرات ، ٢٩٥.

٦١ المصدر نفسه، ٢٩٤.

٦٢ الأسطواني. مشاهد وأحداث، ١٠٧.

63 Tarazi, Leila Fawaz. An occasion for war, 141

٦٤ المصدر نفسه.

65 Rafeq, Abdul-Karim. "New Light on the 1860 Riots in Ottoman Damascus". Die Welt des Islams. Volume 28 (1988) 417-418.

٦٦ المصدر نفسه.

٦٧ المصدر نفسه.

٦٨ المصدر نفسه، ٤٢١.

٦٩ المصدر نفسه، ٤٢٥.

٧٠ نعيسة، يوسف: يهود دمشق (دار المعرفة، دمشق ١٩٨٨)، ٤٦.

71 Baron, Salo. "The Jews and the Syrian Massacres of 1860". Proceedings of the American Academy for Jewish Research. Volume 4 (1932) 6.

٧٢ المصدر نفسه، ٧.

٧٣ جريدة التايمز (٧ تشرين الثاني ١٨٦٠).

74 Baron, Salo. "Great Britain and Damascus Jewry in 1860-1861: An Archival Study". Jewish Social Studies. Volume 2, No 2, (April 1940) 186.

٧٥ للمزيد انظر:

Ronald, Florence. "Blood Libel: The Damascus Affair of 1840 (New York, 2006)

76 Baron, Salo. "Great Britain and Damascus Jewry," 182-186.

77 Baron, Salo. "The Jews and the Syrian Massacres," 7.

٧٨ المصدر نفسه.

79 Baron, Salo. "Great Britain and Damascus," 191-192.

٨٠ وزارة الخارجية البريطانية، تقرير عن حديث بين فؤاد باشا وقنصل حكومة صاحبة الجلالة في دمشق السيد برانت (٧ تشرين الثاني ١٨٦٠).

٨١ مشاقة. مشهد العيان، ٥٦٥.

82 Baron, Salo. "The Jews and the Syrian Massacres," 7.

٨٣ مجلة مونيتور (٧ آب ١٨٦٠).

84 Baron, Salo. "Great Britain and Damascus Jewry," 193.

٨٥ جويش كرونيكل (٢٨ حزيران ١٨٦١).

86 Baron. "Great Britain and Damascus Jewry, 197.

٨٧ المصدر نفسه.

٨٨ شيلر. دمشق، ١١٣.

٨٩ الشطي. أعيان دمشق، ٥٨-٥٩.

90 Reilly. "From Workshops to Sweatshops," 203.

٩١ بولاد، إلياس: هل كانت حوادث لبنان ودمشق عام ١٨٦٠ فتنة دينية أم مؤامرة سياسية غربية؟ (٢٠٠٦).

٩٢ المصدر نفسه.
٩٣ بولاد (١١ كانون الأول ٢٠١٨).
٩٤ المصدر نفسه.
٩٥ المصدر نفسه.
٩٦ المصدر نفسه.
٩٧ وزارة الخارجية البريطانية. ٧٨-١٦٢٩، ملف رقم ٢٦، مرسل من فرايزر إلى دوفيرين (دمشق)، بتاريخ ١٩ نيسان ١٨٦١.
98 Rafeq. "The social and economic structure of Bab Al-Musalla," 272-311
٩٩ المصدر نفسه، ٣١١



الوزير فؤاد باشا الذي أنزل العقاب بالمجرمين والأهالي.

زعامات دمشق وأحوالها بعد عام ١٨٦٠

حطّمت فتنة الستين معظم الأسماء اللامعة في المجتمع الدمشقي يومها، الحاكمة بالممارسة والوراثة منذ القدم، فمن نجا من الإعدام شنقاً أو رمياً بالرصاص، كان المنفى الطويل من نصيبه، وكانت السجون في انتظاره. بعضهم تعرض لظلمٍ شديد، وفي العودة إلى ما سُرِّب يومها عن التحقيقات العثمانية، نجد أن الكثير من هؤلاء لا علاقة لهم بتلك الأحداث الدامية، فلم يشاركوا بالذبح والقتل ولم يحضوا عليهما، ولكنهم دفعوا ثمنهما، لكونهم لم يفعلوا شيئاً لمنعها، علماً بأنّ مسؤولية حماية المدينة وأهلها كانت تقع على عاتق الدولة، لا على الأفراد.

ظن الكثير منهم أن مستقبلهم السياسي قد دُمر بالكامل، وأنهم سيدفعون مجتمعين ثمن هذه المجزرة لأجيالٍ وأجيال. لكن الدولة العثمانية وجدت نفسها بأمسّ الحاجة إلى إيجاد نخبة سياسية جديدة لمدينة دمشق، لملء الفراغ الذي خلّفه غياب هؤلاء الأعيان، فسمحت لنخب جديدة بأن

تظهر في المجتمع ممن لم تشارك في أحداث الشغب، مثل آل اليوسف والكزبري، أو ساهمت في حماية الأحياء المسيحية، مثل عائلات الجزائري والعابد. ظهرت يومها عدة أسر وطنية جديدة في دمشق، كُتب لها أن تؤدي دوراً محورياً في تاريخ سورية المعاصر. واستطاع بعض أعيان العائلات المدانة والمعاقبة التغلب على ظرفهم الصعب، ليعودوا إلى صدارة المجتمع بعد سنوات، مثل آل العظمة وآل الغزي، حيث بقوا مهيمنين على المشهد السياسي الدمشقي ومتربعين على زعامته لما يقارب مئة عام، ابتداءً من سنة ١٨٦٠ وحتى أطاحت جمهورية الوحدة مع مصر أسرهم وأموالهم ، عندما صادرت أراضيهم عام ١٩٥٨ وأممت مصانعهم وأعمالهم عام ١٩٦١.

كانت الزعامات الدمشقية موزعة على ثلاث فئات رئيسية من المجتمع في الفترة ما بين ١٨٣٠-١٨٦٠، أولها الطبقة السياسية من كبرى العائلات المحيطة بالدولة العثمانية، مثل آل العظم، الذين بالرغم من انحسار نفوذهم السياسي، بعدما حكموا دمشق طوال سنوات القرن الثامن عشر، وجدوا دوراً لأعيانهم خلال الثورة على الوالي، مروراً بفترة الحكم المصري، وصولاً إلى فتنة الستين، حيث دفع عدد من رجالاتهم ضريبة الزعامة الدمشقية، مثل حافظ وعبد اللهّ العظم. تعرضوا للنفي ولمصادرة ثرواتهم وأملاكهم الزراعية يومها، لكن الأسرة استطاعت التغلب على ذلك الظرف وحافظت على وجودها السياسي بأشكال متفاوتة حتى عام ١٩٦٣، عندما غابت كلياً عن المشهد العام بعد تولي حزب البعث العربي الاشتراكي مقاليد الحكم في سورية، وإطاحته رئيس الوزراء خالد العظم، آخر حكام دمشق من هذه الأسرة.

جاء في المرتبة الثانية للزعامة المجموعات المسلحة غير النظامية التي كانت تارةً تحمي المدينة من الغزوات، وتارةً تنهبها، والتي أنجبت عدداً كبيراً من الآغوات المحليين، معظمهم من أسر صغيرة وغير معروفة، بدأوا حياتهم مرتزقةً ومقاتلين، قبل أن يتغلبوا على خصومهم بقوة السلاح ويعتلوا السُّلم الاجتماعي بسرعةٍ ليصبحوا زعماء في أحيائهم المحلية إلى أن يأتي من يتغلب عليهم، بقوة السلاح أيضاً، ويكون عادة من رجالهم المقربين، فيقوم بإعدامهم ومصادرة أملاكهم وسحق أسرهم ومسح ذكرهم من المجتمع. حَكم معظم هؤلاء الآغوات دمشق بالترهيب والرعب، وحكمها أعيان السياسة بمالهم وجاههم وقربهم من مركز صنع القرار في إسطنبول.

أما الفئة الثالثة، فكانت مؤلفة من العلماء ورجال الدين، مُدرسين وعارفين ومفسرين، بمن فيهم طبعاً مفتي المدينة وقاضيها الشرعي ونقيب أشرافها وخطباء الجامع الأموي. أبرز تلك العائلات الدينية آل المحاسني والحسيبي والحمزاوي والخطيب والمرادي والعجلاني.كان لهؤلاء تأثيرٌ بالغ في الناس، فكريّاً ومعنوياً، وكانوا يعطون الشرعية لكل من دخل السرايا وينزعونها عن كل من خرج منها مهزوماً أو مغلوباً على أمره. كان منصب قاضي دمشق الشرعي مثلاً معيّناً من إسطنبول، وهو المسؤول عن حماية المؤسسات الدينية وكل ما هو متعلق بالأحوال الشخصية. ومنصب خطيب الأموي ظل طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حكراً على عائلة المحاسني العريقة حتى انتقاله إلى عائلة الخطيب عام ١٨٧٠[١]. أما المفتي الأول، فكان للأحناف، يليه المفتي الشافعي ثم الحنبلي، حيث لم يكن هناك مفتٍ للمالكية في دمشق حتى عام ١٨٤٨، بعد وصول عددٍ كبيرٍ منهم إلى المدينة، قادمين من المغرب العربي[٢].

الفئة الرابعة والأخيرة كانت مؤلفة من التجار والصناعيين، وهم عصب المدينة الاقتصادي، لا يتدخلون بشؤون السياسة بالمطلق، ويبايعون من يأتيهم من حكام، عثمانيين كانوا أو مصريين، بشرط أن يحافظ الحاكم على الهدوء والاستقرار، لكي تزدهر صناعاتهم ومصالحهم التجارية.

ردّ الاعتبار للشيخ عمر الغزي

تعرّض جميع هؤلاء الأعيان من دون استثناء لثلاث هزات متتالية، من ثورة على الوالي سنة ١٨٣١، التي عاقبت كل من وقف في وجهها، مروراً بفترة الحكم المصري، التي عزلت كل من بقي مناصراً للعثمانيين، وصولاً إلى مجزرة الستين، التي أطاحت - كما ذكرنا - كبرى الشخصيات الدمشقية وأبرزت نخبة جديدة من الأعيان. قليلة هي الأسر التي امتدّ نفوذها عبر خمسة قرون، مثل عائلة الغزي، وهم شيوخ المذهب الشافعي في الشام، الذين لم ينقطع دورهم في المجتمع الديني منذ منتصف القرن الرابع عشر، أي قبل بدء الحكم العثماني، وحتى وفاة آخر مفتٍ شافعي من هذه الأسرة عام ١٩٤٣. الدليل على نفوذ هذه العائلة كان في شخص الشيخ عمر الغزي، الذي عُزل عن منصبه ونُفي إلى خارج البلاد عام ١٨٦٠، بالرغم من عدم وجود أي دليل على مشاركته بأعمال الشغب، أو حتى دعمه لما حدث في دمشق. ولكن «جريمة» الغزي، إن صحَّ التعبير، من وجهة نظر الدولة العثمانية، كانت في موقفه الداعم للثورة المسلحة على سليم باشا قبل ثلاثة عقود، التي لم ينسها حكام إسطنبول قطّ.

نظراً لمكانته الاجتماعية الرفيعة، لم تطاوله يد العثمانيين بعد عودتهم إلى

الحكم عام ١٨٤٠، ولكنهم قرروا التخلص منه نهائيّاً بعد وقوع المجزرة، بحجة أنه كان من أقرب المقربين للشيخ عبد اللهّ الحلبي. لم يشفع له دوره البارز في إفتاء الشافعية، ولا علمه أو أعماله الخيرية خلال وجوده في مجلس الولاية لعقدين من الزمن، إذ أُهين واعتُقل ونُفي إلى قبرص، حيث توفي بعد أقل من عام[٣]. ولكنّ ابن أخيه رضا الغزي، أبى أن يغيب عن المشهد الدمشقي، فعقد صلحاً مع العثمانيين وعاد إلى مدينته ليصبح ناظراً لأوقاف الأموي. كذلك عُين شقيقه محمد الغزي مفتياً للشافعية، ثم عضواً في مجلس الولاية مجدداً[٤].

بعد انهيار الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، ظهر أحد أقربائه، وهو الحقوقي البارز فوزي الغزي، كأحد رموز الحركة الوطنية، فتسلّم مدينتي حاصبيا وراشيا في عهد الملك فيصل الأول (١٩١٨-١٩٢٠)، وشارك بتأسيس كلية الحقوق في جامعة دمشق، كذلك وضع أول دستور جمهوري للبلاد، قبل وفاته مسموماً عام ١٩٢٩.

تلاه في زعامة الأسرة المحامي سعيد الغزي، الذي تولى حقائب وزارية في زمن الاحتلال الفرنسي، ثم رئاسة الوزراء مرتين في زمن الاستقلال، وقام بدوره في وضع دستور سورية لعام ١٩٥٠. بقي الرئيس الغزي، وهو من أحفاد الشيخ عمر، حاضراً بقوة في الحياة السياسية بدمشق من ثلاثينيات القرن العشرين وحتى عام ١٩٦٣، عندما عُزل مدنيّاً بسبب موقفه الداعم لانقلاب الانفصال الذي أطاح جمهورية الوحدة مع مصر. بدأت الأسرة بالتلاشي سياسياً منذ ذلك التاريخ، وغابت عن أي منصب رفيع في المؤسسات الحكومية والدينية.

دور آل الجزائري بعد أحداث الستين

وعلينا أن نقف عند محطة مهمة لم يتطرق إليها الكثيرون في التاريخ، وهي أن نابليون الثالث، الذي أطلق سراح الأمير عبد القادر، عانى إبان محاولاته للانقلاب على سلفه الملك لويس فيليب الأول من مرارة السجون التي سيق إليها جراء النضال الذي أوصله الى السلطة. لذلك، كانت أول صفحة يجب أن يبدأها في السياسة الخارجية، هي الذهاب إلى سجن الأمير وتقدير نضاله في الدفاع عن أرضه، وأخذ بالاعتبار رسائل الأمير عبد القادر من سجنه التي يشرح فيها خداع الحكومة السابقة له التي نكست بالاتفاق الذي يُفضي إلى وقف القتال والمقاومة وخروجه مع من يرغب من أرض الجزائر إلى المشرق العربي جراء تقهقر جيش الأمير أمام الآلة العسكرية الفرنسية المتطورة. هذا ما جعل نابليون يتحرك بشكل شخصي إلى قلعة أمبواز للإفراج عن الأمير والتكفل بتسييره إلى منفاه الاختياري إلى السلطنة العثمانية، وعوضه براتب سنوي يقارب ستة آلاف فرنك، له ولحاشيته، لترتيبات النفي وفق الأعراف الملكية التي تقتضي احترام الخاسر من أنداد الملوك. ثم نزل الأمير في بورصة، وبعد زلزال وقع فيها ودمر داره المقدمة من السلطان العثماني، قرر الانتقال الى دمشق، فمنحه السلطان ألف كيس من الذهب، فند تفاصيلها كتاب «تحفة الزائر» لنجله الأمير محمد باشا، وكانت مخصصة لشراء ما يليق به في ولاية الشام[٥].

واستقبله الشيخ محمود الحمزاوي الذي حلت بينه وبين الأمير روابط المصاهرة، وباعه الدور الشهيرة الواقعة في زقاق النقيب بحيّ العمارة خلف الجامع الأموي، المنسوبة إلى عائلة الحمزاوي، التي تولى أبناؤها

نقابة الأشراف. عرف أهالي دمشق الأمير عبد القادر جيداً منذ أن قاد ثورة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي في بلاده، دامت سبعة عشر عاماً دون توقف، وألهمت مشاعر المسلمين، ليس فقط في سورية، بل في أراضي السلطنة كافة. استطاع الأمير عبد القادر، بعلمه وماله وشخصيته القيادية الفريدة، أن يتوّج نفسه زعيماً على دمشق، ويبني سمعة لنفسه قلّ مثيلها في تاريخ المدينة الحديث. تأثر الدمشقيون بعلمه وتقواه واستقامته وكرمه، ولُقِّب بأمير العلماء، وكانت دمشق يومها في أشدّ الحاجة إلى المال وإلى بطل مسلم ورمز قومي يعطي أهلها الأمل ويساعدهم على النهوض من حالة الركود الاقتصادي وغطرسة آغوات الشام ورجالهم المسلحين، فوجدت كل ما تحتاجه من عون في شخص الأمير عبد القادر.

كان ابنه البكر، الأمير محمد باشا الجزائري، فريقاً أول وقائد حرس السلطان عبد الحميد الثاني وقاضي قضاء أدرنة. وكان شقيقه الأمير علي باشا عضواً في مجلس المبعوثان العثماني، ثم التحق نجله الأمير عبد المالك وشارك بالثورة على الإسبان في تطوان المغربية، واستشهد فيها سنة ١٩٢٤، ثم استأنف نجله الأمير محيي الدين الثورة شرقي الجزائر، ولكنّ ثورته أُخمدت وعاد أدراجه إلى الشام. ثم اندلعت الأزمة بين الطورانيين الذين سيطروا على مفاصل السلطنة العثمانية ووضعوا دستور ١٩٠٨ وبين الحكومة العثمانية والعرب، ما أدى إلى إعلان الثورة العربية على العثمانيين، فكان نجله الأمير عمر الجزائري من أعضاء الحراك، ما أدى إلى اعتقاله وإعدامه في ساحة المرجة بدمشق على يد حاكم الولاية جمال باشا عام ١٩١٦، وأدرج ضمن شهداء ٦ أيار. وفي أيلول ١٩١٨ تبوأ حفيد الأمير عبد القادر، الأمير سعيد بن علي باشا الجزائري منصب أول حاكم لدمشق خلال الأسبوع الفاصل

بين خروج العثمانيين ودخول القوات العربية في نهاية الحرب العالمية الأولى. ظنّ الأمير سعيد يومها أن دمشق مقبلة على فوضى عارمة تشبه تلك التي حصلت عام ١٨٦٠، ففتح أبواب قصر جده أمام المسيحيين مجدداً، وعمل على حماية ما بقي من أموال الولاية، وعلى سلامة الجنود العثمانيين المنسحبين من الشام. لم يتسلم أحد من أفراد الأسرة منصباً حكومياً من بعده، بالرغم من محاولة الأمير سعيد الترويج لنفسه لتولي عرش سورية عام ١٩٣٢. أحد أحفاد الأمير عبد القادر، الأمير جعفر الجزائري، تولى إدارة المتاحف والآثار في سورية، وكان محافظاً لجبل العرب ورئيساً لمجمع اللغة العربية.

زعامة آل مردم بك

ومن العائلات العريقة التي علا شأنها بعد أحداث عام ١٨٦٠، أسرة مردم بك، المنحدرة من جدها الأكبر مصطفى لالا باشا فاتح قبرص في القرن السادس عشر. عمل أفراد الأسرة في التجارة والزراعة لسنواتٍ طويلة، وظهر أحد أبنائها، وهو عثمان مردم بك خلال فتنة الستين، حينما كان يعمل في القضاء، مسؤولاً عن أوقاف جده الأكبر في دمشق. رأى فيه العثمانيون زعيماً، نظراً لاستقامته وسمعته العطرة بين الناس، ولكونه غير متورط بأعمال الشغب، لا هو ولا أي فردٍ من أفراد أسرته. كان وجيهاً في قومه، وتحوّل إلى شخصية سياسية مرموقة أدت دوراً محورياً في إطفاء نار الفتنة واستعادة الأمان في دمشق. كان عثمان مردم بك رجلاً مقتدراً، صنع ثروته بنفسه دون أي هبة أو مساعدة من العثمانيين، يملك قرية حوش المتبن في الغوطة الشرقية، وخان الزيت في سوق مدحت باشا، وحوش الحسينية في وادي العجم، وكامل خان الشيح، إضافة إلى أراضٍ

واسعةٍ في حوش الصالحة التي أصبحت لاحقاً تعرف ببستان الرئيس[٦]. عُين عثمان مردم بك متصرفاً على حوران، ثم عضواً في مجلس ولاية دمشق الجديد عام ١٨٦٠، وطُلب منه ترشيح عدد من الأعيان للعمل معه، وأُسندت إليه رئاسة مجلس تجارة دمشق[٧]. فتح الطريق أمام أفراد أسرته في كل مفاصل الحياة العامة في دمشق، ولا يكاد يكون هناك مجلس أو لجنة أو جمعية شُكلت بعد عام ١٨٦٠ إلا فيها أحد أبناء هذه الأسرة، من الجمعية العربية الفتاة وجمعية العهد وحزب الشعب والكتلة الوطنية، إضافةً إلى كل المجالس النيابية وكل المجالس الدستورية. كذلك أُنشئ سوق صغير داخل أسوار المدينة القديمة، سُمِّي سوق مردم بك، وهو قريب من سوق الحميدية، حيث يسكن عدد من أعيان الأسرة. أشهر من خلف عثمان مردم بك في الزعامة الدمشقية كان ابنه عبد القادر، متصرف حوران، وابن أخيه حكمت باشا، عضو مجلس المبعوثان العثماني، أو البرلمان، ونجل الأخير سامي باشا مردم بك، ممثل دمشق في الاتحاد السوري الفيدرالي عام ١٩٢٢. اللافت أن أفراد الأسرة تزوجوا من عائلات دينية، فعبد القادر نفسه تزوج بنت شيخه هاشم التاجي، وابنه أحمد مختار تزوج بنت المفتي محمود الحمزاوي.

بعدها ظهر جميل مردم بك، حفيد عثمان بك، أحد أشهر أساطين الحركة الوطنية في سورية، الذي تولى رئاسة الوزراء في الثلاثينيات والأربعينيات، وعمل وزيراً للخارجية، قبل أن يعتزل السياسة إثر قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. شارك في مواجهة العثمانيين ومقارعة الاحتلال الفرنسي، اعتُقل مراراً ونُفي خارج البلاد، ليُعترَف به أحد الآباء المؤسسين للدولة السورية عام ١٩٤٦. غابت أسرة مردم بك عن الحياة العامة عند قيام الوحدة مع

مصر، علماً أن جميل مردم بك كان حاضراً على مراسيم توقيعها في القاهرة عام ١٩٥٨ . توفي في زمن الوحدة واختفى ذكر أسرته ونفوذها الواسع مع بداية الستينيات. وحده شاعر الشام خليل مردم بك (حفيد المفتي محمود الحمزاوي) بقي حيّاً في ذاكرة دمشق، من خلال نشيده الوطني «حماة الديار»، وكذلك ابنه عدنان مردم بك الذي كان من أوائل الشعراء العرب الذين أدخلوا المسرحية الشعرية الكلاسيكية على الأدب العربي، والذي تحول قصره الفاخر في سوق البورص، وهو قصر والده الخليل وجده عثمان مردم بك، إلى دار للآداب والفنون على أيدي أبنائه عام ٢٠١٤.

إرث آل العابد

أما عن عائلة العابد، فقد ذاع صيتها خلال أحداث عام ١٨٦٠ عندما حمى أحد أبنائها، عمر العابد، مسيحيي باب توما وساعدهم على إيجاد مسكن جديد لهم في حيّ العمارة. أُعجب العثمانيون بشجاعته، ولفت انتباه الوزير فؤاد باشا، الذي كان بأشد الحاجة إلى مرجعيات جديدة في دمشق، يبني عليها ركائز العقد الاجتماعي الجديد بين الدولة وأهالي دمشق. نُصِّب عمر العابد زعيماً على منطقة الميدان، وورّث هذه الزعامة لابنه هولو، الذي عُيِّن متصرفاً على حمص ثم نابلس، ومنحه الباب العالي لقب الباشاوية، قبل أن يُعيَّن رئيساً لغرفة زراعة دمشق ثم رئيساً لمحكمة النقض[٨]. كذلك عُيّن شقيقه محمد العابد عضواً في مجلس ولاية دمشق، وأصبح شقيقه الآخر محمود رئيساً لبلدية دمشق[٩].

تضاعفت ثروة آل العابد التي كان أساسها تجارة المواشي، ثم اشترى

هولو باشا أسهماً في شركة قناة السويس البحرية في مصر، وأصبح صديقاً للخديوي إسماعيل ولأمراء الدولة العثمانية، واشترى أيضاً أسهماً في قناة بنما الواصلة بين المحيط الاطلسي والمحيط الهادئ. كانت عائدات كلتا القناتين مذهلة، سمحت لهولو باشا بشراء أراضٍ وأملاك واسعة في مدينة دمشق وغوطتها، ليصبح من أغنى أغنياء عصره، لا في الشام وحدها، بل في أراضي السلطنة كافة. ثم جاء ابنه أحمد عزت العابد، كبير مستشاري السلطان عبد الحميد الثاني، وهو صاحب الفضل في إدخال الكهرباء إلى مدينة دمشق وفي إنشاء محطة الحجاز لربط دمشق بالمدينة المنورة وتخفيف مشقة سير الحجاج ونقل البضائع بين الشام والحجاز. وأخيراً، كان نجله محمد علي العابد، المتخرج من جامعة السوربون الفرنسية العريقة، الذي خدم سفير السلطنة العثمانية في واشنطن وانتُخب أول رئيسٍ للجمهورية السورية عام ١٩٣٢.

في عام ١٨٧٩ بنى أحمد عزت العابد فندقاً فخماً في وسط دمشق، مطلاً على نهر بردى وقريباً من دار الحكومة، حمل اسم فندق فكتوريا، استغرق بناؤه عشرة سنين من العمل المتواصل. عند زيارة إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني دمشق عام ١٨٩٨، نزل ضيفاً في هذا الفندق الذي أصبح مقراً عسكرياً للجيوش العثمانية والألمانية في فترة الحرب العالمية الأولى. بعد وفاة الرئيس العابد عام ١٩٣٩، بدأت الأسرة بالتراجع الملحوظ، وغابت عن المشهد السياسي حتى قبل انتهاء الانتداب الفرنسي عام ١٩٤٦.

أكبر دليل على تراجع نفوذ هذه الأسرة ومكانتها هو الإهمال والنسيان الذي حلّ بقصرها البديع في سوق ساروجا، ذي الغرف الخمس والستين

والفسحات السماوية الثلاث، المطل على حارتي قولي والمفتي، والذي سكنه هولو نجل عمر العابد منذ نهايات القرن التاسع عشر. تحول القصر إلى مقرّ حكم أيام أحمد عزت العابد، وفي زمن ابنه الرئيس محمد علي العابد، لكن ورثته باعوه على مراحل لسليم اليازجي عام ١٩٤٨، الذي سكن مع أسرته في الطبقة العلوية وحوّل بقية القصر إلى مدرسة معروفة باسم «الثانوية الأهلية للبنات والبنين»، كانت رئيستها الفخرية السيدة أسماء جبريل عيد، حرم رئيس الحكومة فارس الخوري.

بعد حرب عام ١٩٦٧، صودر القصر لمصلحة مديرية تربية محافظة القنيطرة التي حوّلته إلى ثانوية للنازحين السوريين تحت اسم «مدرسة نجم الدين عزت». وبقي القصر حتى نهاية السبعينيات عندما لم يعد يصلح لأي عمل تربوي بسبب تآكله وانهيار أقسام كبيرة منه، فأُجّر قسم «السلملك» لورشة أحذية تخرّج نعالاً بدلاً من العقول والزعامات. تعرّض القصر لحريق ليلة رأس السنة عام ١٩٩٣، التهم ما بقي من نفائس في داخله، واستطاعت عائلة اليازجي استعادته بعد سنتين عندما ربحت دعوة قضائية على الدولة. القصر موجود حتى اليوم، ولكنه بحالةٍ يرثى لها، يقف شاهداً على تراجع نفوذ العائلات الدمشقية الكبرى ومكانتها، وهي التي لم تستطع الحفاظ على ملكها أو أملاكها، بسبب تغير الأوضاع السياسية في سورية بعد ١٩٥٨ .

آل العجلاني

أما آل العجلاني، فقد ظهروا على الساحة الدمشقية قادمين من مصر مع بداية الحكم العثماني عام ١٥١٦ . أقاموا في الزاوية الرفاعية في حيّ الميدان

وتفرّعوا بين التجارة والعلم، فانتقل بعض أفرادها إلى حيّ سيدي عامود، عندما أصبح إسماعيل العجلاني نقيباً للأشراف مرات عدة في القرن الثامن عشر، وتلاه حمزة العجلاني الذي ورّث المنصب لنجله سعيد حتى ثورة عام ١٨٣١ عندما عُزل من منصبه وذهبت نقابة الأشراف إلى درويش حمزة. استعادت الأسرة مكانتها عبر أحمد العجلاني، الذي تولى ذات المنصب حتى عام ١٨٦٠ [١٠].

بالرغم من عدم توافر أي أدلة ضد العجلاني، إلا أنه عُزل من منصبه ونُفي إلى قبرص مع من نُفي من الأعيان، وتوفي هناك. توقع الكثيرون أن يكون عصر آل العجلاني قد ولّى بقرار من الوزير فؤاد باشا، ولكن الأسرة ثابرت على عملها جاهدةً بعد غياب أحمد العجلاني واستعادت نقابة الأشراف مجدداً في نهاية التسعينيات، مع ما لها من مكانة وجاه في المجتمع، ولكن نفوذها بدأ ينحسر تدريجاً في منتصف القرن العشرين، وآخر أبنائها الكبار الذين عملوا في السياسة والعلم كان الدكتور منير العجلاني، أستاذ القانون الشهير في جامعة دمشق الذي تولى مناصب وزارية في الأربعينيات والخمسينيات وانتُخب عدة مرات نائباً عن مدينة دمشق، وتزوج حفيدة المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني، كريمة رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين الحسني. اعتُقل منير العجلاني في منتصف الخمسينيات بتهمة تقاضي الأموال من العراق لتنفيذ انقلاب عسكري على أنصار الرئيس جمال عبد الناصر في سورية، وبقي سجيناً لسنوات، ثم وُضِع قيد الإقامة الجبرية في الإسكندرية، وخرج من سورية نهائياً عام ١٩٦٣، ليقضي سنوات طويلة في السعودية، حيث توفي عام ٢٠٠٤. ولم تُنجب عائلة العجلاني أي زعيم من بعده.

العائلات السياسية بعد عام ١٨٦٠

بعد أحداث ١٨٦٠ حُصرت الزعامة الدمشقية باثنتي عشرة عائلة، منها التقليدية، مثل العظم والغزي والعجلاني، ومنها الحديث مثل العابد والجزائري والكزبري، ومنها القديم المتجدد الذي ظهر بنحو أوضح بعد الفتنة وأدى دوراً سياسيّاً فعالاً في الحياة السياسية، مثل آل مردم بك والبارودي والشمعة والقوتلي. الفارق بينهم وبين أعيان القرن التاسع عشر وما قبل، أن هذه العائلات لم يكن لها جماعات مسلحة، باستثناء آل الجزائري ورجالهم المغاربة، وعائلة اليوسف التي كانت تقود محمل الحج سنويّاً من دمشق إلى مكة المكرمة برفقة عدد كبير من العسكر المسلحين المرسلين من قبل الباب العالي لهذا الغرض. بعض هذه الزعامات جاء بالتعيين، والبعض الآخر جاء بالوراثة، وقيل الكثير عن أن عدداً لا يُستهان به منهم قد اشتروا مناصبهم بالمال من الدولة العثمانية.

كنائس دمشق بعد العام ١٨٦٠

نشطت بعد عام ١٨٦٠ عمليات إعادة إعمار الكنائس المدمرة في دمشق، تلتها حركة خجولة لبناء كنائس جديدة، بهدف استعادة الهوية المسيحية وتدعيمها. أُنشئت كنيسة يوحنا الدمشقي للروم الأرثوذكس في عام الفتنة، شمال شرق المريمية عند تقاطع حارة الآسية مع نزلة سفل التلة، ثم دُشنت المريمية بعد إعادة إعمارها عام ١٨٦٧ وضمت إلى قسمها الشرقي مساحة كنيسة القديسين كبريانوس ويوستينا وكنيسة القديس نيقولاوس. أما في قسمها الغربي، فقد وُسِّع درب مريم المارّ من الجهة الغربية والمؤدي الى

القيمرية، وما بقي تحول إلى مدرسة ابتدائية جديدة عُرفت باسم «القديس نيقولاوس»، وهي مكان قصر النارنج اليوم. وكانت كنيسة القديس بولس (للسريان الكاثوليك) الواقعة إلى يسار باب شرقي، من الكنائس المدمرة التي أعيد بناؤها عام ١٨٦٣، وفي العام نفسه أُعيد افتتاح كنيسة سلطانة العالم للأرمن الكاثوليك التي كانت وقتها مقرّ الرهبنة اليسوعية، وأصبحت في أربعينيات القرن العشرين مطرانية الأرمن الكاثوليك. تلتهما كاتدرائية القديس أنطونيوس في باب توما عام ١٨٦٤، وكنيسة القديس سركيس للأرمن الأرثوذكس التي كانت أساساً للسريان وتعود الى ما قبل عهد الإسلام في دمشق. كان الأرمن الأرثوذكس قد تكاثر عددهم في المدينة أواخر القرن التاسع عشر، فطلبوا من الوالي منحهم ترخيصاً وأرضاً لإقامة كنيسة لهم في دمشق القديمة، وكانوا بسبب وحدة المعتقد مع السريان يصلون معاً في هذه الكنيسة. ولما كان عدد السريان قد بات قليلاً جداً، فقد منحهم هذه الكنيسة وبقي للسريان كنيسة صغيرة في أول دخلة حنانيا بجانب الباب الشرقي، وهي على اسم «مار جرجس»، ولا تزال موجودة حتى الآن، وهي عبارة عن مزار.

اعيد افتتاح كنيسة سيدة النياح للروم الكاثوليك في حارة الزيتون عام ١٨٦٥، على مساحة أوسع، وقد زُينت برسومات «الرخمجي» العريق يوسف وردة، وعمل معه لفيف من المهندسين الدمشقيين، مثل نقولا وردة ويوسف العنيد وأنطوان منصور ووهبة بهيت، جميعهم عملوا تحت إشراف المعماري ميخائيل مسدية[١١]. كذلك أُعيد بناء كنيسة القديس سركيس للأرمن الكاثوليك وكنيسة منصور للآباء العازاريين عام ١٨٦٦، وأعيد بناء مزار حنانيا عام ١٨٧٠. أما عن الكنائس الجديدة التي جاءت بعد

عام الفتنة، فكانت هناك الكنيسة الإنجيلية الوطنية في ساحة الدوامنة، التي اشترتها الإرسالية التبشيرية عام ١٨٤٥، ونظراً لعدم الاعتراف بها طائفةً مسيحية مستقلة، سُجل المكان باسم مالك البيت الذي تحول لاحقا إلى كنيسة لهم وبُنيت بعد التدمير، عام ١٨٦١. وجاءت كنيسة القديس بولس على السور (داخل باب كيسان)، أي باب بولس، خلف أرض تابعة لبطريركية الروم الكاثوليك، وكانت متصلة بكاتدرائيتهم (سيدة النياح) في حارة الزيتون. وقد منح الفرنسيون باب بولس للكاثوليك عام ١٩٣٤ فحوّلوها إلى كنيسة على اسم القديس بولس، وهذا الباب هو الذي هُرِّب بولس الرسول منه عام ٣٥م، بإنزاله ليلاً بسلٍّ كبير من فوق الباب من قبل جاورجيوس البواب، هرباً من اليهود. هرب بولس الرسول إلى حوران، وكان مصير البواب القتل رجماً، وقبره موجود في المقبرة الأرثوذكسية المقابلة في المقام مدفن الكهنة. ومن يومها صار المسيحيون الدمشقيون يدفنون موتاهم حول قبر هذا الشهيد، وصارت مقبرة تعرف باسم القديس جاورجيوس.

في عهد السلطان عبد الحميد، فُتحت كنيسة القديسة تيريزا لطائفة الكلدان الكاثوليك في حارة بولاد بباب توما عام ١٨٩٥. آخر الكنائس التي ظهرت في دمشق خلال العهد العثماني كانت كنيسة يوحنا بوسكو الإيطالية للاتين، وتقع خلف المستشفى الإيطالي، قبل اندلاع الحرب العظمى بعام واحد. الغريب أن فترة الانتداب الفرنسي لم تشهد بناء الكثير من الكنائس الجديدة، علماً أن الفرنسيين حاولوا تبني المسيحيين الدمشقيين كما فعلوا مع موارنة لبنان، وحاولوا أيضاً إثارة الفتنة مجدداً بينهم وبين المسلمين، خلال الثورة السورية الكبرى، عندما أمروا جنودهم بالانسحاب من الأحياء

المسيحية، أملاً في أن يدخلها ثوار الغوطة لنهبها وتكرار مجازر ١٨٦٠، ولكن هذا الأمر لم يحدث.

في زمن الفرنسيين، شُيدت كنيسة أنطوان البادوي لطائفة اللاتين في الصالحية خلال الثورة عام ١٩٢٦، وبعدها بأربع سنوات في عام ١٩٣٠ بُنيت كنيسة القديس كيرلس للروم الكاثوليك في القصاع. وفي عام ١٩٣٢ بُنيت كنيسة الصليب المقدس للروم الأرثوذكس في بستان الصليب، وهو موقع دير الصليب المقدس الذي كان رهبانياً منذ مطلع القرن الخامس وحتى تدميره على يد تيمورلنك وذبح رهبانه.

في زمن الاستقلال، ظهرت كنيسة جديدة واحدة فقط عام ١٩٥١، هي كنيسة القديس جرجس للسريان الأرثوذكس في باب توما، ودُشنت في عهد الرئيس هاشم الأتاسي، وبدأ العمل على بناء كنيسة يوحنا الدمشقي للروم الكاثوليك في شارع الأمير شكيب أرسلان، ولكنها لم تكتمل حتى عام ١٩٦٣ . أما في عهد الوحدة مع مصر، فلم يُفتتح إلا كنيسة واحدة، وهي كنيسة السيدة العذراء للسريان الأرثوذكس في شارع حلب عام ١٩٦١. نشطت حركة العمران الكنائسي في زمن البعث، فكانت كنيسة القديس نيقولاس للروم الأرثوذكس في منطقة المزة عام ١٩٦٥، وكنيسة السيدة فاطمة للسريان الكاثوليك في شارع حلب، وخلفها كنيسة يسوع نور العالم لطائفة الاتحاد المسيحي الإنجيلية في منتصف الثمانينيات. وكانت كنيسة القديس ديمتريوس مقابل حديقة السبكي بالقرب من رابطة المحاربين القدماء، وهي للروم الأرثوذكس، اشترتها البطريركية الأرثوذكسية من عائلة أرثوذكسية وحولتها إلى كنيسة عام ١٩٩٠ .

بعد وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠، افتُتحت كنيسة القديس إغناطيوس أو كنيسة الممثلية الروسية لبطريركية موسكو في منطقة البزم (غرب المالكي) عام ١٩٧٣. وفي ذكرى ميلاد حزب البعث، يوم ٧ نيسان ١٩٧٥، ظهرت كنيسة سيدة دمشق للروم الكاثوليك بالقرب من ساحة العباسيين. وفي عام ١٩٨٠، وخلال المواجهات الدامية مع حركة الإخوان المسلمين، شُيدت كنيسة ميخائيل للروم الأرثوذكس في كورنيش التجارة، وفي أيار عام ١٩٩٢، بُنيت كنيسة القديس جاورجيوس للروم الكاثوليك شرق التجارة. آخر الكنائس كانت باسم بولس الرسول في منطقة دُمَّر، وأُسست بهدف استيعاب جميع الطوئف المسيحية، دون أي تفريق بينهم[١٢].

التعليم بعد عام ١٨٦٠

بعد المجزرة بثماني سنوات، أدخل عدد من الأعيان، ومنهم ناصيف مشاقة، نجل ميخائيل مشاقة، وأبناء الأمير عبد القادر الجزائري، المحافل الماسونية إلى دمشق في نيسان ١٨٦٨، أملاً منهم في أن توفر شبكة أمان للمسيحيين، لحمايتهم من أي عدوان عليهم في المستقبل. سمحت الدولة العثمانية للمواطنين الأجانب بامتلاك أراضٍ وعقارات في دمشق، تحت ضغط من الحكومات الأوروبية، بهدف ترسيخ وجودهم في المجتمع. ظهرت المستشفيات الأجنبية وثماني مدارس باباوية، فيها أربعون مُدرساً من الكهنة، يقومون بتعليم ١١٥٠ طالباً، ومعها ١٢ مدرسة بريطانية، تتسع لأكثر من ألف طالب، جميعهم من المسيحيين.

كذلك أُنشئت سبع مدارس دانماركية، وأربعون مدرسة روسية،

ومدرستان يهوديتان، وأكثر من عشرين مؤسسة أميركية، أبرزها الكلية السورية البروتستانتية (الجامعة الأميركية في بيروت لاحقاً) التي فتحت أبوابها للطلاب السوريين عام ١٨٦٦، تحت إشراف مؤسس الجامعة الراهب الأميركي دانيال بلس. حاول بلس أن يحصل على موافقة حكومية لتكون تلك المؤسسة العلمية العريقة في دمشق، ولكن العثمانيين رفضوا هذا الطلب، خوفاً من تدخل المبشرين في شؤون دمشق اليومية، فكانت في منطقة متطرفة من رأس بيروت، بعيداً عن الحراك السياسي في دمشق. كان السلطان عبد الحميد يتخوف كثيراً من كل تلك المدارس، ويعتبرها وسيلة لتجنيد أبناء السلطنة لحساب الدول الأوروبية، ولتشجيع القوميات غير التركية، مثل العرب والأرمن. اعتبر أن كل تلك المدارس كانت وكراً للجواسيس والمخربين لا أكثر، وللوقوف في وجه انتشارها السريع، أمر بتأسيس مدرسة للطب في حيّ البرامكة بدمشق عام ١٩٠٣، أملاً بأن تنجح في استقطاب الطلاب المسيحيين والمسلمين معاً، بدلاً من ذهابهم إلى مدارس وجامعات أجنبية. بعد أربع سنوات من خلع السلطان عبد الحميد، افتُتحت مدرسة للحقوق في دمشق، مقرّها مبنى وزارة السياحة اليوم، وكان ذلك عام ١٩١٣.

معظم العائلات المسلمة رفضت إرسال أولادها إلى تلك المدارس الأجنبية التي خرجت الصالح والطالح من البشر. الصالح منهم كانوا نخبة المجتمع السوري ومعظم رواد القومية العربية في العصر الحديث. من أشهر طلابها، على سبيل المثال، الكاتب نجيب العازوري، خريج مدرسة الفرير في بيروت، وصاحب جريدة المقتطف يعقوب صروف، خريج مدرسة الأميركان في عاليه، والكاتب والصحفي أديب إسحاق، خريج

مدارس الآباء العازاريين، وخليل سكاكيني، الأديب والمربي الفلسطيني، ابن المدرسة الأرثوذكسية في القدس. في حلب، تتلمذ الكاتب والشاعر والطبيب فرانسيس المراش على أيدي أطباء بريطانيين، ودرست شقيقته ماريانا على أيدي الراهبات في المدارس المارونية، لتصبح أول سيدة عربية تنشر مجموعة شعرية. أما عن مدرسة الفضيلة والعلم الكاثوليكية في حارة الزيتون، فكان من طلابها الوزراء فايز الخوري وحنين صحناوي، والقاضي حنا مالك، الذي كان أميناً عاماً لمجلس الوزراء في الخمسينيات[١٣]. وهناك كثيرون دخلوا في الهيئة التدريسية لتلك المؤسسات، مثل ناصيف اليازجي، الذي أدى دوراً مهماً في إحياء اللغة الفصحى بين العرب، وترجم الإنجيل، وهو مدرِّس في الجامعة الأميركية، وقسطنطين زريق، المؤرخ والمفكر القومي الذي أصبح رئيساً لجامعة دمشق ثم للجامعة الأميركية، والعلامة فارس الخوري، رئيس وزراء سورية في زمن الاستقلال، الذي بدأ حياته مدرساً في الجامعة الأميركية أيضاً. وفي سنوات القرن العشرين، برزت شخصيات مسيحية عدة من ذات الخلفية العلمية، مثل المناضلة الدمشقية ماري عجمي، صاحبة مجلة العروس، خريجة المدرسة الروسية ثم قسم التمريض في الجامعة الأميركية، والدكتور جورج حبش ووديع حداد، من أساطين الثورة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهما ابنا كلية الطب في ذات الجامعة الأميركية. لولا فتنة الستين، لما انتشرت هذه المؤسسات العلمية في طول البلاد وعرضها.

الهوامش

١ الشطي. أعيان دمشق، ١١٦.

٢ بني هاني. تاريخ دمشق، ٤٨.

٣ شيلشر. دمشق، ٢٠٥.

٤ المصدر نفسه، ٢٠٦.

٥ الجزائري. تحفة الزائر، ٦١٨.

٦ مردم بك، تميم مأمون. تراجم آل مردم بك في خمسة قرون، ٣٤٣.

٧ شيلشر. دمشق، ٢٤٨.

٨ خوري، فيليب: أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق ١٨٦٠-١٩٢٠ (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٣) ٣٨.

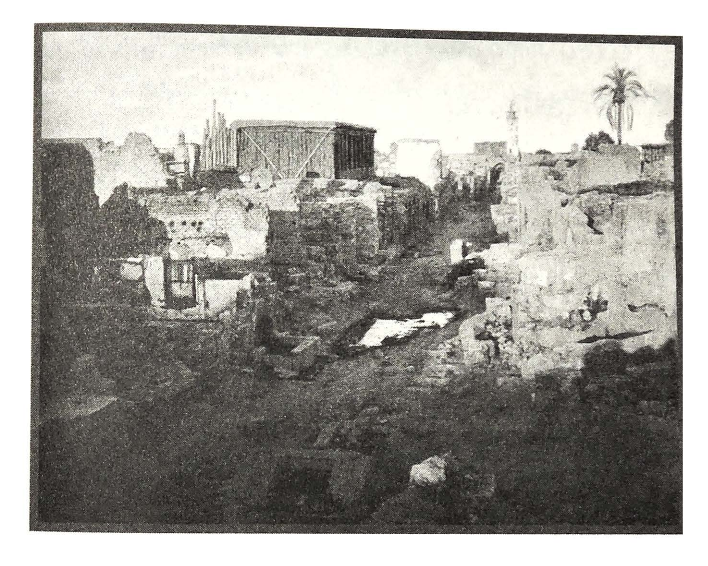
٩ شيلشر. دمشق، ١٨٦-١٨٨.

١٠ المصدر نفسه، ٢٣٥-٢٤٠.

١١ كبكب، وسام: كاتدرائية سيدة النياح (دمشق ٢٠١٠) ٤١.

١٢ لقاء المؤلف مع جوزيف زيتون (دمشق، ١٦ تموز ٢٠١٨).

١٣ بولاد، إلياس. الفضيلة والعلم: المدرسة البطريركية للروم الملكيين الكاثوليك بدمشق (٢٠١٧).



الدمار في الشارع المستقيم.

الفصل السادس

أسئلة للتاريخ

وبعد كل ما ذُكر يبقى سؤال واحد: من كان المسؤول عن مجازر دمشق عام ١٨٦٠، العثمانيون أم الأوروبيون أم الدمشقيون أنفسهم؟

هناك لوم كبير على والي الشام العثماني أحمد عزت باشا الذي تخاذل في حماية الحيّ المسيحي، وشارك في تأجيج المشاعر الطائفية بعدم ضبطه لشائعات الشارع الدمشقي قبل الأحداث وخلالها. لعله يتحمل المسؤولية الأكبر، لكونه وليّ أمر الناس، المؤتمن على حياتهم وأرزاقهم، ولكن هل كان تراخيه فرديّاً أم جزءاً من سياسة غير معلنة لحكومة بلاده؟ هناك مسؤولية كبيرة على الحكومة المركزية في إسطنبول، لا شك، التي تأخرت كثيراً في إيفاد وزير خارجيتها فؤاد باشا إلى دمشق، مدعوماً بتعزيزات عسكرية، لوضع حد لنيران الفتنة. لو أرادت، لكان بوسعها إنهاء الفتنة من يومها الأول،

بدلاً من أن تنتظر أسبوعاً كاملاً للتدخل. ولكن لو أردنا القول إن العثمانيين كانوا وراء المجزرة بمفردهم، فما مصلحتهم في تدمير الحيّ المسيحي، وقتل خمسة آلاف شخص، وإعطاء ذريعة فاضحة للأوروبيين للتدخل في شؤونهم الداخلية؟ المسيحيون في دمشق لم يكونوا يشكلون خطراً على الدولة العثمانية، فلا أطماع سياسية لهم ولا نزعة انفصالية. على العكس، كانت صناعتهم تشكل مصدر دخل ثابت للخزينة العامة، التي كانت بأمسّ الحاجة إلى المال. الفتك بالحيّ المسيحي وتدمير كل المصانع والورش في داخله أضرّ كثيراً بالاقتصاد العثماني، وبسمعة السلطان شخصيّاً، الذي ظهر أمام المجتمع الدولي بمظهر الضعيف والعاجز عن حماية رعاياه. قد يقول البعض إن العثمانيين أرادوا التخلص من المسيحيين لأسباب طائفية، أو خوفاً على دولتهم من علاقة هذا المجتمع بالغرب. في حال أن المسيحيين كانوا هم الهدف حقّاً، لِمَ لم تطاول يد الغوغاء المسيحيين من سكان حيّ الميدان؟[1] كان بوسع الدولة أن تسمح للرعاع بدخول الميدان وأن يعبثوا به تماماً كما فعلوا في باب توما، ولكن هذا لم يحصل. لم يُقتل مسيحيٌّ واحدٌ في الميدان خلال «الطوشة»، ولم يتعرض أحد لكنائس الميدان.

ثم تأتي الفرضية الثانية، بأن الأوروبيين كانوا وراء ما حدث في دمشق، بسبب خلافاتهم القديمة مع السلطان العثماني. العلاقة بين الدولة والمسيحيين كانت منظمة تنظيماً دقيقاً عبر قانون «نظام الملل»، ولو طبقه الولاة بنحو عادل ومنظم، لما كان من داعٍ لإعطاء الأوروبيين حق «الحماية» للمسيحيين، التي أغضبت المسلمين وكرست الأحقاد والدسائس ضد المكون المسيحي في المجتمع. ثم جاءت «الامتيازات» التي انتزعتها الدول الأوروبية من السلطان العثماني، وكانت أخطر من نظام الحماية،

أعطت القناصل حقوقاً كثيرة، كان من بينها التدخل في الشؤون السياسية اليومية، وإقامة محاكم خاصة بهم، وإيجاد نظام ضمن النظام يدعى «الحماية القنصلية». التخلص من المسيحيين لم يكن الهدف بحد ذاته، ولكنه أعطى تلك الدول ذريعة دسمة للتدخل العسكري والسياسي في شؤون السلطنة، استمرّ من دون انقطاع حتى هزيمتها على أيدي الأوروبيين مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. قتل المسيحيين كان مجرد جسر، أرادت تلك الدول الأوروبية العبور من طريقه إلى قلب السلطنة، لضربها من الداخل.

هناك فرضية تقول إن الروم الأرثوذكس كانوا هم المستهدفين الحقيقيين، وليس كل المسيحيين، لكونهم سكان هذا المشرق الأصليين، وهذا كلام صحيح بالنسبة إلى مسيحي البلقان واليونان، لا بلادنا، الذين باتوا يشكلون خطراً حقيقياً على حكم الدولة العثمانية في أوروبا[٢]. أما نظرية بأن الأوروبيين أرادوا فتنة الستين للتخلص من الصناعات المسيحية الدمشقية لأنها كانت تهدد اقتصاداتهم، فهي قائمة أيضاً، وبقوة. كانت دمشق يومها أهم مدينة صناعية في المشرق، تضاهي كبرى المدن الأوروبية، قريبة من مرافئ بحرية، فيها حرفيون ماهرون ومواد أولية رخيصة، إضافة إلى أكثر من ٢٠٠ صناعة محلية، أهمها وأربحها الحرير والنسيج. كان الفرنسيون يستوردون كامل الكمية الفائضة من إنتاج ورش الحرير في دمشق، عبر وسطاء دمشقيين مسيحيين، بعد تلبية هذه الورش لحاجة السوق المحلية[٣]. في منتصف الأربعينيات من القرن التاسع عشر أصاب مرضٌ دودةَ الحرير في الصين وفرنسا، أدى إلى شبه انقراض في صناعاتهم واعتماد كلي على صناعة دمشق، التي بات أعيانها من المسيحيين تحديداً، يتحكمون بمادة الحرير الأولية وبأسعارها العالمية[٤]. نظراً للطلب الأوروبي المتزايد على مادة

الحرير، ارتفعت أسعاره العالمية بنحو جنوني. لم يبقَ أمام مصنِّعي النسيج في العالم إلا حرير لبنان والساحل الذي كان يصبّ كله تقريباً في ورشات دمشق ودير القمر. كان الحرير مثل الذهب، له سعر متغير كل يوم، ولم يناسب الأوروبيين هذا الارتفاع، وأصبح اعتمادهم على مدينة دمشق محرجاً، مادياً ومعنوياً[٥]. وقد حسبوا أن البنية الصناعية القوية والواعدة في دمشق، التي لها امتداداتها التجارية في أوروبا تمنع عليهم الحصول على خيط الحرير بالأسعار التي تناسبهم. في عام ١٨٦٠، انتقم الأوروبيون، بواسطة الغوغاء، من مدينة دمشق وحطموا جميع ورشها، بعد سرقة المكينات كلها، إلا الجاكار الميكانيكي الذي لم يفهموا كيفية العمل به، فأحرقوه[٦]. في نهاية المطاف، حصلوا على خيط الحرير المطلوب، وهو جوهر الأمر، ورفعوا عن دمشق قدرتها على التحكم به وبأسعاره من ذلك التاريخ فصاعداً.

أما الاحتمال الأخير، وهو فرضية الأرض الخصبة الحاضرة دوماً لكل أنواع الفتن، فهو قائم، وخير دليل على ذلك هو كل ما حدث في سورية خلال السنوات القليلة الماضية. مكونات المجتمع الدمشقي بالعموم لم تشعر يوماً بأنها تنتمي إلى مدينة تجمعهم، بل إلى ملل وطوائف وزعامات، لكل واحدة منهم «دمشق» كما يتخيلونها ويريدونها أن تكون. بالرغم من كل مظاهر العيش المشترك والحضارة والتمدن، في أوقات المصائب والمحن كانت كل مجموعة تعود إلى أصولها القبلية، فعصبة الميدان تتمركز في الميدان ولا ترى شيئاً في دمشق إلا مصلحة الميدان، وأهل العمارة يلجأون إلى حيّ العمارة، والشاغور إلى الشاغور، وينطبق هذا الكلام طبعاً على كل الطوائف أيضاً. فشلت الدولة العثمانية في خلق مجتمع متجانس وموحد، يعتزّ بهويته العثمانية قبل كل شيء، وحصدت شرّ أعمال سنوات طويلة من التمييز ضد

الأقليات، فكانت فتنة الستين. بعد سنوات من الفصل الممنهج والطائفي، كيف كانت تتوقع من الأميين والمتعصبين والمتزمتين أن يتعاملوا من فرض المساواة بين المسيحيين والمسلمين؟

الوالي كان أعلم الناس بأن لا أحد من أعيان القوم، إلا في ما ندر، قد تقبّل تلك الإصلاحات وطبقها بصدر رحب. الإصلاحات بحد ذاتها جاءت بالتدرّج، ولم تكن مفاجئة. ففي عام ١٨٣٩، أطلق السلطان عبد المجيد «خط كلخانة» الذي أعطى الأمان للأقليات بالروح والعرض والمال، ووضع حداً لتعسف ملتزمي الضرائب مع تنظيم عصري لجبايتها وتوزيعها. ثم كانت إصلاحات عام ١٨٥٦ التي أقرت المساواة أمام القانون لجميع رعايا الدولة العثمانية، مهما كان دينهم أو كانت طائفتهم، وعززت من صلاحيات المحاكم المدنية على حساب المحاكم الشرعية. المراد من هذه الإصلاحات كان سدّ الذريعة أمام الدول الأوروبية ومنعها من التدخل في شؤون البلاد، بحجة حماية الأقليات.

الإخفاق الكبير كان في عدم توفير الحماية اللازمة للمسيحيين من قبل الدولة، قبل إطلاق يدهم في التجارة والصناعة والمجتمع. هذه الإصلاحات وما تبعها من انعكاسات اقتصادية مسّت المجتمع المسلم في صميمه وأضرّت كثيراً بمصالحه وتجارته. المسيحيون التزموا قوانين الدولة عند تطبيقهم لما أُعطي لهم من حريات، ولكن غلطتهم كانت في تباهي البعض في تنفيذ تلك الحريات، واستفزازهم للآخرين بشرب الخمر مثلاً، أو في أخذ الحماية من القنصليات الأجنبية. وهنا يجب علينا أن نسأل: كيف قُتل هذا الكمّ من المسيحيين ولم يُقتل مسلمٌ واحدٌ خلال

الأحداث؟ فالمسيحيون، تماماً مثل أبناء دمشق كافة، كانوا يحتفظون بأنواع مختلفة من السلاح في بيوتهم، حتى لو كانت بندقية صيد، لحماية أنفسهم من اللصوص والمجرمين وقطاع الطريق، علماً أن حمل السلاح كان محظوراً عليهم قانوناً أيام العثمانيين. تمكن بعضهم من الدفاع عن النفس، ولكن هذا الأمر لا يذكر إلا قليلاً ولا يوجد تعداد واضح أو معترف عليه لعدد القتلى من المسلمين. الفوضى كانت عارمة، ومن المنطق أن يسقط مسلمون، ولو دهساً أو من باب الخطأ غير المقصود. اختلفت دوافع القتل والذبح والسرقة في دمشق يومها، فهناك من شارك في المذابح لأسباب مادية، نتيجة العوز والفقر، وآخرون شاركوا نتيجة الشحن الطائفي والتخلف، وجميعهم من أتباع رجال الدين الذين لم يقبلوا التساوي يوماً مع المسيحيين، وآخرون قاموا بفعلتهم لأسباب سياسية أو شخصية، مثل كل من أراد أن يتخلص من ديّان مُلحّ أو منافس ماهر أو خصم لدود.

اجتمعت معاً في دمشق كل هذه الأسباب، الداخلية والخارجية، وكانت المجزرة الرهيبة. الجميع كان مذنباً، من دمشقيين وعثمانيين وأوروبيين. ولكن، هل كانت مؤامرة دولية لبست ثوب الفتنة الداخلية، بين مسلمين ومسيحيين، أم أنها فتنة داخلية عمرها قرون، طبقت عليها المؤامرة واستغلها المجتمع الدولي بنجاح؟

الهوامش

١ المصدر نفسه.

٢ لقاء المؤلف مع إلياس بولاد (دمشق، ١١ كانون الأول ٢٠١٨).

٣ بولاد. هل كانت حوادث ١٨٦٠ في لبنان ودمشق فتنة دينية أم مؤامرة سياسية غربية (٢٠٠٦).

٤ المصدر نفسه.

٥ المصدر نفسه.

٦ بولاد (١١ كانون الأول ٢٠١٨).

المؤلف

كاتب ومؤرخ، ورئيس مجلس أمناء «مؤسسة تاريخ دمشق».

صدر له:

- «**سورية بين الديمقراطية والديكتاتورية**» (الولايات المتحدة، ٢٠٠٠).
- «**فولاذ وحرير: نساء ورجال صنعوا تاريخ سورية الحديث**» (الولايات المتحدة، ٢٠٠٥).
- «**سورية والولايات المتحدة: من ويلسون الى أيزنهاور**» (لندن، ٢٠١٢).
- «**تحت الرايات السود**» (لندن، ٢٠١٥).
- «**تاريخ دمشق المنسي: أربع حكايات ١٩١٦-١٩٣٦**» (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٦- ط٢، ٢٠١٧).
- «**شرق الجامع الأموي: الماسونية الدمشقية ١٨٦٨-١٩٦٥**» (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٧- ط٢، ٢٠١٩)
- «**غرب كنيس دمشق: محاولات صهيونية لاختراق المجتمع السوري ١٩٢٤-١٩٥٤**» (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٨).
- «**عبد الناصر والتأميم: وقائع الانقلاب الاقتصادي في سورية**» (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٩).

فهرس الأعلام

أ

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

ص

ط

ع

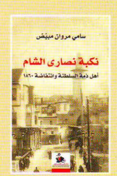
غ

ف

ق

كلمة شكر

أود أن أشكر كل الأصدقاء والزملاء الذين تعاونوا معي على وضع هذا الكتاب. القائمة تطول، وأخصّ بالشكر كلاً من المهندس مالك محاسن، والأستاذ إلياس بولاد، والدكتور جوزيف زيتون، والدكتور محمد شريف الصوّاف، والسيد موسى خوري، والآنسة حسانة مردم بك، والأمير جعفر الجزائري. جميعهم أعطوني من وقتهم وعلمهم، وزودوني بأدق الملاحظات والمقترحات. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى زوجتي الحبيبة وابنتيَّ الجميلتين، صفيّة وليلى، إذ تحمَّلنَ غيابي المتكرر عن المنزل خلال مراحل تأليف هذا الكتاب. ولولاهنَّ جميعاً، لما كان لهذا الكتاب أن يرى النور.

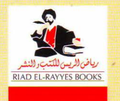


سامي مروان مبيّض

نكبة نصارى الشام

أهل ذمة السلطنة وانتفاضة ١٨٦٠

يتناول هذا الكتاب تلك المجزرة الرهيبة التي حصلت في منطقة باب توما وبعض حارات القيمرية في صيف عام ١٨٦٠، والتي راح ضحيتها على مدى سبعة أيام بلياليها ما لا يقلّ عن خمسة آلاف مسيحي من أصل اثنين وعشرين ألفاً كانوا مقيمين داخل أسوار مدينة دمشق القديمة. وقد أدت إلى تدمير الحيّ المسيحي بأكمله وإلى تحطيم الاقتصاد السوري. سُميت شعبياً باسم «طوشة النصارى»، وفي هذا العام تمرّ الذكرى الواحدة والستون بعد المئة لتلك الفتنة، وها نحن نعود إليها اليوم لدراستها بعمق، ليس نبشاً لماض أسود بهدف التحريض وإثارة الفتن، بل لنتعلم منه، أملاً في ألّا يُعاد أبداً.




ISBN 978-9953-21-726-0